وزارة التعليـــم العـــــالي والبحث العلمـــي

BADJI MOKHTAR – ANNABA UNIVERSITY
UNIVERSITE BADJI MOKHTAR- ANNABA

جامعة باجي مختار - عنابة -

السـنة: 2012/2011

كليـة العلـوم الاقتصاديـــة وعلـوم التسييـــر

قســم العلــوم الاقتصادية

مذكـــرة تخـــرج

مقدمة لنيل شهادة الماجستير

الأمن الغذائي و التنمية المستدامة

-حالة الجزائر-

الشعبـــة:

اقتصـــاد التنمية

للطـــالبة:

قصوري ريم

مديرة مذكرة التخرج : د. زغيب شهرزاد **الرتبة:** أ. م. أ **المؤسسة:** جامعة عنابـــة

أمـــام اللجـــنة

الـــرئيس: د. روابنية كمال **الرتبة:** أ. م. أ **المؤسسة:** جامعة عنابـــة

الفاحصون: د. سالمي جمال **الرتبة:** أ. م. أ **المؤسسة:** جامعة عنابـــة

بسم الله الرحمن الرحيم

{وَقُلِ اعْمَلُواْ فَسَيَرَى اللّهُ عَمَلَكُمْ وَرَسُولُهُ وَالْمُؤْمِنُونَ وَسَتُرَدُّونَ إِلَى عَالِمِ الْغَيْبِ وَالشَّهَادَةِ فَيُنَبِّئُكُم بِمَا كُنتُمْ تَعْمَلُونَ } التوبة 105

الملخص :

تحتل التنمية الزراعية مركزا مهما في اقتصاديات الدول النامية، ويتعاظم دورها أكثر بالنسبة للبلدان العربية و أول مهامها هو توفير الأمن الغذائي لجميع السكان عن طريق التنمية المستدامة و التي تشمل استثمار الموارد الطبيعية المتاحة وتوفير فرص العمل لسكان الريف ليعزز بقاءهم ويحد من هجرتهم للمدينة ، وكذلك توفير المواد الأولية للتصنيع الزراعي بهدف زيادة الصادرات الزراعية لخفض العجز في ميزان المدفوعات .

وترتبط التنمية المستدامة بزيادة الإنتاج وتحسينه كمًّا ونوعًا و بالتالي تحقيق الأمن الغذائي ، فمن جهة عليه مواجهة الزيادة السكانية وإذا أمكن تحقيق فائض يُخصص للتصدير، ومن جهة ثانية زيادة القدرة التنافسية العالمية مع انتشار العولمة ورفع الحواجز الجمركية وسيادة الأسواق المفتوحة . و عليه فانه يستوجب في ظل التكتلات العالمية اعتماد التنمية الزراعية المستدامة بهدف تحقيق أعلى نسبة ممكنة من الاكتفاء الذاتي من السلع الغذائية ووضع سياسات زراعية تؤدي إلى زيادة الإنتاج و توفير الغذاء كهدف استراتيجي لتجنب استخدام الغذاء كأداة لممارسة الضغوط السياسية و الاقتصادية من طرف الدول المصدرة و لمواجهة الارتفاع الحاد في أسعار السلع و التي تثقل كاهل ميزانية الدولة و ترهن استقلالها الاقتصادي و السياسي .

كما يعتبر القطاع الفلاحي في الجزائر قطاع استراتيجي لتحقيق متطلبات التنمية المستدامة ، و نظرًا للدور الأساسي الذي يلعبه القطاع في التخفيف من حدة التبعية الغذائية شبه المطلقة و تحقيق الأمن الغذائي أصبح وضع إستراتيجية فعالة ضرورة حتمية للنهوض بالقطاع الفلاحي و تجاوز العقبات الأساسية التي يعاني منها ، و ذلك من خلال وضع برامج وطنية تهدف من خلالها إلى التطوير و التجديد الفلاحي و الريفي .

الكلمات المفتاحية : التنمية المستدامة ، الأمن الغذائي ، التنمية الزراعية المستدامة ، التجديد الفلاحي و الريفي .

Abstract:

Occupies agricultural development an important center in the economies of developing countries, and the growing role more for Arab countries and the first tasks is to provide food security for all people through sustainable development, which includes investment of available natural resources and provide employment opportunities for rural people to enhance survival and reduce the migration of the city, as well as providing raw materials for the manufacture of agricultural in order to increase agricultural exports to reduce the deficit in the balance of payments.

Linked to sustainable development, increase production and improve the quality and quantity, and thereby achieve food security, one hand upon the face of population increase and, if possible to achieve a surplus which will be exported, on the other hand increase the global competitiveness with the spread of globalization and the lifting of customs barriers and the rule of the open market.. Therefore, it requires in light of global conglomerates adoption of sustainable agricultural development in order to achieve the highest possible proportion of self-sufficiency in food and agricultural policies lead to increased production and provide food as a strategic objective to avoid the use of food as an instrument of political pressure and economic by the exporting countries and to counter the sharp rise in commodity prices, which burden the state budget and jeopardize the economic and political independence.

It is also the agricultural sector in Algeria, a strategic sector to meet the requirements of sustainable development, and given the key role the sector plays in alleviating food dependency almost absolute and the achievement of food security has become an effective strategy is imperative to promote the sector, the agricultural and bypass the main obstacles facing them, and through the development of national programs which aim to development and agricultural and rural renewal.

Keywords : sustainable development, food security, sustainable agricultural development, agricultural and rural renewal

Résumé:

Le développement agricole occupe une place importante dans les économies des pays en voies de développement; notamment dans les pays arabes, son rôle principal est de procurer aux populations la sécurité alimentaire dont ils ont besoin et ce grâce au développement durable. Un développement incluant l'investissement des ressources naturelles disponibles et fournissant des possibilités d'emploi pour les populations rurales, améliorer leur survivance et réduire ainsi la migration vers la ville, mais aussi pour fournir les matières premières nécessaires à la production agricole, accroître leurs exportations et réduire ainsi le déficit de la balance des paiements.

Le développement durable est lié à l'augmentation de la production et à son amélioration sur les plans qualitatif et quantitatif, dans le but d'assurer la sécurité alimentaire. Il a pour objectif, d'une part: garantir les besoins d'une population croissante, et si possible atteindre un excédent qui sera exporté; et d'autre part: accroître la compétitivité mondiale par la propagation de la mondialisation, la levée des barrières douanières et l'application de la règle d'ouverture des marchés.

C'est pourquoi, l'adoption des conglomérats mondiaux du développement agricole durable est devenu nécessaire afin d'atteindre les niveaux les plus élevés possibles de l'auto-suffisance alimentaire et de la mise en place des politiques agricoles menant à une production accrue et fournissant une sécurité alimentaire, dans le but d'éviter l'utilisation de la nourriture comme moyen de pression politique et économique de le part des pays exportateurs et ainsi, faire face à la forte hausse des prix des matières premières dont le résultat entrainerait un accroissement des budgets pour les Etats ce qui compromettrait leur indépendance économique et politique.

Compte tenu de ce qui précède, le secteur agricole en Algérie, étant stratégique, pourrait répondre aux exigences du développement durable, étant donné son rôle principal dans la réduction de la dépendance alimentaire, il permet la garantie de la sécurité alimentaire. Aussi, la mise en place d'une stratégie efficace pour promouvoir le secteur agricole est devenue nécessaire afin de contourner les principaux obstacles auxquels il est confrontés. Pour cela une mise en place de programmes nationaux s'impose dont l'objectif est de promouvoir et de renouveler le développement agricole et rural.

Mots clés: développement durable, sécurité alimentaire, développement agricole, secteur agricole.

الإهداء

أهدي هذا العمل المتواضع إلى أعز ما لدي:

إلى أطهر وجه على هذا الكون و أسمى قلب في هذا الوجود ، إلى من أهدتني نور عينيها لأرى بهما الدنيا ، إلى من غمرتني بعطفها و روتني بدموعها ، إلى منبع صمودي

و قوة و سر نجاحي ، إلى نبع الحنان و التضحية و العطاء : أمي العزيزة أطال الله في عمرها.

إلى روح والدي الطاهرة رحمه الله و جعل مثواها الجنة

إلى الشمعة التي تنير دربي أختي العزيزة

إلى أخوتي الذين أعانوني طوال هذا العمل

إلى كل من أعانني و لو بكلمة طيبة.

إلى كل الأصدقاء و الأحباب

جزاكم الله خيرا

شكر و تقدير

أتوجه قبل كل شيء إلى الله عز و جل بالشكر العظيم و الامتنان الوفير على ما منحني اياه من نعمة العون و التوفيق و السداد ...

"و أما بنعمة ربك فحدث "

كما لا يفوتني الذكر أن أتقدم بالشكر الجزيل و التقدير الكبير و العرفان الجميل إلى :

أستاذتي الكريمة الدكتورة : زغيب شهرزاد التي شرفتني بقبولها الإشراف أولا ، ثم شاركتني عناء البحث و المتابعة ثانيا ، و على التوجيهات و النصائح المقدمة ، فكانت نعم المشرف و جزاها الله ألف خير و أبقاها ذخرا و فخرا للجامعة و الطالب.

إلى أعضاء لجنة المناقشة الذين سأنال شرف مناقشتهم لبحثي هذا ، فلهم مني كل الشكر و العرفان على مجمل نصائحهم و توجيهاتهم و انتقاداتهم التي ستنير مسارنا العلمي .

كما أتقدم بالشكر الجزيل إلى كل من ساعدني من قريب أو بعيد.

إلى توأم روحي ، إلى شريك حياتي ، إلى رفيق دربي ،إلى الإنسان الذي هو بسمة أملي ،

و سندي و إلهامي ، إلى زوجي العزيز "هشام "

قائمة الجداول

الجدول	العنوان	الصفحة
1-1	نشأة مفهوم التنمية المستدامة	18
1-2	الأرقام القياسية لبعض مجموعات السلع الغذائية في العالم خلال الفترة 2007-2011	74
2-2	إنتاجية الوقود الحيوي لعدد المحاصيل و الدول	78
3-2	المخزون و الاستهلاك العالمي من محاصيل الحبوب خلال الفترة 2000-2008	80
4-2	تطور متوسط أسعار الواردات العالمية لبعض المنتجات الغذائية خلال (2000-2008)	81
5-2	تطور إنتاج مجموعة الحبوب الرئيسية في الوطن العربي خلال الفترة 2007-2010	84
6-2	تطور إجمالي قيمة الصادرات و الواردات العربية من مجموعات سلع الغذاء الرئيسية	86
7-2	متوسط نصيب الفرد من المتاح للاستهلاك من المجموعات السلعية الغذائية الرئيسية في الوطن العربي خلال 2006-2008	87
8-2	التوزيع النسبي لمساهمة بعض مجموعات السلع الغذائية من القيمة الإجمالية للفجوة التجارية لمجموعات سلع الغذاء عام 2009	90
1-3	نصيب الفرد من المياه في الجزائر خلال الفترة 1962- 2050	148
2-3	نصيب المتر المكعب المائي من الناتج الزراعي الإجمالي عام 2006	149
3-3	مكانة اليد العاملة في القطاع الزراعي خلال الفترة 2000-2008	150
4-3	مساهمة الناتج الزراعي في الناتج الداخلي الخام	151
5-3	توزيع المساحة حسب أنواع الحبوب (2002-2010)	154
6-3	توزيع الإنتاج حسب نوع الحبوب للفترة 2002-2009	155
7-3	توزيع الإنتاجية حسب نوع الحبوب خلال 2001-2010	157
8-3	تطور المساحة، الإنتاج، الإنتاجية لمجموعة البقول الجافة خلال 2000-2009	158
9-3	تطور إنتاج بقية المزروعات و الأشجار المثمرة خلال 2003-2009	160
10-3	تطور الثروة الحيوانية خلال الفترة 2000-2006	162
11-3	تطور إنتاج الصيد البحري حسب النوع خلال الفترة 2000-2009	164
12-3	تطور الواردات الكلية و الزراعية و الغذائية	166
13-3	تطور الصادرات الكلية و الزراعية و الغذائية	168
14-3	وضعية الميزان التجاري خلال الفترة 2000-2009	170

15-3	تطور العجز الغذائي في الجزائر خلال الفترة 1980-2008	171
16–3	نسبة الاكتفاء الذاتي لأهم المنتجات الغذائية	172
17–3	برنامج التجديد الفلاحي	175
18–3	برنامج تعزيز القدرات البشرية و الدعم التقني PRCHAT	177

قائمة الأشكال

الشكل	العنوان	الرقم
1–1	نموذج لمقياس كوسوف	11
2–1	العلاقة بين النمو الاقتصادي و نفاذ الموارد و تلوث البيئة	13
3–1	نموذج مالتوس لتكلفة الإنتاج الإضافي الناتجة عن تزايد الناتج	14
4–1	نموذج ريكاردو لتكلفة الإنتاج الإضافي الناتجة عن تزايد الناتج	15
5–1	تداخل أبعاد التنمية المستدامة	33
6–1	منحنى kuznets البيئي	54
1–2	تطور الفجوة الغذائية في الدول العربية	91
1–3	مساهمة القيمة المضافة الزراعية في PIB لسنة 2008	152
2-3	تطور انتاج الحبوب خلال الفترة 2002-2009	156
3–3	توزيع معدل المساحات للحبوب حسب النوع ما بين 2008-2009	157
4–3	تطور الصادرات الغذائية خلال الفترة 2000-2006	168
5–3	برنامج التجديد الريفي	176

قائمة الرموز

PNUD : Programme des Nations Unies pour le Développement

OCDE : Organisation de Coopération et de Développement Economique

PNDA : Plan National de Développement Agricole

PIB : Produit Interne Brut

OGM : Organismes Génétique Modifies

PPDRI : Projet des Proximité de Développement Rural Intégré

PRCHAT : Programme du Renforcement des Capacités Humaines et de l'Appui Technique

SYRPLAC : Système de Régulation des Produits agricoles de Large Consommation

SNDRD : Stratégie National de Développement Rural Durable

ONG : Organisation Non Gouvernementale

FAO : Food and Agriculture Organisation

OAAD : Arab Organization for Agricultural Development

جدول المواد

البيان	العنوان	رقم الصفحة
	الملخص	I
	Abstract	II
	Résumé	III
	الإهداء	IV
	التشكرات	V
	قائمة الأشكال	VI
	قائمة الجداول	VII
	قائمة الرموز	IX
	جدول المواد	XV-X
	المقدمة العامة	أ- خ
الفصل الأول	**الإطار النظري و التحليلي للتنمية المستدامة**	**1-57**
	تمهيد	**2**
المبحث الأول	**تاريخ الفكر التنموي و علاقته بالبيئة**	**3**
	1- مفهوم النمو الاقتصادي و التنمية الاقتصادية	**3**
	1-1- نشأة الفكر التنموي	**3**
	1-2- تعريف النمو الاقتصادي	**4**
	1-3- تعريف التنمية الاقتصادية	**5**
	2- مؤشرات قياس النمو الاقتصادي و التنمية	**8**
	2-1- مؤشرات قياس النمو الاقتصادي	**8**
	أ- المعدلات النقدية للنمو	**8**
	ب- المعدلات العينية للنمو	**9**
	ج- مقارنة القوة الشرائية	**9**
	2-2- مؤشرات قياس التنمية	**10**
	أ- مقياس بيكولي	**11**
	ب- مقياس كوسوف	**11**
	3- علاقة النمو الاقتصادي بالبيئة	**12**

	3-1- مشكل ندرة الموارد الطبيعية	12
	3-2-مشكل التلوث البيئي	13
	3-3-مسألة نفاذ الموارد الطبيعية	14
	أ- روبرت مالتوس	14
	ب- دافيد ريكاردو	15
	ج- جون ستيوارت ميل	16
	4- علاقة التنمية الاقتصادية بالبيئة	16
المبحث الثاني	**ماهية التنمية المستدامة**	17
	1- تعريف و مبادئ التنمية المستدامة	17
	1-1- النشأة التاريخية لمفهوم التنمية المستدامة	17
	1-2- تعريف التنمية المستدامة	21
	1-3- مبادئ التنمية المستدامة	24
	2- أهداف و مؤشرات التنمية المستدامة	25
	2-1- أهداف التنمية المستدامة	25
	2-2- مؤشرات التنمية المستدامة	26
	2-2-1- مؤشرات اقتصادية و اجتماعية	26
	2-2-2- مؤشرات بيئية	28
	3- أبعاد و أوجه التنمية المستدامة	30
	3-1- أبعاد التنمية المستدامة	30
	3-1-1- البعد الاقتصادي	30
	3-1-2-البعد الاجتماعي	31
	3-1-3- البعد البيئي	31
	3-2- أوجه التنمية المستدامة	34
	3-2-1- الاستدامة الضعيفة	34
	3-2-2- الاستدامة القوية	35
	5- استراتيجيات التنمية المستدامة	36
المبحث الثالث	**العولمة و آثارها على البيئة والتنمية المستدامة**	42

جدول المواد

	1- ماهية العولمة	42
	1-1- مفهوم العولمة الاقتصادية	43
	1-2- أدوات العولمة الاقتصادية	44
	1-3- التحديات التي تفرضها العولمة	45
	2- تأثير العولمة على التنمية المستدامة	46
	2-1- أثر تحرير التجارة الدولية على التنمية المستدامة	47
	2-1-1- أثر تحرير التجارة على البيئة	47
	2-1-2- أثر تحرير التجارة على الفقر	50
	2-2- أثر الاستثمار الأجنبي على التنمية المستدامة	51
	2-2-1- أثر الاستثمار الأجنبي على البيئة	52
	2-2-2- أثر الاستثمار الأجنبي على الفقر	55
	خلاصة الفصل	57
الفصل الثاني	**مكانة الأمن الغذائي في ظل التنمية الزراعية المستدامة**	**114-58**
	تمهيد	59
المبحث الأول	**ماهية الأمن الغذائي و أزمة الغذاء العالمية**	60
	1- الأمن الغذائي و المفاهيم المرتبطة به	60
	1-1- مفهوم الأمن الغذائي	60
	1-2- أهم المفاهيم المرتبطة بالأمن الغذائي	62
	2- أبعاد و مستويات الأمن الغذائي	67
	2-1- أبعاد الأمن الغذائي	67
	2-2- مستويات الأمن الغذائي	70
	3- أزمة الغذاء العالمية	72
	3-1- السياق التاريخي و الموقف الراهن لأزمة الغذاء	72
	3-2- الأسباب الرئيسية للأزمة الغذائية	75
	I / العوامل المرتبطة بجانب العرض	75
	1-التغيير المناخي	75
	2- المخزون العالمي	76

جدول المواد

	3- الأزمة المالية العالمية	77
	II/ العوامل المرتبطة بجانب الطلب	77
	1- الانفجار السكاني	77
	2- ارتفاع اسعار النفط	77
	3- الوقود الحيوي	77
	3-1- تأثير إنتاج الوقود الحيوي على مخزون الغذاء العالمي	80
	3-2- تأثير إنتاج الوقود الحيوي على تكاليف الاستيراد و أسعار الغذاء	81
	3-3- تأثير إنتاج الوقود الحيوي على البيئة	82
المبحث الثاني	**أوضاع الأمن الغذائي العربي**	83
	1- مؤشرات عرض السلع الغذائية	84
	1-1-مؤشرات إنتاج مجموعات السلع الغذائية الرئيسية	84
	1-2- مؤشرات عرض مجموعات السلع الغذائية الرئيسية	86
	1-3- المؤشرات الاستهلاكية و التغذوية	87
	1-4- مؤشرات الفجوة الغذائية و الاكتفاء الذاتي من مجموعات السلع الغذائية	89
	2- العراقيل التي تجابه مسار الأمن الغذائي العربي	92
	2-1-المعوقات المتعلقة بالأراضي الزراعية	93
	2-2- المعوقات المتعلقة بالموارد المائية	94
	2-3- المعوقات المتعلقة بالموارد البشرية	95
	2-4-المعوقات التكنولوجية	96
المبحث الثالث	**التنمية الزراعية المستدامة إستراتيجية لتحقيق الأمن الغذائي**	98
	1- التنمية الزراعية المستدامة : المفهوم و الأهداف	98
	1-1- مفهوم التنمية الزراعية المستدامة	98
	1-2- معايير الفاو للاستدامة الزراعية	100
	1-3- أهداف التنمية الزراعية المستدامة	101
	1-4- أسباب الاهتمام بالتنمية الزراعية المستدامة	102
	2- تحديات التنمية الزراعية المستدامة في الوطن العربي	104

	3- سياسات التنمية الزراعية المستدامة	107
	خلاصة الفصل	114
الفصل الثالث	**واقع و آفاق القطاع الزراعي في الجزائر و دوره في تعزيز الأمن الغذائي**	**180-115**
	تمهيد	116
المبحث الأول	**التطور التاريخي للزراعة الجزائرية**	117
	1- الزراعة قبل الاحتلال الفرنسي	117
	2- الزراعة في العهد الفرنسي	118
	3- القطاع الفلاحي بعد الاستقلال (1962- 1980)	120
	أ- مرحلة التسيير الذاتي	120
	ب- الثورة الزراعية	124
	4- الإصلاحات الزراعية و إعادة الهيكلة (1981 - 1990)	128
	أ- أسباب و أهداف إعادة الهيكلة	130
	ب- توسيع القطاع الفلاحي (قانون استصلاح الأراضي)	131
	ج- المستثمرات الفلاحية لـــ 1987..	133
	5- القطاع الفلاحي في ظل الإصلاحات (1990 - 1999)	135
	أ- برنامج التعديل الهيكلي	136
	ب- المخطط الوطني للتنمية الفلاحية PNDA	138
المبحث الثاني	**تشخيص واقع الإنتاج الزراعي في الجزائر**	144
	1- الإمكانيات و المؤشرات الزراعية في الجزائر	144
	أولا: الموارد الأرضية	144
	ثانيا: الموارد المائية	145
	ثالثا: الموارد البشرية العاملة في الزراعة	149
	رابعا: مستلزمات الإنتاج الزراعي	152
	2- تطور الإنتاج النباتي	153
	3- تطور الإنتاج الحيواني	161
	4- التجارة الخارجية للمنتجات الزراعية و الغذائية	166

جدول المواد

	4-1- تطور الواردات الزراعية و الغذائية	**166**
	4-2- تطور الصادرات الزراعية و الغذائية	**168**
	4-3- الميزان التجاري الفلاحي و الفجوة الغذائية	**169**
	5- سياسة التجديد الزراعي و الريفي كآلية لتحقيق التنمية الريفية المستدامة	**173**
	5-1- محاور سياسة التجديد الزراعي و الريفي	**174**
	5-2- الإستراتيجية الوطنية للتنمية الريفية المستدامة SNDRA	**177**
	5-3- المشروع الجواري للتنمية الريفية المندمجة PPDRI	**178**
	5-4- نتائج سياسة التجديد الفلاحي و الريفي	**180**
	خلاصة الفصل	**183**
	الخاتمة	**189-185**
	قائمة المراجع	**194-190**
	الملاحق	**210-195**

تزداد أهمية التنمية الاقتصادية في عالمنا المعاصر من بلد إلى آخر و خاصة بالنسـبة للـدول النامية حيث تعاني من أزمات اقتصادية و اجتماعية و سياسية تتمثل في انخفاض دخولها الوطنيـة و الفردية و انخفاض الإنتاجية في ميادين الأنشطة الاقتصادية المختلفة ، بالإضافة إلى مستوى استغلال الموارد المتاحة و انخفاض مستوى المعرفة التقنية و انتشار البطالـة و التبعيـة الاقتصـادية للعـالم الخارجي و غيرها من الأزمات الأخرى .

لذلك كانت هذه الدول تسعى منذ مدة إلى تحقيق معدلات مرتفعة من النمو الاقتصادي ، رغم أن بعضها أحرز شيئا من التقدم في مجالات التنمية الاقتصادية إلا أن الفجوة بينها و بين الدول المتقدمـة مازالت تتسع يوما بعد يوم ، و لم تجد معظم هذه الدول آلية نمو ذاتية نابعة من داخلها حيث اعتمدت في عملية التنمية على نظم و نظريات مستوردة من الخارج و أصبحت اقتصادياتها تابعـة و مكملـة لاقتصاديات البلدان المتقدمة .

و يعتبر القطاع الزراعي أهم قطاع يساهم في التنمية الاقتصادية وينهض بها إذا أحسن استغلاله على الوجه الأكمل ، لأنه قطاع حساس يوفر الحاجة الأساسية ألا و هي الغذاء و نقصـه و اختلالـه يعتبر في مقدمة أسباب الأزمة الاقتصادية و الاجتماعية و أن توفيره يعتبر أحد الأهداف الأساسية لكل تنمية و مرتكز أساسي من مرتكزات الاستقلال الاقتصادي .

لقد أصبحت مشكلة الغذاء هي المشكلة الرئيسية التي تواجه معظم الدول النامية و العربيـة ، و هذا كان واضحا في قضية الأمن الغذائي التي تمثل بأبعادها الاقتصـادية و الفنيـة و الاجتماعيـة و السياسية من القضايا التي تلقى اهتماما واسعا على كافة المستويات ، خاصة في ظـل المتغيـرات و المستجدات الإقليمية و العالمية تصدرت هذه القضية دائرة اهتمامات الجهات المعنية .

و لقد ارتبط مفهوم الأمن الغذائي بمفهوم التنمية المستدامة الذي يهدف إلـى عـدم انخفـاض الأصول البيئية المهمة ، بمعنى آخر التنمية المستدامة هي الحالة التي لا يشهد فيها مخزون رأس المال الطبيعي انخفاضا و تدهورا أو تآكلا مع الزمن و من ثم يؤثر ذلك على إنتاج الغذاء و استدامته .

في ضوء هذا المفهوم و للحفاظ على مستويات مرضية من إنتاج الغذاء فإنه يمكـن التصـرف برأس المال الطبيعي وفق سياسة توصف بالسياسة البيئية كمثيلتها من السياسات المالية و النقديـة ، و يتم تنظيمها وفقا لقواعد و أساليب تراكم راس المال الطبيعي و أسلوب استثماره و تنميته مـن اجـل المحافظة على نصيب و حقوق الأجيال القادمة ، و هذا الوضع يحفظ الإمكانات الطبيعية التي تسـاعد على تعظيم حال الأمن الغذائي للأجيال القادمة ، دون استنزافها أو تدهورها من قبل الأجيال الحالية ،

إذ غالبا ما تؤدي السياسات الاقتصادية غير الرشيدة إلى تدهور قاعدة الموارد الزراعية ، سواء مــن حيث تعرية التربة و تملحها و تصحرها ، و كذلك الاستخدام غير العقلاني للموارد المائيــة ، الأمــر الذي يؤثر بمجمله في تدهور التربة و تقييد إمكانات التوسع في إنتاج الغذاء من جهة ، فضــلا عــن تزايد السكان في ظل تناقص الأراضي الصالحة للزراعة جراء تدهور قابليتها الإنتاجية يدفع المزارع إلى البحث عن أراضي جديدة للحصول على قدر من الغذاء بعيدا عن استخداماتها الاقتصادية من جهة أخرى .

في الواقع تعتبر التنمية الزراعية المستدامة للدول النامية و الوطن العربي مفتاح التنمية الشاملة في هذه الدول كون الزراعة فيها هي المورد الأساسي لغالبيتها من جهة و كونها هي الــدول الأكثــر سكانا في العالم من جهة أخرى ، والذي يتطلب توفير الغذاء بعيدا عن مساعدات الدول المتقدمــة. إن تحقيق الأمن الغذائي المستدام في أي إقليم أو في أي دولة بضمان ثلاثة عوامل أساسية هي : استدامة الموارد الطبيعية (الأرض و المياه) ؛ استدامة التنوع الحيوي (الموارد النباتية و الحيوانية و الكائنات الدقيقة) ؛ و الزيادة السكانية المناسبة ، فهذا التصور يمّكن من تحقيق التنمية المستدامة فــي المجــال الزراعي و الوصول إلى الاكتفاء الغذائي .

و الجزائر واحدة من بين دول شمال إفريقيا النامية التي يتزايد فيها الطلب المحلي على الغــذاء باستمرار مما يجعلها تعاني دائما من نقص في تلبية حاجيات مواطنيها من الغذاء . و لم يفضي ذلــك الدعم الحكومي المضطرد للقطاع الزراعي في سد كل حاجيات المزارعين و الفلاحين و القضاء على الاستيراد ، و لكنه ساهم في الحد من الاعتماد بشكل نسبي على استيراد المواد الغذائية أو بعضها من اجل تجسيد فكرة الاستدامة الزراعية و هذا بوضع برامج زراعية وريفية طموحة (خاصــة برنــامج التجديد الفلاحي والريفي) إلى أقلمة و أكيفة جميع الظروف لا سيما منها المادية والمالية المُساعدة في تحقيق الأهداف المرجوة خلال السنوات القليلة القادمة.

إشكالية البحث :

من خلال استعراض خلفية هذه الدراسة تظهر الإشكالية تحت السؤال التالي:

إلى أي مدى يمكن للتنمية المستدامة أن تساهم فــي تحقيــق الأمــن الغــذائي ؟ و مــا هــي الاستراتيجيات و السياسات الزراعية المناسبة لتعزيز الأمن الغذائي في ظل التحديات الراهنة ؟

و لإبراز أهم جوانب هذه الإشكالية من خلال الأسئلة الفرعية التالية :

- لماذا تغير مفهوم التنمية الاقتصادية ؟
- ما هو الأسلوب الزراعي الأنجع في تحقيق الاستدامة ؟
- ما هي أفاق تفعيلها وتطويرها للاستجابة لمتطلبات التنمية المستدامة ؟
- ما هي إمكانيات إستراتيجية الأمن الغذائي في الجزائر في إطار برنامج التجديـد الفلاحـي و الريفي لإخراج الجزائر من قضية التبعية الغذائية ؟

فرضيـات البحـث :

و بعد الإلمام بإشكاليات البحث نحاول صياغة الفرضيات التالية :

-المفاهيم السابقة للتنمية تناست البعد البيئي و ضرورة التآزر بينه و بين البعـد الاقتصـادي و البعد الاجتماعي ؛

-تحقيق تنمية شاملة و مستدامة ضروري لتحقيق الاستقلال الغذائي و تنويع الصادرات خـارج قطاع المحروقات ؛

-تحقيق إستراتيجية الأمن الغذائي في الجزائر يتطلب إرادة سياسية صادقة و دعم كافي للقطاع الفلاحي في إطار تنمية زراعية و ريفية مستدامة .

أهـميـة الـدراسـة:

إن السبب الرئيسي لاختيار هذا الموضوع يكمن في:

- خطورة الوضع الإنتاجي والاستهلاكي والتجارة الخارجية لأهم السلع الغذائية الرئيسـية،إذ اتسعت الفجوة الغذائية العربية من سنة لأخرى،وأصبحت قضية الأمن الغذائي ليست مجرد استيراد المواد الغذائية بل اكتست أبعاد سياسية وصار الغذاء سلاحا فتاكا بيد الدول المتقدمة.
- تعتبر قضية الأمن الغذائي الركيزة الأساسية لإستراتيجية التنمية الشـاملة،بحيث أن مسـألة الأمن الغذائي مرتبط بالأمن القومي. وكذا الوفاء بالمتطلبات الغذائية للمواطنين من ضـمن الأولويات وفي نفس الوقت شرط للتنمية الاقتصادية والاجتماعية.

- كل الدول العربية تحقق عجزا غذائيا ولاسيما فيما يتعلق باستيراد السلع الغذائية الرئيسية،مما يهدد أمنها الغذائي،على الرغم من توافر القدرة المالية للدول العربية النفطية. ومع ذلك فـــإن المتغيرات الدولية قد فرضت على بعض هذه الدول عدم إمكانية الحصول على الغذاء.
- ترجع أهمية الدراسة لأهمية نموذج التنمية المستدامة كأحد الأساليب التي تســتطيع تحقيــق التوازن بين النمو الاقتصادي و الحفاظ على الموارد الطبيعية .
- تعتبر التنمية الزراعية و المحافظة على البيئة من أبرز الأمور التي تلقى اهتماما واسعا على كافة المستويات الدولية و العربية .
- يعتبر موضوع الأمن الغذائي موضوع الساعة على الساحة العالمية و محور اهتمام الجميع بصفة عامة و الجزائر بصفة خاصة.

و من الناحية العلمية تتجلى أهمية بحث هذا الموضوع في كونه يساهم في إثراء المعرفة العلمية في مجال الاقتصاد الزراعي من خلال ما يتوصل إليه من نتائج ، كما يسلط الضوء على خصوصيات التنمية الزراعية لواحد من البلدان العربية ممثلا في الجزائر و ذلك من خلال تقيــيم واقــع تجربتهــا الراهنة في مجال توفير الأمن الغذائي، بالإضافة إلى مساهمتها العلمية كمرجع يستفيد منـــه الطلبـــة و الباحثين في مجال الزراعات الغذائية

أما من الناحية العملية او التطبيقية فان الأهمية تكمن في ما قد يطرح أمام المهتمين بشان الأمن الغذائي من حلول مستنبطة من الواقع من اجل تدارك السلبيات لتحقيق حالة من الأمان و اعتبار ذلـــك نموذجا يحتذى به من بعض البلدان العربية .

أهــداف الدراســة: يهدف هذا البحث معرفة ما يلي :

- تشخيص وضعية الإنتاج الزراعي في مجال الغذاء و مدى قدرته على تحقيق الأمن الغذائي و من ثم مدى إمكانية الخروج من الحلقة المفرغة للتبعية الغذائية التي تؤثر سلبا في التنمية الاقتصادية .
- التبعية الغذائية في العالم العربي و الأسباب التي أدت إلى تفاقم الفجوة الغذائية و انعدام الأمن الغذائي .
- تشخيص الوضعية و الأسباب و التحديات الحقيقية المرتبطة بإشكالية الأمن الغذائي .

- الآليات الممكنة لتحقيق إستراتيجية الأمن الغذائي .
- محاولة دعم تحقيق الأمن الغذائي الذي يعتبر هدفا رئيسيا ضمن إستراتيجية التنمية الزراعية و ما يحققه من مكاسب للدولة خاصة الاستقلال الاقتصادي و القضاء على التبعية الاقتصادية
- الاستعداد لمرحلة ما بعد البترول و الغاز و البحث عن بدائل إستراتيجية للطاقات غير المتجددة يعد مطلبا ضروريا تستدعيه التنمية الاقتصادية المستدامة .
- تقييم الإصلاحات التي مست القطاع الزراعي في الجزائر خلال الفترة المدروسة و النتائج المترتبة عنها .
- وتهدف الدراسة إلى محاولة الوصول إلى سياسة ملائمة لتحقيق الأمن الغذائي في الأقطار العربية بما يتوافق والتحديات الدولية التي تجابه المنطقة العربية مع الإشارة إلى حتمية التكامل الزراعي فيما بين الدول العربية كأداة فعالة لتحقيق مستوى مقبول من الأمن الغذائي.

أسباب اختيار موضوع البحث : ترجع الأسباب إلى :

- طبيعة التخصص الذي يتلاءم و طبيعة البحث.
- الميل إلى الخوض في المواضيع الحديثة التي تعرف تطورات و تحولات متلاحقة باعتبارها موضوع الساعة ، لا سيما أمام التحديات التي يفرضها الواقع الاقتصادي الهادف إلى خدمة مصالح التطور و التنمية.
- الوقوف على حقائق الأمن الغذائي لما له من انعكاسات على التنمية الاقتصادية و التنمية الاجتماعية.
- الرغبة الذاتية في مجال التنمية الزراعية و الأمن الغذائي و الوقوف على مقومات و خبايا هذا القطاع
- أهمية القطاع الزراعي بالنسبة للتنمية المستدامة و إهماله يؤثر على احتياجات الأجيال القادمة
- محاولة إظهار مساهمة القطاع الزراعي في ضمان التوازن البيئي و تحقيق التنمية المستدامة

المنهج المستخدم و أدوات الدراسة :

للوصول إلى نتائج البحث و حل الإشكال و إعطاء التفاسير و إثبات الفرضيات استخدم المنهج الوصفي الذي يعتمد على جمع البيانات و المعلومات التي تساعد على الوصف الدقيق للمشكلة و

تحليلها للوصول إلى نتائج دقيقة كما استخدم المنهج التاريخي لمعرفة الأسباب التي أدت إلـــى نشـــوء الأزمة و دراسة و معرفة اتجاهها و نموها .

أما الأدوات المستخدمة في هذا البحث الذي يدرس واقع اقتصادي فهي الجـــداول و البيانـــات الإحصائية الصادر اغلبها عن منظمة الزراعة والأغذية العالمية،والمنظمة العربية للتنمية الزراعية و بعض التقارير السنوية عن أوضاع الاقتصاد العربي الصادرة عن جامعة الدول العربية أو عن الندوات و المؤتمرات المهتمة بموضوع الأمن الغذائي ، من منظمات و مراكز بحوث عربية و أجنبية و الكتب المهتمة بمواضيع التنمية و الاقتصاديات العربية

أما في حالة الجزائر و نظرا لقلة المراجع فقد تم الاعتماد أكثر على نشريات و مراسيم و تقارير وزارة الفلاحة و التنمية الريفية و دراسات المجلس الوطني الاقتصادي و الاجتماعي cnes و الديوان الوطني للإحصاءات ons .

صـــعوبـــات الـــبحـــث:

من الصعوبات التي واجهت هذه الدراسة في إعداد هذه الدراسة هي تضارب فـــي البيانـــات و الإحصائيات بين الجهات الوصية خاصة ، وكان هذا واضحا جليا فـــي الأرقـــام بـــين البـــاحثين و المختصين من جهة و بين الجهات و المؤسسات التي تعنى بهذا الموضوع من جهة أخـــرى كـــوزارة الفلاحة و منظمة الأغذية و الزراعة و المنظمة العربية للتنمية الزراعية ، كما أن قطاع الزراعة يفتقر إلى بيانات و إحصائيات دقيقة. بالإضافة إلى عدم وجود قاعدة بيانات على المستوى الوطني أو حتـــى المحلي تعكس حقيقة الانشغالات البيئية و الزراعية .

الدراســـات السابقـــة :

بعد الإطلاع على العديد من الدراسات و الأبحاث حول موضـــوع الأمـــن الغـــذائي و التنميـــة المستدامة و للإثراء المعرفي والوقوف على مقدار تطور الظاهرة المراد دراستها، فانه يمكن إبراز أهم الدراسات في مجـــال الأمن الغذائي فيما يلي :

– أجرت جميلة لرقام من جامعة الجزائر سنة 2006 دراسة بعنوان: " **الأمن الغـــذائي فـــي الـــدول العربية** " ، و ذلك بهدف التعرف على أزمة الغذاء في الوطن العربي مع التركيـــز علـــى تشـــخيص وضعية الأمن الغذائي العربي، ومن أجل سد الفجوة الغذائية والتخفيف من حدتها، تسعى الدول العربية

إلى تضافر الجهود من أجل تطوير القطاع الزراعي عموما وزيادة الإنتاج الغذائي خصوصـــا. مـــن خلال إتباع حزمة من السياسات الرامية إلى تحقيق الأمن الغذائي.

وقد استخدمت الباحث في هذه الدراسة المنهج الوصفي والتحليلي، وكان من نتائجها أن الـــوطن العربي يعاني من أزمة غذاء يفترض عليه ضرورة وحتمية التكامل الزراعي في اســـتغلال المـــوارد الزراعية المتاحة من خلال العمل العربي المشترك بغية الوصول إلى الأمن الغذائي الذي تطمح إليـــه الأقطار العربية .

– و أجرى مانع خنفر من جامعة عنابة سنة 2009، دراسة بعنوان: " الدور المنوط بالقطاع الزراعي الجزائري في تحقيق التنمية المستدامة "، إذ حاول إبراز المسار الأكثر نجاعـــة للنهـــوض بالقطـــاع الزراعي في الجزائر من خلال توجيه الموارد نحو تطوير الزراعة المرويـــة كأســـلوب واعـــد فـــي الاستغلال الزراعي ، مع تطوير أساليب الري التي من شانها ضمان تسيير عقلاني للموارد المائية و الاستجابة للمتطلبات الاقتصادية ، الاجتماعية و البيئية للتنمية المستدامة . حيث اســـتخدم فـــي هـــذه الدراسة المنهج الوصفي التحليلي .

هـــيكل الدراســـة :

وطبقا للإشكالية العامة للبحث والتساؤلات المختلفة المتفرعة عنها، ومع الأخذ فـــي الاعتبـــار الفرضيات التي ينطلق منها البحث، وبهدف تحقيق هذا البحث في إطار منهجي وعلمي تم تقسيم هـــذه الدراسة إلى ثلاثة فصول، حيث جاء في الفصل الأول الإطار النظري و التحليلي للتنميـــة و التنميـــة المستدامة من خلال التعرض للتطورات الحاصلة على مستوى مفهوم التنمية تم التعرض لماهية التنمية المستدامة من خلال مفهومها و أهدافها و أبعادها و استراتيجياتها.

أما في الفصل الثاني فقد تم عرض مكانة الأمن الغذائي في ظل التنمية الزراعيـــة المســـتدامة وذلك بتعريف وشرح كل من الأمن الغذائي والأسباب الداعية لازمة الغذاء العالمية ثم أوضاع الأمـــن الغذائي العربي مع إبراز أن التنمية الزراعية المستدامة هي خيار استراتيجي لتحقيق الأمن الغذائي و هذا من من خلال تبيان أهميتها و أهدافها و تحدياتها في الوطن العربي .

و جاء في الفصل الثالث ليعطي صورة عن واقع و آفاق القطاع الزراعي في الجزائـــر و دوره في تعزيز الأمن الغذائي، من خلال التطور التاريخي للزراعة الجزائرية مع تشخيص لواقعه و من ثم الإمكانيات والاحتياجات والاستخدامات ومختلف الحلول المطروحة لتجاوز العجز الغذائي .

الفصل الأول:

الإطار النظري والتحليلي للتنمية المستدامة

تمهيد

منذ نهاية الحرب العالمية الثانية و بالتحديد خلال الأربعينات من القرن الماضي شهد الفكر التنموي اهتماما متزايدا من طرف العديد من الاقتصاديين ، و ذلك على اختلاف توجهاتهم الفكرية و المدارس الاقتصادية التي ينتمون إليها .

و بذلك مر مفهوم التنمية الاقتصادية بتقلبات متعددة من الاتجاهات و المسميات ، فمنها ما كان يقوم على أساس واحد و هو زيادة متوسط دخل الفرد و منها ما تعددت أسسه باعتبار أن متوسط دخل الفرد قد لا يعبر عن تنمية حقيقية بمفهومها الواسع . حيث نجد أن هناك فصلا في معظم مؤلفات مفكري التنمية بين مختلف المفاهيم المتعلقة بالتنمية و المتمثلة أساسا بالفصل بين كل من النمو الاقتصادي و التنمية الاقتصادية .

ووصولا إلى فترة السبعينات من نفس القرن ظهر مفهوم جديد للتنمية ألا و هو التنمية المستدامة، باعتبارها تحقق التوازن بين النمو الاقتصادي من جهة و تحافظ على الموارد الطبيعية و تحقق العدالة بين الشعوب و الأجيال و تضمن حقوقهم في الحصول على نفس القدر من الموارد من جهة أخرى ، و ذلك بفضل استراتيجياتها و الدور الفاعل لمؤسساتها و أدواتها ، بعد ما تبين للعالم فشل نماذج التنمية التقليدية في الحفاظ على الموارد الطبيعية و تسييرها بشكل مستدام .

و يهدف هذا الفصل إلى تحليل الجانب النظري للتنمية و تقديم فهم متكامل أفضل لحتمية التنمية المستدامة و توضيح المفاهيم الأساسية المتعلقة بها من خلال التطرق إلى أهم الفروق بين كل من النمو الاقتصادي و التنمية الاقتصادية .

المبحث الأول : تاريخ الفكر التنموي و علاقته بالبيئة

لقد شهد الفكر التنموي تطورات عديدة لا يمكن التطرق إلى ذكرها بالتفصيل ، حيث يمكن التعرف على المفاهيم الأساسية حول كل من النمو الاقتصادي و التنمية الاقتصادية من خلال الفصل بين مضمون كل منهما من حيث التعريف و أهم المؤشرات المستخدمة في قياس كل منهما ، مع إعطاء التطورات الحاصلة على مستوى مفهوم التنمية ، كما يمكن إعطاء نظرة عن العلاقة بين النمو ، التنمية الاقتصادية و البيئة عبر تاريخ الفكر الاقتصادي .

1-مفهوم النمو الاقتصادي و التنمية الاقتصادية:

عادة ما يتم وقوع نوع من الخلط بين النمو والتنمية وهذا نظرا لوجود علاقة بين المفهومين، فهناك من يعتبر بأن النمو و التنمية هما تعبيران مترادفان فكلاهما يعني" زيادة الطاقة الإنتاجية للاقتصاد أي زيادة الاستثمار المنتج في تنمية الإمكانات المادية و البشرية لإنتاج الدخل الحقيقي في المجتمع "[1] ، إلا أنه في الحقيقة هناك اختلاف كبير بينهما من حيث تاريخ الظهور و المضمون .

1-1- نشأة الفكر التنموي [2]:

يمكن إرجاع النطاق الزمني لنشأة علم نظريات التنمية الاقتصادية إلى منتصف القرن الماضي ، حيث بدأ الاهتمام بدراسة الأحوال الاقتصادية لبلدان المستعمرات التي حصلت على استقلالها حديثا في إطار حركة التحرر الوطني خلال عقدي الخمسينات و الستينات ، و قد اهتمت هذه الدراسات ببحث أسباب تخلف هذه البلدان حديثة الاستقلال ، إلاّ أن ذلك لا يعني عدم وجود نظريات و أفكار خاصة بالتنمية الاقتصادية و الاجتماعية قبل ذلك التاريخ ، فمن المعروف أن علم الاقتصاد استند في نشأته إلى أفكار كل من الطبيعيين و الكلاسيك ، فنجد الاهتمام بالنمو و الركود و التوازن و الثروة من الموضوعات الأساسية عند عدد من الكلاسيك (آدام سميث ، دافيد ريكاردو ، روبرت مالتوس) . كما نجد الاهتمام بالتوازن الطبيعي و حرية التجارة و الدور الأساسي للزراعة في إحداث النمو الاقتصادي

[1] **محمد عبد العزيز عجمية ، إيمان عطية ناصف** ، التنمية الاقتصادية دراسة نظرية و تطبيقية ، جامعة الإسكندرية ، مصر، 2003، ص71

[2] **مدحت مصطفي ، سهير عبد الظاهر** ، النماذج الرياضية للتخطيط و التنمية الاقتصادية ، مكتبة و مطبعة الإشعاع الفنية ، القاهرة ، 1999، ص37

من الموضوعات الأساسية عند الطبيعيين (فرنسوا كينيه ، دي ميرابو ، دي لافييـــر) و كـــان أول نموذج للتوازن على المستوى الوطني من وضع فرنسوا كينيه إلاّ انه ابتداء من منتصف القرن التاسع عشر ابتعدت الأضواء عن موضوعات التنمية ليحتل النتاج الفكـــري لرواد المدرسة الحدية الرياضية (جيفونز ، فالراس و منجر) مركز الصدارة ، و يصبح التحليل الرياضي أداة هامة علـــى مســـتوى الوحدة و يستمر هذا الحال إلى أزمة الكساد الكبير في الثلاثينات من القرن الماضي حيث يقدم جـــون مينارد كينز أهم أدوات التحليل على المستوى الكلي و التي أمكن بواسطتها إخراج النظام الاقتصـــادي الرأسمالي من تلك الأزمة الخانقة .

كما اهتم الاقتصاديون في وقت مبكر بالنمو الاقتصادي حيث وضعوا النظريات التـــي ركـــزت على عوامل الإنتاج و كمه أو على علاقات الإنتاج و بنيته ، غير أن الأساس النظري لاقتصاد التنمية قد تأسس غداة الحرب العالمية الثانية .

1-2- تعريف النمو الاقتصادي :

هناك عدة تعاريف للنمو الاقتصادي ، وعلى العموم يمكن أن يُعرف النمو "بالزيادة المستمرة في متوسط الدخل الحقيقي للفرد عبر الزمن" [1] ، حيث أن متوسط دخل الفرد = الدخل الكلي / عدد السكان أي أنه يشير لنصيب الفرد من الدخل الكلي للمجتمع ، و هذا يعني أن النمو الاقتصادي لا يعني مجرد حدوث زيادة في الدخل الكلي أو الناتج الكلي و إنما يتعدى ذلك إلى حدوث تحسن في مستوى معيشـــة الفرد ممثلا في زيادة نصيبه من الدخل الكلي ، و بالتالي لن يكون هذا المعدل موجبا إلاّ إذا كان معدل نمو الدخل الكلي أكبر من معدل النمو السكاني. غير أنه هناك من يعرف النمو الاقتصادي بالزيـــادة الكمية لكل من الدخل الوطني والناتج الوطني[2] .

أما الاقتصادي **Simon Kuznets** في كتابه " النمـــو والهيكـــل الاقتصـــادي" يعـــرف النمـــو الاقتصادي بأنه أساساً ظاهرة كمية ، وبالتالي يمكن تعريف النمو الاقتصادي لبلد ما بالزيادة المستمرة للسكان و الناتج الفردي "

[1] **عبد القادر محمد عطية** ، اتجاهات حديثة في التنمية ، الدار الجامعية ، القاهرة ، 2000، ص11

[2] **محمد مدحت مصطفى**، النماذج الرياضية للتخطيط والتنمية الاقتصادية، مصر، مكتبة ومطبعة الإشعاع الفنية، 1999، ص 39.

ويعرفه " جون ريفوار" بالتحول التدريجي للاقتصاد عن طريق الزيادة في الإنتاج أو الرفاهية بحيث الوضعية التي يصل إليها الاقتصاد هي في اتجاه واحد نحو الزيادة لهذه الأخيرة [1] .

وفق التعاريف السابقة المذكورة أعلاه فان النمو الاقتصادي هو الزيادة في إجمالي الدخل الداخلي للبلد مع كل ما يحققه من زيادة في نصيب الفرد من الدخل الحقيقي، وبالتالي يمكن أن يرتبط بالخصائص التالية [2]:

1- يجب على الزيادة في الدخل الداخلي للبلد أن يترتب عنها الزيادة في دخل الفرد الحقيقي، أي أن معدل النمو الاقتصادي هو عبارة عن معدل نمو الدخل الوطني مطروح منه معدل النمو السكاني؛

2- أن تكون الزيادة في دخل الفرد حقيقية ، أي أن الزيادة النقدية في دخل الفرد مع عزل أثر معدل التضخم ؛

3- يجب أن تكون الزيادة في الدخل على المدى الطويل ، أي أنها لا تختفي بمجرد أن تختفي الأسباب ؛

4- النمو مفهوم كمي و جزئي فهو يركز على الكم الذي يحصل عليه الفرد من الدخل في المتوسط ، أي على كمية السلع و الخدمات التي يحصل عليها و لا يهتم بنوعية تلك السلع و الخدمات من ناحية ، أو بتوزيع الدخل بين فئات المجتمع من ناحية أخرى ؛

5- النمو الاقتصادي مفهوم غير شامل لأنه لا يعكس التغيرات السلبية التي تصاحب التقدم الاقتصادي المادي ، و يرتكز على الجانب المادي للرفاهية و يهمل الجوانب الأخرى .هذا يؤدي إلى البحث في مفهوم آخر ألا و هو مفهوم التنمية الاقتصادية .

1-3- تعريف التنمية الاقتصادية :

يعرفها صبحي محمد قنوص على أنها "تحسنا على المستوى الفردي في مستويات المهارة، والكفاءة الإنتاجية وحرية الإبداع، والاعتماد على الذات وتحديد المسؤولية "[3] ؛ كما تعرف بأنها نشاط

[1] **صواليلي نصرالدين**،النمو والتجارة الدولية في الدول النامية ، أطروحة دكتوراه دولة في العلوم الاقتصادية ، جامعة الجزائر ، 2006، ص3

[2] **محمد عبد العزيز عجمية**، إيمان عطية ناصف، مرجع سبق ذكره ، ص 51-54.

[3] **صبحي محمد قنوص**، أزمة التنمية، دراسة تحليلية للواقع السياسي والاقتصادي والاجتماعي لبلدان العالم الثالث، الدار الدولية للنشر والتوزيع، الطبعة الثانية ، القاهرة ، 1999 ، ص 97.

مخطط يهدف إلى إحداث تغيرات في الفرد والجماعة والتنظيم من حيث المعلومات والخبرات ومن ناحية الأداء وطرق العمل، ومن ناحية الاتجاهات والسلوك مما يجعل الفرد والجماعة صالحين لشغل وظائفهم بكفاءة وإنتاجية عالية .

إذا التنمية هي ظاهرة مركبة تتضمن النمو الاقتصادي كأحد عناصرها الهامة ، و لكنها تضمنه مقرونا بحدوث تغيير في الهياكل الاقتصادية و الاجتماعية و السياسية و الثقافية و العلاقات الخارجية[1]، و بوجود النمو فان ذلك لا يؤدي بالضرورة إلى التنمية [2] .

ومن خلال ما سبق فإن هذه التعاريف تشترك في عدة نقاط أهمها:

1- تعتبر التنمية عملية شاملة ومستمرة و قصدية إرادية ؛

2- التنمية هي عملية تغيير ونقل للمجتمع نحو الأحسن مع الانتفاع من التغيير؛

3- تهدف التنمية إلى تنمية الموارد والإمكانات الداخلية للمجتمع.

يمكن القول أن التنمية هي عملية شاملة ومستمرة وموجهة وواعية تمس جوانب المجتمع جميعها، وتحدث تغيرات كمية وكيفية وتحولات هيكلية تستهدف الارتقاء بمستوى المعيشة لكل أفراد المجتمع والتحسن المستمر لنوعية الحياة فيه بالاستخدام الأمثل للموارد والإمكانات المتاحة .

أما فيما يخص تعريف التنمية الاقتصادية التي تنطوي على تطور شامل لجميع أجزاء النظام الاقتصادي ، كما أنها تؤدي إلى تعديل العلاقات المختلفة التي تربط عناصر هذا النظام بعضها ببعض خاصة ، فلا يوجد اتفاق ما بين الاقتصاديين حول تعريفها و هذا راجع إلى اختلاف التوجهات الفكرية و الإيديولوجية ،إلا أنه يمكن عرض أهمها :

نجد **KALDOR** قد عرّف التنمية الاقتصادية " بأنها تحقيق زيادة في الدخل الفردي الحقيقي بمعدلات سريعة و بصفة تراكمية تستمر فترة زمنية قصيرة ، و نفس الفكرة يطرحها " بيامين هنجر" فيعرف التنمية الاقتصادية على أنها زيادة ملحوظة في الدخل الوطني و في نصيب الفرد منه ، و هي

[1] **إبراهيم العيسوي** ، التنمية في عالم متغير : دراسة في مفهوم التنمية و مؤشراتها ، دار الشروق ، الطبعة الثالثة ،القاهرة ، 2003 ، ص17_18

[2] **Bernard Bret** , Le tiers monde, croissance, développement, inégalité, Paris, Collection Histege , 2002, p7

تتوزع على الأنشطة و فئات الدخل المختلفة و تستمر لفترة طويلة تمتد إلى جيل أو جيلين ، و تتخذ خلالها صورة تراكمية أي أنه [1] :

1- يجب توزيع الزيادة الحاصلة في الدخل الوطني على النشاطات الاقتصادية و على مختلف فئات الدخل ؛

2- يجب أن تتمتع بالخاصية التراكمية ، إذ يجب أن لا تذهب كل الزيادة الحاصلة إلى أغراض الاستهلاك و إنما يجب أن يخصص قسم منها للتراكم .

كما يرى البعض أن التنمية الاقتصادية هي العملية التي يتم بمقتضاها الانتقال من حالة التخلف إلى حالة التقدم ، و الذي يقتضي إحداث العديد من التغيرات الجذرية و الجوهرية في البنيان و الهيكل الاقتصادي ، و من جهة أخرى هي العملية التي بمقتضاها دخول الاقتصاد الوطني مرحلة الانطلاق نحو النمو الذاتي [2].

مما سبق يتضح أن التنمية الاقتصادية هي حدوث تغيير في هيكل توزيع الدخل و تغيير في هيكل الإنتاج و تغيير في نوعية السلع و الخدمات المقدمة للأفراد بجانب التغيير في كمية السلع و الخدمات التي يحصل عليها الفرد في المتوسط ، و لعل هذا يعني أن التنمية الاقتصادية لا تركز فقط على التغيير الكمي و إنما تمتد لتشمل التغيير النوعي و الهيكلي .

وعليه يقول الدكتور **سعد حسين فتح الله** في التمييز بين النمو و التنمية : " إن التفرقة الرئيسية بينهما ترتبط بالتلقائية و التدخل في تحقيقهما، فالنمو تلقائي يحصل مع مرور الزمن باستمرار وجود تشكيلة اجتماعية معينة و سعيها الدائم للعيش ، فالسكان ينمون و تنمو احتياجاتهم من السلع و الخدمات المختلفة و بالتالي فإنهم يحاولون زيادة إنتاجهم منها . و بذلك ارتبط النمو الاقتصادي بمعدل الناتج الوطني الإجمالي و معدل نمو متوسط كل فرد من أفراد المجتمع . أما التنمية فهي فعل يستوجب التدخل و التوجه من قبل الدولة التي تمتلك القدرة على أن تنمي المجتمع اقتصاديا بشكل خاص ، و تكون مسؤولة عن مدى نجاح تدخلها هذا أو فشله باستعمالها إمكاناتها المادية و المالية و التشريعية

[1] **علي توبين** ، النمو الديمغرافي و أثره على التنمية الاقتصادية ، مذكرة ماجستير ، كلية العلوم الاقتصادية ، جامعة الجزائر ، 2004 ، ص 5

[2] **محمد عبد العزيز عجمية**، إيمان عطية ناصف، مرجع سبق ذكره ، ص 76.

كافة ، و بالتالي فإنها لا تترك المجتمع ينمو تلقائيا ، بل توجهه نحو المجالات الملائمة و تعمل على إحداث التغيرات المؤسسية و التنظيمية و التقنية اللازمة لذلك" [1].

وفق ما ذكر أعلاه من تعاريف و خصائص فإن النتيجة التي يمكن استخلاصها هو أن النمو لا يعني التنمية و لكن يسبقها ، بحيث أن المتغيرات الكمية المتراكمة تقود إلى إحداث تغيرات نوعية في المدى الطويل و هذه التغيرات بدورها تؤدي إلى تعظيم التنمية .

2- مؤشرات قياس النمو والتنمية الاقتصادية :

ينبغي التفريق بين المقاييس المستخدمة لقياس النمو الاقتصادي و تلك المستخدمة في قياس التنمية الاقتصادية باعتبار كل من المفهومين يختلف عن الآخر.

2-1- مؤشرات قياس النمو الاقتصادي :

هي عبارة عن مؤشرات اقتصادية بحتة تختص بوصف الجهاز الاقتصادي للبلد ، باعتبار أن النمو الاقتصادي هو ذلك التغير في حجم النشاط الاقتصادي الوطني ، فان قياس ذلك التغير يكون من خلال دراسة مؤشرات الاقتصاد الوطني التي تعبر عن ذلك النشاط .

و من هنا فإن هذه المقاييس تعد من المقاييس البسيطة بمعنى أن كل مقياس يختص بمقياس واحد فقط من هذه المؤشرات . و يمكن تصنيف مؤشرات النمو الاقتصادي إلى ثلاثة أقسام [2]:

أ) المعدلات النقدية للنمو : هي معدلات النمو التي يتم حسابها استنادا إلى التقديرات النقدية لحجم الاقتصاد الوطني ، أي بعد تحويل المنتجات العينية و كذا المنتجات الخدمية لذلك الاقتصاد إلى ما يعادلها بالعملات النقدية المتداولة .

و رغم العديد من التحفظات على هذا الأسلوب إلاّ انه لا يزال أفضل و أسهل الأساليب المتاحة بعد التعديلات التي تجرى على هذه التقديرات ، و من أهم المعدلات النقدية للنمو ما يلي :

- معدلات النمو بالأسعار الجارية : عادة ما يتم قياس النشاط الاقتصادي لدولة ما باستخدام العملات المحلية و يتم نشر البيانات الخاصة به سنويا ، و بذلك يمكن قياس معدلات النمو السنوي أو معدلات النمو الخاصة بفترات معينة استنادا إلى هذه البيانات ، و يصلح

[1] **د.إبراهيم مشورب**، التخلف و التنمية دراسات اقتصادية ، دار المنهل اللبناني للطباعة و النشر ، الطبعة الثانية ، لبنان ، 2009، ص154

[2] **مدحت مصطفي ، سهير عبد الظاهر** ، مرجع سبق ذكره ، ص 118-121

هذا الأسلوب عند دراسة معدلات النمو المحلية و لفترة قصيرة و من أهم المعدلات المستخدمة : معدل نمو الناتج الوطني الإجمالي ، معدل نمو الدخل الوطني . و يعاب على هذا الأسلوب إهمال أو إغفال التضخم أي عدم التعبير بصورة حقيقية عن معدل النمو.

- معدل النمو بالأسعار الثابتة : و مع بروز ظاهرة التضخم الاقتصادي و ارتفاع الأسعار أصبح من اللازم تعديل البيانات استنادا إلى الأرقام القياسية للأسعار ، حيث لا تعبر الأسعار الجارية تعبيرا حقيقيا عن الزيادة في الإنتاج أو الدخل على سبيل المثال . و على ذلك فانه يتم استخدام نفس المؤشرات السابقة بحيث يتم تقديرها بالأسعار الثابتة بعد إزالة اثر التضخم (عن طريق قسمتها على الرقم القياسي لأسعار الجملة) . و يصلح هذا الأسلوب عند دراسة معدلات النمو المحلية لفترات زمنية طويلة .
- معدلات النمو بالأسعار الدولية : يستخدم هذا الأسلوب غالبا في الدراسات الخاصة بالتجارة الخارجية ، عند إجراء الدراسات الاقتصادية الدولية المقارنة و التي تتطلب عادة تحويل العملات المحلية بعد إزاحة أثر التضخم منها إلى ما يعادلها بعملة دولية واحدة مثل الدولار الأمريكي ، الين الياباني أو اليورو الأوروبي .

ب) المعدلات العينية للنمو : تقيس هذه المعدلات النمو الاقتصادي في علاقته بمعدلات النمو السكاني ، أي أنها تعبر عن متوسط نصيب الفرد من الثروة الوطنية الإجمالية ، و منها على سبيل المثال معدل نمو نصيب الفرد من الدخل الوطني . و نظرا لعدم دقة استخدام المقاييس النقدية في مجال الخدمات كان لابد من استخدام بعض المقاييس العينية التي تعبر عن النمو الاقتصادي و من بينها مثلا: عدد الأطباء لكل ألف نسمة ، عدد المصارف لكل ألف نسمة ، عدد الأساتذة بقطاع التعليم لكل ألف متمدرس ...

ج) مقارنة القوة الشرائية : تنبه خبراء صندوق النقد الدولي إلى أن مقاييس قيمة الناتج الوطني المقارن مقوما بسعر الدولار الأمريكي يخفي القيمة الحقيقة لاقتصاديات الدول النامية ، لذلك تم إعداد مقياس يعتمد على القوة الشرائية للعملة الوطنية داخل حدودها ، بمعنى حجم السلع و الخدمات التي يحصل عليها المواطن مقابل وحدة واحدة من عملته الوطنية مقارنا بالقوة الشرائية للعملات في البلدان

الأخرى . و تجدر الإشارة إلى أن محاولات عديدة جرت لتعديل أو تصحيح مقاييس النمو المتمحورة حول مفهوم الناتج الوطني الداخلي لجعلها تعبر عن التنمية إضافة إلى النمو ، كما تم استحداث مؤشرات أخرى تتجاوز الاعتماد على النمو في الناتج . و لقد وجهت انتقادات لمؤشرات النمو نظرا لما يلي [1] :

- الدخل و الرفاهية : لا تتوقف الرفاهية الاجتماعية على عوامل مادية فقط و إنما تتوقف أيضا على عوامل غير مادية لا تظهر في الناتج الوطني الخام بحكم تعريفه ، بمعنى أن مستوى الدخل لا يعبر بالضرورة عن الرفاهية .
- النمو و مصادره : باعتبار أن الزيادة تقاس بغض النظر عما إذا كانت راجعة إلى زيادة حقيقية و مستمرة في مقدرة المجتمع على الإنتاج و إلى توسع فعلي و دائم في الفرص المتاحة أمام أفراده لتحسين مستويات حياتهم ، أو كانت راجعة إلى ظروف عارضة كتقلبات التجارة الدولية أو أسباب قدرية كالاستكشافات البترولية أو المنجمية ، أو التغيرات في حالة الطقس .
- الدخل و المقارنات الدولية : باعتبار أن أسعار الصرف السائدة قلّما تعبر عن حقيقة العلاقة بين مستويات الأسعار المحلية و مستويات الأسعار الدولية ، إضافة إلى عدم تعبير أسعار صرف العملات عن القوة الشرائية النسبية نظرا لكونها تتأثر فقط بأسعار تلك السلع و الخدمات التي تدخل في التجارة الدولية .
- النمو و التوزيع : يخفي مقياس متوسط نصيب الفرد في الناتج الوطني الخام و مقياس معدل النمو في الناتج الوطني الخام كيفية توزيع الناتج على مختلف الفئات الاجتماعية ، باعتباره مجرد متوسط حسابي لما يمكن أن يحصل عليه الفرد عند توزيع الدخل بصورة عادلة و متساوية .

و نتيجة لهذه الانتقادات لا تعتبر مؤشرات النمو الكمية كافية للتعبير عن التنمية الاقتصادية .

[1] **إبراهيم العيسوي** ، التنمية في عالم متغير ، مرجع سبق ذكره ، ص101

2-2- مؤشرات قياس التنمية الاقتصادية [1]:

تتباين مقاييس التنمية الاقتصادية تبعا لتباين مفاهيم التنمية ، و تعتبر مؤشرات النمو كالدخل أو الناتج الوطني غير صالحة لكونها قياسا كميا ، بينما ما تحتاجه هو قياس اللامـــادي ، حيـــث تـــزداد صعوبة قياس التنمية عندما يتضمن مفهومها متغيرات اجتماعية يصعب في الأساس قياسها مثل درجة عدالة توزيع الدخل .

أ) **مقياس بيكـــولي (PQLI)** : و يدعى مقياس نوعية الحياة ، يستخدم في الحكم على مـــدى نجاح التنمية و هو من المقاييس المركبة التي تأخذ في اعتبارها عدة متغيرات من بينها متوسط عمـــر الإنسان ، المقدرة على القراءة و الكتابة ، معدلات وفيات الأطفال ، العمر المتوقع عند الولادة ... يتم إعداده بتجميع القياسات المتعلقة بالمتغيرات و ترجيحها حسب الأهمية النسبية .

ب) **مقياس كوسوف (KOSOV)** : و حسب هذا المقياس يمكن التمييز بين مؤشرين يختص الأول بمقياس النمو معبرا عنه بمعدل نمو الناتج الإجمالي ، بينما يختص الثاني بمقياس التنمية معبرا عنه بمعدل نمو الناتج الإجمالي بالإضافة إلى درجة تغير الهيكل الاقتصادي نحو القطاعـــات الأكثـــر حيوية ، و يمكن توضيح الفكرة من خلال الرسم التالي :

شكل (1-1) : نموذج لمقياس كوسوف

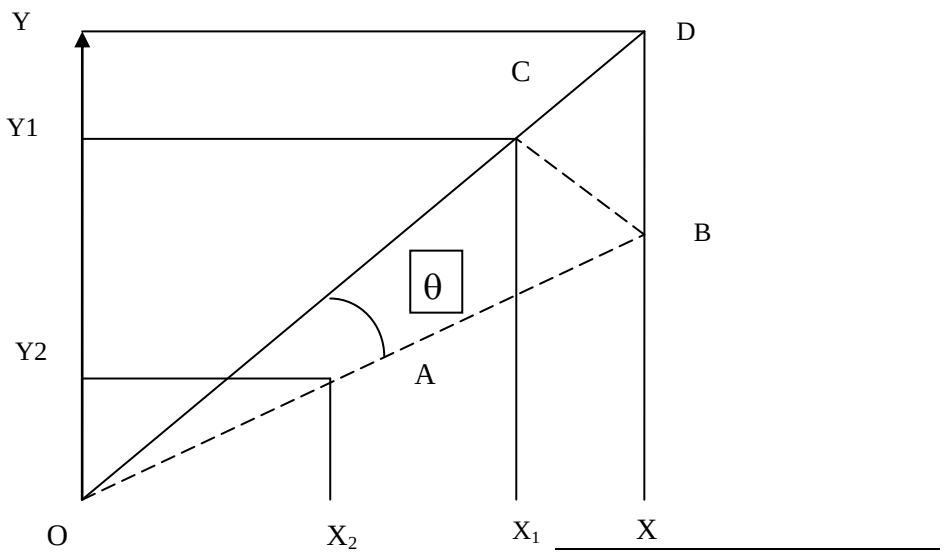

[1] **مدحت مصطفى ، سهير عبد الظاهر** ، مرجع سبق ذكره ، ص 122-129

يعبر المحور الرأسي OY عن الناتج المحلي الإجمالي للقطاعات الأكثر حيوية ، ويعبر المحور الأفقي OX عن الناتج المحلي الإجمالي لباقي القطاعات ، فإذا كانت النقطة A تعبر عن حالة الاقتصاد في سنة الأساس ، فإن ذلك يعني أن الناتج المحلي الإجمالي OA هو محصلة للناتج المحلي من القطاعات الأكثر حيوية (Oy1) و الناتج المحلي من القطاعات الأخرى (Ox1) . و إذا كانت النقطة D تعبر عن حالة الاقتصاد في سنة القياس فان ذلك يعني أن الناتج المحلي الإجمالي OD هو محصلة الناتج المحلي من القطاعات الأكثر حيوية OY . و لكي ينتقل الاقتصاد من الحالة A الى الحالة D فانه يمر ب ثلاثة مراحل هي :

- الانتقال من A إلى B و هو يعني زيادة الناتج المحلي الإجمالي بهذا المقدار مع المحافظة على نفس الهيكل الاقتصادي ، و هو ما يمثل حجم النمو .
- أما الانتقال من B إلى C فذلك يعني تحقيق نفس القدر الممكن من الناتج المحلي الإجمالي AB و لكن مع تغيير في الهيكل الاقتصادي بحيث يصبح الناتج المحلي الإجمالي OC محصلة للناتج المحلي من القطاعات الأكثر حيوية Oy2 و الناتج المحلي من القطاعات الأخرى Ox2 ، و هو ما يمثل درجة التنمية و الذي تعبّر عنه الزاوية θ
- أما الانتقال من النقطة C إلى النقطة D فانه يعني زيادة حجم الناتج المحلي الإجمالي وفقا للوضع الهيكلي الجديد و الذي يتمثل في الاتجاه نحو القطاعات الأكثر حيوية ، و هو ما اطلق عليه كوسوف (نمو التنمية) .

3- علاقة النمو الاقتصادي بالبيئة :

توجد علاقة تأثير و تأثر بين كل من النمو الاقتصادي و البيئة ، فبينما يتأثر النمو بمسائل الندرة و إمكانية نفاذ الموارد الطبيعية يؤثر في نفس الوقت النمو المتسارع على وفرة وجودة الموارد المتاحة و بالتالي قد يؤدي إلى تدهور البيئة .

3-1- مشكل ندرة الموارد الطبيعية :

تواجه كافة المجتمعات على اختلاف أنظمتها الاقتصادية مشاكل ندرة المـــوارد الاقتصـــادية ، فالموارد الموجودة بصفة عامة عرضها محدود ، بحيث لا تكفي لإشباع كل الاحتياجات المطلوبة من السلع و الخدمات في المجتمع و لذلك كرس الاقتصاديون جهودهم لتحقيق زيادات كثيرة في الإنتـــاج لزيادة نصيب الفرد من الدخل الحقيقي و التغلب على مشاكل الندرة .

3-2- مشكل التلوث البيئي [1]:

يرى البعض أن النمو الاقتصادي المستمر و ما ينطوي عليه من زيادات كبيرة في الإنتاج سوف يؤدي إلى زيادة الكميات المستخدمة من المدخلات المختلفة ، بما فيها الموارد التي سيتم ســـحبها مـــن البيئة ، فممارسة النشاط الإنتاجي و الاستهلاكي يؤدي إلى ظهور مخلفات و فضلات تزيد معـــدلاتها بزيادة معدلات النشاط الاقتصادي ، و بما انه لا يوجد أماكن محددة لاستيعابها فـــان مـــوارد البيئـــة (الهواء، الماء، الأرض) تمثل في النهاية المخازن التي تتلقى تلك النفايات المضرة للبيئة حيث يصعب التخلص منها ، و هكذا فان هناك خوفا و قلقا مستمرين من ارتباط النمو الاقتصادي بكل من مشكلتي نفاذ الموارد أو نضوبها و التلوث . كما يوضحه الشكل التالي :

شكل (1-2) :

العلاقة بين النمو الاقتصادي و نفاذ الموارد و تلوث البيئة

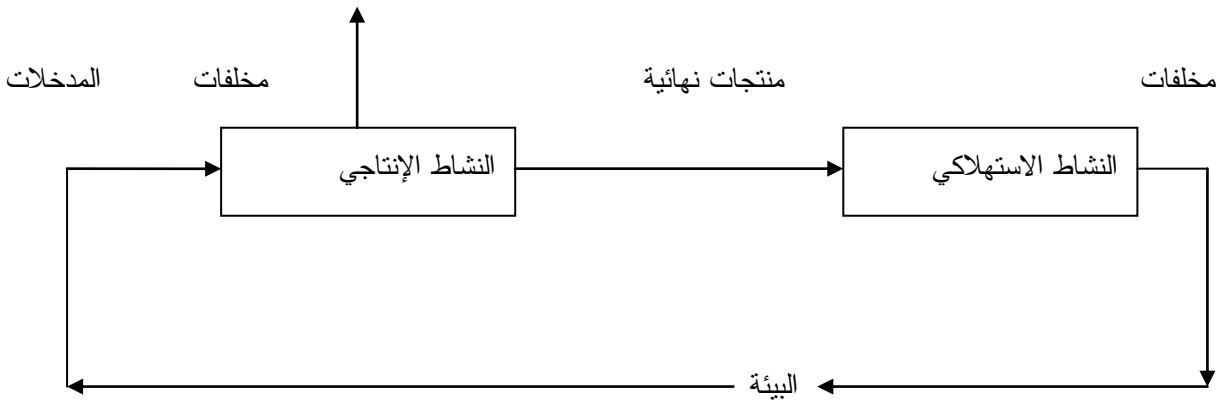

المصدر : **أحمد مندور** ، **أحمد رمضان** ، اقتصاديات الموارد و البيئة ، مؤسسة شباب الجامعة ، 1995 ، ص37

[1] **فاطمة الزهراء زرواط** ، التكاليف الناتجة عن التلوث البيئي ، مذكرة ماجيستير ، جامعة الجزائر ، 1999، ص 47

يتضح من الشكل أعلاه انه إذا افترض أن الاقتصاد الوطني مكون من قطاعين فقط هما قطاع الإنتاج الذي يقوم بالنشاط الإنتاجي باستخدام الموارد أو المدخلات المتاحة من البيئة ، و قطاع الاستهلاك الذي يقوم باستهلاك هذه المنتجات ، سيترتب على كل من نشاطي الإنتاج و الاستهلاك مخلفات تعود إلى البيئة مرة أخرى فضلا عن نفاذ الموارد غير القابلة للتعويض .

3-3- مسألة نفاذ الموارد الطبيعية [1]:

تظهر دراسة تطور الفكر الاقتصادي أن الاقتصاديين الأوائل أو الكلاسيك (مالتوس ، ريكاردو، جون ستيوارت ميل) كانوا أول من تناول مشكلة نفاذ الموارد بطريقة جادة ففي أواخر القرن الثامن عشر و بداية القرن التاسع عشر ، استنتج هؤلاء أن ندرة الموارد الطبيعية يمكن أن تؤدي في النهاية إلى ما يسمى بظاهرة تناقص الإنتاجية ، و فيما يلي عرض مختصر لآراء كل من مالتوس ، ريكاردو ، ميل .

أ) روبرت مالتوس ROBERT MALTHUS (1766-1834) :

هو احد اقتصاديي المدرسة الكلاسيكية البارزين ، و لقد ظهر كتاب مالتوس عن السكان في عام 1789 ، و يقرر مالتوس في مقارنته بين تزايد الأعداد البشرية و تزايد الموارد المواد الغذائية ، أن السكان يزيد بصورة اقرب إلى متتالية هندسية بينما يزيد إنتاج المواد الغذائية بصورة اقرب إلى متتالية حسابية ، أراد مالتوس أن يظهر وجه الخطورة من زيادة السكان بنسبة اكبر من المواد الغذائية و أن حدوث الاختلال بين السكان و الغذاء هو أمر مؤكد في النهاية ، و يرى مالتوس أن ندرة الموارد (الأراضي الزراعية) و ضآلة معدل تزايدها في ظل تزايد السكان المستمر هي المسؤولة عن تناقص الغلة ، و ما يترتب عليه من نمو السكان في النهاية بمعدل نمو إنتاج الغذاء أنّ أي زيادة في الإنتاج ترتبط بنمو السكان على أساس تكلفة متزايدة للإنتاج الإضافي . و الشكل الموالي يوضح ذلك :

شكل (1-3) :

نموذج مالتوس لتكلفة الإنتاج الإضافي الناتجة عن تزايد الناتج

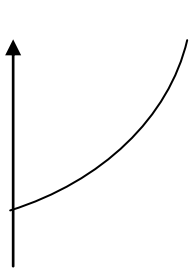

[1] **فاطمة الزهراء زرواط** ، مرجع سبق ذكره ، ص 48

الناتج

المصدر : **احمد مندور** ، **احمد رمضان** ، اقتصاديات الموارد و البيئة ، مرجع سبق ذكره ، ص 41

ب) دافيد ريكاردو : DAVID RICARDO (1772-1832) :

هو احد رواد المدرسة الكلاسيكية و يقرر في نظريته عن الربح التفاضلي ، بأن مستوى الربح يتحدد بحالة الطلب على المنتجات الزراعية ، و ذلك لان حجم الطلب على المنتجات الزراعية هو الذي يحدد أسعار السلع الزراعية على أساس أن عرض الأرض ثابت و بالتالي فان إنتاجها من السلع الزراعية محدود ، و إذا زاد الطلب على السلع الزراعية فان هذا سوف يؤدي إلى ظهور فائض يحصل عليه ملاك الأراضي ، و يقرر ريكاردو أن الربح لا يدخل ضمن نفقات الإنتاج و إنما هو نتيجة لانحراف السعر ، و زيادة نفقات الإنتاج بسبب زيادة الطلب ، و لم يختلف ريكاردو عن مالتوس من حيث وجهة نظره حول أهمية انطباق قانون تناقص الغلة .

شكل (1-4) :

نموذج ريكاردو لتكلفة الإنتاج الإضافي الناتجة عن تزايد الناتج

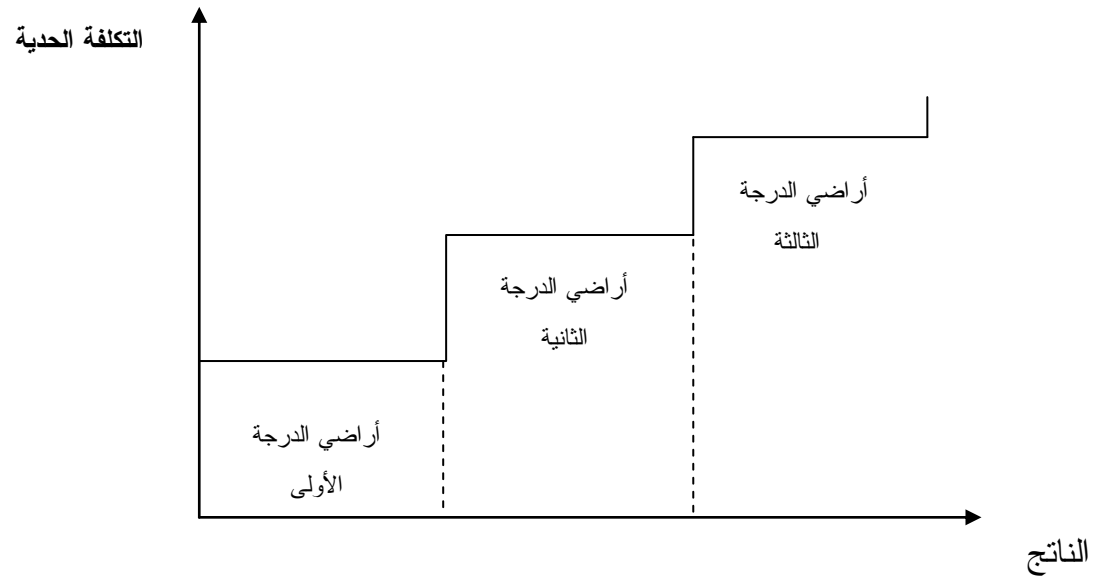

المصدر : **احمد مندور** ، **احمد رمضان** ، اقتصاديات الموارد و البيئة ، مرجع سبق ذكره ، ص 41

فقد اعتمدت نظريته على فكرة الندرة و محدودية إنتاج السلع الزراعية ، و لم يهتم ريكاردو بالمادة الكلية لمورد الأرض كما فعل مالتوس و إنما ميز بين نوعيات مختلفة من الأرض حسب درجة جودتها ، و تشغل هذه الأراضي عندما يزيد عدد السكان و تتزايد التكلفة الحدية مع تزايد الإنتاج كلما انتقلنا من قطعة ارض أكثر جودة إلى أخرى اقل جودة .

ج) جون ستيوارت ميل JOHN STEWART MILL (1806-1873) :

يعتبر ميل احد رواد المدرسة النيوكلاسيكية ، و رغم قبوله لمنطق المناقشة السابقة لكل من مالتوس و ريكاردو التي ترتكز على أن الأرض في النهاية تكون محدودة ، إلاّ انه كان اقل اقتناعا بانطباق تناقص الغلة في الواقع العملي و قد شهد بنفسه حدوث النمو الاقتصادي في منتصف القرن التاسع عشر على الرغم من التزايد السكاني المستمر، و يناقش ميل في كتابه مبادئ الاقتصاد السياسي في عام 1837 إمكانية تغير سلوك الطبقة العمالية عن طريق التقدم الاقتصادي و زيادة مستوى التعليم و تحسين مستواه حيث تصبح الطبقة العاملة أكثر قدرة على التحكم في زيادة أعدادها .

4- علاقة التنمية الاقتصادية بالبيئة :

إن التنمية الاقتصادية هي عملية متواصلة تساهم في زيادة الدخل الوطني للبلاد، إلا أن الزيادة المطردة في المكان و المنافسة الشديدة بين الأنشطة المختلفة ، و عوامل التلوث البيئي و الإسراف في استخدام الموارد الاقتصادية تشكل جميعها قاعدة التحديات التي تقف في مواجهتها مجموعة من الأهداف والتي تتمثل في المحافظة على هاته الموارد المتوفرة و تنميتها، و العمل على زيادة كمياتها و الحد من التلوث و تحسين نوعيتها ، و تظهر العلاقة بين التنمية والبيئة من خلال التفاعل بين الموارد الطبيعية والبشرية والمالية لإحداث زيادة مستمرة في الدخل القومي وتحقيق معدلات نمو متواصلة ، ولقد ظلت العلاقة بين البيئة و التنمية الاقتصادية متوازنة إلى حين تجاوزت العلاقة بين الإنتاج والاستهلاك للموارد البيئية هذا التوازن ، و وصلت البيئة إلى الخط الحرج الذي يمثل الحد الفاصل بين الاستخدام الرشيد و الاستغلال الجائر للموارد البيئية .و هكذا أصبحت التنمية الاقتصادية تأخذ صفة مغايرة، فلم تبقى التنمية الاقتصادية تلك الأداة التي تحقق الرفاهية الاقتصادية و الاجتماعية

للشعوب وإنما أصبحت آلة مدمرة للاستقرار الاقتصادي و الاجتماعي ليست على المستوى المحلي فقط بل يتعداه للمستوى الإقليمي و الدولي .

إن العـــلاقة بين البيئة والتنمية الاقتصادية هي علاقة عكســـية فكلما ازدادت معدلات التنمية ازدادت المشاكل البيئية وكلما ازدادت المشاكل البيئية انخفضت معدلات التلـــوث (أو ازدادت تكاليف التنمية). فهل نضحي بجزء من التنمية (بتخفيض وتيرتها) من أجل المحافظة على البيئة حتى نسلمها إلى الأجيال أم نقوم بتطبيق برامج حماية البيئة (تحمل نفقات) ونترك التنمية تتعاظم دون إعاقتها؟ و هل تتعارض حماية البيئة مع استمرار التنمية ، أم هل يمـــكن التوفيق بينهما ؟.

و أمام هذا التناقض ظهرت التنمية المستدامة كمفهوم جديد يحقق التوازن بين النظام البيئـــي و الاقتصادي و الاجتماعي ، إضافة إلى تحقيق أقصى قدر من النمو في كل الأنظمة السالفة الـــذكر ، دون التأثير على مسيرة التطور تأثيرا سلبيا، فإدماج البيئة في النظام الاقتصادي هو خطوة ســـليمة هادفة إلى عدم ترك المجال للمفاوضة بين البيئة و التنمية، لأن كليهمـــا ضـــروري لتحقيـــق الرفـــاه الاجتماعي و الاقتصادي ، فإذا كانت البيئة هـــي الظـــروف المحيطة بالإنســـان فإن التنمـــية هـــــي من سعي الإنسان إلى تطوير الظروف الطبيعية والحياتية عموما " [1] .

المبحث الثاني: ماهية التنمية المستدامة

التنمية المستدامة مفهوم حديث شاع استخدامه مؤخرا في الأدب التنموي المعاصر، وقد أصبحت الاستدامة مدرسة فكرية عالمية تنتشر في معظم دول العالم الصناعي والنامي على حد سواء. والتنمية المستدامة نمط تنموي يمتاز بالعقلانية والرشد، ويتعامل مع النشاطات الاقتصـــادية الراميـــة لتحقيـــق معدلات نمو اقتصادي منشودة من جهة، ومع إجراءات المحافظة على البيئة والموارد الطبيعيـــة مـــن جهة ثانية.

1- تعريف ومبادئ التنمية المستدامة

1-1- النشأة التاريخية لمفهوم التنمية المستدامة :

[1] **سليمان الرياشي** و آخرون ، دراسات في التنمية العربية (الواقع و الآفاق) ، مركز دراسات الوحدة العربية ، بيروت ، أوت 1998 ، ص 238

إن أول استخدام لتعبير أو مصطلح التنمية المستدامة كان من طرف ناشطين في منظمة غير حكومية سنة 1980 ، و قد ترجم وصف هذا المفهوم إلى العربية بمسميات متعددة مثل : التنمية المطردة

، المتواصلة ، البيئية و المتحملة [1] . و رغم أن هذا المصطلح قد يكون جديدا ، إلا أن التنمية المستدامة لا تمثل ظاهرة أو اهتماما جديدا . بل على العكس ، إذ أن الدافع وراء مخاوفنا الراهنة يعود إلى آلاف السنين [2].

ترتبط التنمية المستدامة بالبيئة و مواردها ، و من ثم فقد اعتبر قديم النشأة يتواجد ضمن نظريات اقتصادية مثل نظرية مالتوس التي ربط السكان بالموارد و قانون تناقص الغلة و غيرهما مما سبق الإشارة إليه . حيث مر هذا المفهوم بعدة مؤتمرات و ملتقيات عالمية في الاتفاق على معنى التنمية المستدامة ، والجدول التالي يوضح تطور مفهوم التنمية المستدامة عبر الزمن:

جدول (1-1):

نشأة مفهوم التنمية المستدامة

السنة	المنظمة، الهيئة ، مؤتمرات	آراءهم حول التنمية المستدامة
1915	**- اللجنة الكندية للمحافظة على الطبيعة**	- وجوب نقل الرأسمال الطبيعي للأجيال القادمة.
1923	**- المؤتمر الدولي للمحافظة على الطبيعة بباريس.**	- إلزامية الحفاظ على الطبيعة والاستعمال العقلاني للموارد.
1960	**- مؤتمر روما "كفى من النمو"**	- يندد و يحذر من الخطر الناجم عن التطور الاقتصادي و النمو الديمغرافي و انهاك الموارد الطبيعية .
1972	**- مؤتمر "ستوكهولم".**	- انبثاق مفهوم التنمية الملائمة للبيئة.
1980	**المنظمة العالمية للمجتمعات الطبيعية WWF**	-حماية الحياة الطبيعية و الحفاظ على التنوع البيئي
1984	**مؤتمر دولي حول البيئة و الاقتصاد**	-يجب الاهتمام بالاقتصاد و البيئة بصفة متساوية
1987	**اللجنة الدولية للتنمية والبيئة "تقرير برونتلاند". Brundtland**	- أصدرت تقريرا يسمى "مستقبلنا للجميع " ، و بروز مفهوم التنمية المستدامة
1992	**- مؤتمر الأمم المتحدة للبيئة والتنمية "قمة**	- قمة جاءت بعد ترسخ مفهوم المستدامة عند عامة الناس وانبثقت عنها

[1] **زينب صالح الاشوح** ، الاطراد و البيئة ، دار غريب للطباعة و النشر و التوزيع ، القاهرة ، 2003 ، ص7

[2] **ف. دوجلاس موسشيت** ، مبادئ التنمية المستدامة ، ترجمة بهاء شاهين ، الدار الدولية للاستثمارات الثقافية ، القاهرة ، مصر ، الطبعة الأولى ، 2000، ص 13

	الأرض" بالبرازيل.	ما يسمى بالأجندة 21.
1997	**بروتوكول كيوتو "Kyoto "**	–يهدف إلى تخفيض الغازات المسببة لظاهرة الاحتباس الحراري
2002	**– المؤتمر الدولي للتنمية المستدامة "قمة جوها نسبورغ "**	– قمة حضرها أكثر من 100 رئيس دولة والكثير من ممثلي الجمعيات الغير حكومية وعدد من المختصين في مجالات البيئة و التنمية ،أوصت بضرورة الحفاظ على الموارد الطبيعية والتنوع البيولوجي .
2007	**–مؤتمر بالي باندونيسيا**	– قمة من اجل مكافحة التغير المناخي
2009	**–قمة كوبهاغن**	– لمكافحة ظاهرة الاحتباس الحراري

المصدر: **علاق محمد**، التنمية المستدامة في المؤسسات الاقتصادية، مذكرة ماجستير ، كلية العلوم الاقتصادية و علوم التسيير، جامعة باجي مختار عنابة، 2008–2009 ، ص7–15

من خلال الجدول أعلاه فإن التنمية المستدامة كمفهوم مر بمراحل عديدة حتى اكتسب شمولية في معناه ، فهو في الأساس مفهوم مطور عن مفهوم التنمية الشاملة ، إذ أصبحت الأهداف النوعية فيه بمثابة معايير حقيقية للحكم على مدى نجاح السياسات الإنمائية لكل بلد بدلا من الأهداف الكمية .

حيث برز مفهوم التنمية المستدامة خلال **مؤتمر ستوكهولم حول البيئة الإنسانية عام 1972** الذي ناقش للمرة الأولى القضايا البيئية و علاقتها بواقع الفقر و غياب التنمية في العالم ، من ناحية أخرى انتقد المؤتمر الدول و الحكومات التي لازالت تتجاهل البيئة عند قيامها بالتخطيط للتنمية ، و لقد أشار المؤتمر إلى ضرورة وضع الاعتبارات البيئية ضمن السياسات التنموية و إلى ضرورة استخدام الموارد الطبيعية بأسلوب يضمن بقائها و استمرارها للأجيال القادمة [1].

أما في سنة **1987** فقد قدّمت اللجنة الدولية للبيئة و التنمية التابعة للأمم المتحدة تقريرًا بعنوان " **مستقبلنا المشترك** " و يعرف كذلك بتقرير **برونتلاند** حيث اظهر التقرير فصلا كاملا عن التنمية المستدامة ، و هذا التقرير هو الأول من نوعه الذي يعلن أن التنمية المستدامة هي قضية أخلاقية و إنسانية بقدر ما هي قضية تنموية و بيئية ، وهي قضية مصيرية و مستقبلية . لكن التقرير يتوجه بشكل خاص إلى الجمعية العامة للأمم المتحدة و يدعوهم إلى عقد مؤتمر دولي يجمع كل زعماء العالم

[1] **سليمان الرياشي** و آخرون ، دراسات في التنمية العربية الواقع و الآفاق ، الطبعة 1 ، مركز دراسات الوحدة العربية ، سلسلة كتب المستقبل العربي ، بيروت ، 1998 ، ص238

للنظر في قضايا البيئة و التنمية. كما شهد عقد التسعينات عددا غير مسبوق من المؤتمرات الدولية أهمها :

- عقد قمة الأرض للبيئة و التنمية UNCED **ريو دوجانيرو** بالبرازيل في **1992**، حول البيئة و التنمية و عرف هذا المؤتمر باسم " **قمة الأرض** " تدليلا على أهميته العالمية [1] ، و كان هدف

المؤتمر هو وضع أسس بيئية عالمية للتعاون مع الدول المتخلفة و الدول المتقدمة من منطلق المصالح المشتركة لحماية مستقبل الأرض ، و لمساعدة الحكومات على إعادة صياغة استراتيجيات التنمية الاقتصادية لإيقاف تدمير الموارد الطبيعية و تخفيف التلوث، و حددت هدفها بتحقيق تنمية مستدامة على نطاق واسع. و أصدرت إعلان **ريو** للبيئة و التنمية بيان مختصر حول مبادئ التنمية المستدامة يحدد حقوق الدول وواجباتها [2]، و أقرت جدول أعمال القرن21 المتمثل في **الأجندة 21** * كبرنامج عمل تسمح بتحقيق تنمية مستدامة على المستوى العالمي . و يحدد التقرير ثلاثة أهداف رئيسية لهذا المفهوم و هي [3]: الكفاءة الاقتصادية ، حماية البيئة و العدالة الاجتماعية .

- و سعى **بروتوكول كيوتو** في **1997** إلى الحد من انبعاث الغازات الدفيئة و يعتبر كخطوة مهمة لمحاربة ظاهرة الاحتباس الحراري ، و تتحدد أهداف البروتوكول المرتبطة بالتنمية المستدامة في تحسين كفاءة استخدام الطاقة في القطاعات الاقتصادية المختلفة و زيادة استخدام نظم الطاقة الجديدة و المتجددة و البديلة ، بالإضافة إلى زيادة المصبات المتاحة لامتصاص الغازات الدافئة[4].

---

[1] **د. عدنان السيد حسين**، نظرية العلاقات الدولية ، دار الأمواج ، طبعة 1 ،لبنان ، 2003 ، ص197 .

[2] **Jean Marie Harriley** , le développement soutenable , Economica , Paris , 1998 , p8 .

* **الأجندة 21** : تعتبر برنامج العمل الشامل الذي تبنته 182 دولة و الخطة التفصيلية لتحقيق المستقبل المتواصل لكوكب الأرض منذ عام 1994 و خلال القرن 21، و الأجندة تجمع سلسلة من الموضوعات تنتظم في 40 فصلا حول ما ينبغي الاسترشاد به في مجالات التنمية الاقتصادية و الاجتماعية .

[3] **Beat Burgenmeier**, Economie du développement Durable , Belgique, 2007, P43

[4] **Christelle DIDIER**, démarche stratégique pour une formation de décideurs socialement responsables ,alliances, France, 2006 , P 6

- **مؤتمر الغذاء العالمي** (روما) **1996** كان أول تجمع عالمي لرؤساء الدول و الحكومات لمعالجة مشكلة الجوع و سوء التغذية في وقت يقترن فيه تباطؤ نمو الغذاء مع تزايد في السكان ، سعى هذا المؤتمر إلى إحداث تغيير في جهود الأمن الغذائي بتوجيه اهتمام صانعي القرار في القطاعين العام و الخاص بقضايا الغذاء لتمكين الجميع من الحصول على الغذاء اللازم للبقاء على قيد الحياة والتمتع بصحة سليمة ، وأقرت القمة إعلان روما وخطة عمل قمة الغذاء العالمية التي تحدد وسائل تحقيق أمن غذائي عالمي وخفض أعداد المصابين بسوء التغذية في الدول النامية إلى النصف بحلول عام 2015.

و يتضح مما سبق أن التنمية المستدامة محصلة تفاعلات مترابطة و متشابكة بين أبعاد مختلفة ، تضم فيها معنى التنمية الاقتصادية ، الاجتماعية ، البشرية و البيئية . و هذا ما جعلها مسألة ليست سهلة المنال أمام إمكانيات الدولة الواحدة ، مما استوجب التعاون و الشراكة لتحقيق هذا المسعى و هو المفهوم الجديد للتنمية .

1-2- تعريف التنمية المستدامة (Développement Durable)

الاستدامة يمكن أن تعني أشياء مختلفة بل متناقضة أحيانا للاقتصاديين و أنصار البيئة ، و بالنظر إلى أن انجاز التنمية المستدامة يتطلب أمرا من اثنين إما تقليص حجم طلب المجتمع على موارد الأرض أو زيادة حجم الموارد حتى يمكن على الأقل تقليص الفجوة بين العرض و الطلب إلى حد ما . فان هذه العملية الهادفة إلى التوحيد التدريجي للمطلوب من الموارد و المعروض منها * هي التي تحدد المقصود بالتنمية المستدامة.

و نتيجة لوجود تباينات و اختلافات عديدة في كيفية الدمج بين المطالب و الموارد نتج عنه تعريفات متنوعة و متنافسة للتنمية المستدامة، حيث نجد من جهة من يحاول تعديل جانب الموارد من هذه العلاقة ، و من جهة أخرى من يركز على جانب الطلب.

و تأسيسا على ذلك قد ظهر أكثر من ثمانين تعريفا مختلفا و في الغالب متنافسا ، و كان أهمها:

* نقصد بها الموارد المتجددة و غير المتجددة من الحياة الإنسانية.

يعود أول استخدام لهذا المصطلح بشكل رسمي لرئيسة وزراء النرويج Gro Harlem Brundtland سنة 1987 في تقرير " مستقبلنا المشترك " إلى أن هناك حاجة إلى طريق جديد للتنمية ، طريق يستديم التقدم البشري لا في مجرد أماكن قليلة أو لبعض سنين قليلة ، بل للكرة الأرضية بأسرها وصولا إلى المستقبل البعيد . و هكذا عرّفت هذه الأخيرة التنمية المستدامة بأنها : " التنمية التي تلبي احتياجات الحاضر دون المساس بقدرة الأجيال القادمة على تلبية احتياجاتها " [1] .

أما البنك الدولي فعرّف التنمية المستدامة بأنها: " تلك التي تهتم بتحقيق التكافؤ المتصل الذي يضمن إتاحة نفس الفرص التنموية الحالية للأجيال القادمة و ذلك بضمان ثبات رأس المال الشامل أو زيادته المستمرة عبر الزمن " [2] ، حيث يشير التقرير أن رأس المال الشامل يتضمن رأس المال الصناعي (معدات و طرق ..) ، الفني (معرفة و مهارات) ، الاجتماعي (علاقات و مؤسسات)، و البيئي(غابات، موارد مائية..) . و بناء على هذا التعريف فنمط الاستدامة هو راس المال .

كما يعرفها **Edward Barbier** بأنّها " ذلك النشاط الذي يؤدي إلى الارتقاء بالرفاهية الاجتماعية أكبر قدر مع الحرص على الموارد الطبيعية المتاحة ، و بأقل قدر ممكن من الإضرار و الإساءة إلى البيئة " [3]، و يوضح بأن التنمية المستدامة تختلف عن التنمية في كونها أكثر تعقيدا و تداخلا .

و تعرف أيضا بأنها كيفية تحقيق النمو الذي يأخذ بعين الاعتبار و يراعي الجانب الإنساني بكل أبعاده الاقتصادية و الاجتماعية و الأخلاقية و لم يتم ذلك دون القضاء على كل أشكال الاختلالات و الفوارق سواء كانت داخل نفس المجتمع ، بين مختلف الفئات و كذلك بين دول الشمال و الجنوب أو بين مختلف الأجيال " .

كما يرى البعض من الاقتصاديين على أنها تلك التنمية التي تهتم بحماية الموارد الطبيعية خاصة الزراعية و الحيوانية من جهة ، و من جهة أخرى تعني الاستخدام الأمثل للأراضي الزراعية و الموارد المائية في العالم و بما يؤدي إلى مضاعفة المساحات الخضراء على الكرة الأرضية.

إن مثل هذه التعاريف الخاصة بالتنمية المستدامة تتمحور حول النقطتين الرئيسيتين التاليتين:

---

[1] **A Séverin ASSE** .stratégie nationale de développement durable , publication de IEPF,quebec canada, 2007,p3

[2] **عبد الله الحرتي حميد**، السياسات البيئية و دورها في تحقيق التنمية المستدامة ، مذكرة ماجستير ،كلية العلوم الاقتصادية، جامعة الشلف، 2005، ص23.

[3] **جمعون نوال** ، دور التمويل المصرفي في التنمية الاقتصادية، مذكرة ماجستير ،كلية العوم الاقتصادية ، جامعة الجزائر، 2004، ص.29

- إدارة قاعدة الموارد الطبيعية و صيانتها و توجيه التغيرات التكنولوجية و المؤسسية بطريقة تضمن تلبية الاحتياجات البشرية للأجيال الحالية و المقبلة بصورة مستمرة، فهي تنمية مستدامة تحافظ على الأراضي و المياه و الموارد الوراثية الحيوانية و النباتية ، لا يحدث تدهورا في البيئة و ملائمة من الناحية التكنولوجية و سليمة من الناحية الاقتصادية و مقبولة من الناحية الاجتماعية.
- استخدام موارد المجتمع و صيانتها و تعزيزها حتى يمكن المحافظة على العمليات الايكولوجية التي تعتمد عليها الحياة و حتى يمكن النهوض بالحياة الشاملة الآن و في المستقبل .

و يهدف أيضا هذا المفهوم الجديد إلى تحسين نوعية حياة الإنسان من منطلق العيش في إطار القدرة الاستيعابية للأنظمة البيئية المحيطة [1] .

و انطلاقا مما سبق ذكره يمكن استنتاج أربعة خصائص التي تحدد الحد الأدنى من المعايير المشتركة للتعريفات المختلفة للتنمية المستدامة [2] :

الخاصية الأولى: تمثل التنمية المستدامة ظاهرة عبر جيلية أي أنها عملية تحويل من جيل إلى آخر بمعنى أن هذه التنمية لابد أن تحدث عبر فترة زمنية لا تقل عن جيلين [*] .

الخاصية الثانية: تهتم بمستوى القياس ، أي التنمية المستدامة هي عملية تحدث في مستويات عدّة (عالمي، إقليمي ، محلي) بمعنى أن ما يعتبر مستداما على المستوى المحلي يبين بالضرورة أن يكون كذلك على المستوى العالمي و يعود هذا التناقض الجغرافي إلى آليات التحويل و التي من خلالها تنقل النتائج السلبية لبلد إلى البلدان الأخرى.

الخاصية الثالثة: تخص المجالات المشتركة للتنمية المستدامة و المحددة بثلاث مجالات اقتصادية، بيئية، و اجتماعية ، بالرغم من أنه يمكن تحديد تعريف منفرد للتنمية المستدامة وفقا لكل مجال لكن الأهمية للمفهوم تكمن في تحديد العلاقات المتداخلة بين تلك المجالات لأن المبادئ الأساسية لكل مجال هي مختلفة ، حيث نجد أن الكفاءة تمثل المبدأ الرئيسي في التنمية الاقتصادية المستدامة، بينما العدالة

[1] أعمال المؤتمر الدولي الثاني 1994/1/27 ، تحديات العلم العربي في ظل المتغيرات الدولية ، دار بلال، بيروت، 1998، ص342.

[2] **Gross Kurth j et j Rotmous**, The scene model, Getting Gripon sustainable development in policy making, environment, development and sustainability ;7n01,2005,p 135-150

[*] فترة التنمية المستدامة تتراوح بين 25-50 سنة

تعتبر محور التنمية الاجتماعية المستدامة أما التنمية البيئية المستدامة تؤكد على المرونـــة أو القــدرة الاحتمالية للأرض على تجديد مواردها.

الخاصية الرابعة: و هي مشتركة بالنسبة للتفسيرات المتعددة للتنمية المستدامة ، لأن كل مــنهم يؤكــد على تقدير للاحتياجات الإنسانية الحالية و المستقبلية و كيفية الإيفاء بها، إلا أنه في الحقيقة لا يمكــن لأي تقدير لتلك الاحتياجات أن يكون موضوعيا فضلا عن أية محاولة ستكون متميزة بعدم اليقين.

و ترتكز فلسفة التنمية المستدامة على حقيقة هامة مفادها أن الاهتمام بالبيئة هو الأساس الصلب للتنمية الاقتصادية ، لان سماتها الأساسية يمكن أن تظهر في أربعة نقاط هي :

- أن التنمية المستدامة تختلف عن التنمية في كونها أشد تداخلا و أكثر تعقيدا و خاصة فيما يتعلق بما هو طبيعي ، و ما هو اجتماعي في التنمية ؛
- أن التنمية المستدامة تتوجه أساسا لتلبية احتياجات الطبقات الأكثر فقرا ، أي أن التنمية تســعى للحد من الفقر العالمي ؛
- أن التنمية المستدامة تحرص على تطوير الجوانب الثقافية و الإبقاء على الحضــارة الخاصــة بكل مجتمع ؛
- أن عناصر التنمية المستدامة لا يمكن فصل بعضها عن البعض الآخر ، و ذلك لشدة تــداخل الأبعاد و العناصر الكمية و النوعية لهذه التنمية .

1-3- مبادئ التنمية المستدامة :

مع بداية القرن 21 بدأت تتبلور عقيدة بيئية جديدة تبناها البنك العالمي للإنشاء و التعمير تقــوم على 10 مبادئ أساسية [1] :

1- تحديد الأوليات بعناية ، وضع خطة قائمة على التحليل للآثــار الصــحية و الإنتاجيــة و الايكولوجية (بيئية) و تحديد المشكلات الواجب التصدي لها بفعالية ؛

2- الاستفادة من كل دولار : تحديد السبل الأقل تكلفة للتصدي للمشكلات البيئية ؛

3- اغتنام الفرص لتحقيق الربح لكل الأطراف ؛

[1] **انجد روسيتر** ، المبادئ العشرة للعقيدة البيئية الجديدة ، مجلة التمويل و التنمية ، 1996، ص ص 4-6

4- استخدام أدوات السوق حيثما يكون ممكنا مثل : فرض ضرائب و رسوم على انبعاث الغاز و تدفق النفايات ؛

5- استخدام القدرات الإدارية و التنظيمية، بإدخال مبدأ الحوافز على المؤسسات التي تسعى إلى التقليل من أخطار البيئة ؛

6- العمل مع القطاع الخاص: باعتباره عنصر أساسيا في العملية الاستثمارية و توجيه التمويل الخاص صوب أنشطة تحسين البيئة مثل مرافق معالجة النفايات و تحسين كفاءة الطاقة ؛

7- اشتراك المجتمع المدني في عملية التنمية : و ذلك بنشر الوعي ؛

8- توظيف الشراكة التي تحقق نجاحا و التصدي لبعض قضايا البيئة ؛

9- تحسين الأداء الإداري المبني على الكفاءة و الفعالية ؛

10- إدماج البيئة من البداية : و هذا ما يخفض تكاليف الوقاية و المعالجة .

هذه المبادئ العشرة يسترشدها الآن جيل جديد من صانعي السياسة البيئية و العقيدة البيئية الجديدة التي تتميز بمزيد من التشدد في إدماج تكاليف و منافع البيئية في تقرير السياسة يجعل من السكان مكان الصدارة في الاستراتيجيات البيئية ، و يشخص و يعالج البواعث السلوكية للإضرار بالبيئة .

2- أهداف و مؤشرات التنمية المستدامة

2-1- أهداف التنمية المستدامة

إن أساليب التنمية السابقة كان هدفها الوحيد هو تحقيق النمو الاقتصادي دون الأخذ بعين الاعتبار التأثيرات البيئية و حتى الاجتماعية ، لكن التنمية المستدامة هي تصور جديد يتضمن جميع جوانب الحياة فهي تهدف إلى [1]:

- الاستغلال العقلاني و الأمثل للموارد الطبيعية و الاتجاه نحو الطاقات المتجددة كالطاقة الشمسية و طاقة الرياح بدلا من الطاقات النافذة و التي تتسبب في أضرار بيئية معتبرة؛

[1] **عثمان محمد عنيم، ماجدة أحمد أبو زنط**، مرجع سبق ذكره ، ص 26- 33.

- الاعتماد على الأساليب التنموية التي تحترم البيئة الطبيعية ولا تتعدى حدودها الاستيعابية أي نموذج تنموي يلائم البيئة؛
- تنمية وعي السكان بأهمية الحفاظ على نوعية البيئة و ذلك من أجل تغيير أنماط استهلاكهم و جعلها أكثر استدامة ؛
- الاتجاه نحو التكنولوجيا الأقل تلويثا (التكنولوجيا النظيفة) التي تحقق أكبر حد من الكفاءة الاقتصادية؛
- ضمان إمداد كاف من المياه و رفع كفاءة استخدام المياه في عملية التنمية ، و ضمان الحماية الكافية للأحواض المائية و المياه الجوفية و موارد المياه العذبة و أنظمتها الايكولوجية ؛
- العمل على رفع الإنتاجية الزراعية و الإنتاج الأمثل من اجل تحقيق الأمن الغذائي، و ضمان الاستخدام المستدام للحفاظ على الأراضي و الغابات ؛
- تغيير حاجات و أولويات المجتمع و جعلها تتماشى مع المبادئ الثلاث للتنمية المستدامة.
- مكافحة التلوث بجميع أنواعه سواء الهوائي أو المائي؛
- زيادة إجراءات حماية البيئة سواء على المستوى الوطني بوضع سياسات فعالة أو على المستوى الدولي من خلال المصادقة على الاتفاقات التي تهدف لمحاربة ظاهرة التغيرات المناخية؛
- الحد من الأزمات الاجتماعية كالفقر و المجاعة و حق الجميع في الماء و الصحة و التعليم؛
- تحقيق معدل نمو اقتصادي معتدل يأخذ بعين الاعتبار اهتلاك الموارد الطبيعية و البيئية؛
- رفع الميزانيات المخصصة للبحث العلمي في مجال الطاقات المتجددة و ذلك من أجل إيجاد بدائل للطاقة الاحفرورية.

2-2- مؤشرات التنمية المستدامة:

هناك مجموعة من وجهات النظر حول مضمون مؤشرات و مرتكزات التنمية المستدامة و طبقا للأهداف البعيدة المدى لأجندة القرن 21 تتمثل هذه المؤشرات في ضرورة التعامل مع القضايا البيئية و التنمية بطريقة متوازنة تعمل على إشباع الحاجات الأساسية، تحسين مستويات المعيشة للمجتمع، حماية و إدارة أفضل بحكمة و عقلانية للأنظمة البيئية...فلا بد من الشراكة العالمية

لتحقيق التنمية المستدامة ، و كذلك الوعي العالمي و الإدارة السياسية على أعلى مستوى بضرورة التعاون ودراسة قضايا التنمية بأبعادها المختلفة الاقتصادية و الاجتماعية دون إغفال أو إهمال الإطار البيئي.

2-2-1- مؤشرات اقتصادية و اجتماعية:

أ- تخفيض الانفجار السكاني

يقصد بالانفجار السكاني نمو السكان بمعدلات سريعة جدا لا تتفق مع معدلات التنمية و لا مع قدرات و إمكانياتها بما يحدث ضغطا شديدا على مواردها و بما يعجل بسرعة تدهورها و استنزافها و ما يواكب ذلك من مشكلات بيئية اقتصادية و اجتماعية و هو المتهم الرئيسي للبيئة، خاصة في الدول النامية التي تزداد فقرا مع كل زيادة سكانية غير محسوبة بيئيا و لأن هذه المشكلة تعوق الدول عن مضاعفة إنتاجها الغذائي و مواردها المائية و مضاعفة عدد السكان و المدارس و المستشفيات و غيرها من الخدمات الأساسية خلال هذه الفترة القصيرة.

ب- مواجهة مشكلة الانفجار السكاني في تحقيق التنمية المستدامة:

- ❖ تحقيق صفر للنمو السكاني: بمعنى تساوي معدلات المواليد مع معدلات الوفيات و قد حققت بعض الدول معدلات نمو سكاني يقترب من هذا المعدل مثل: السويد، الدنمارك، بلجيكا .ما بين " 0.1-0.2 " و هو توجه مرغوب فيه لتحقيق التنمية المستدامة.
- ❖ عدم الإفراط في ضبط النمو السكاني: لكي لا يصل إلى ما يسمى " بالتراجع السكاني" حيث تكون معدلات الوفيات أكبر من معدلات المواليد و هذا تهديد لمستقبل السكان و انقراضهم [1].
- ❖ ترشيد النمو السكاني : أي ضرورة وضع خطط سكانية قومية مقننة و مبرمجة تتضمن إجراءات و آليات ضبط النمو السكاني و تحقيق النمو المعتدل .

ج- تحقيق الأمن الغذائي:

[1] **زين الدين عبد المقصود**، قضايا بيئية معاصرة، نشأ المعارف، الإسكندرية، ص47

أي توفير المواد الغذائية بأنواعها المختلفة و بالكميات المناسبة التي تحقق الحد الأدنى اللازم للسكان في جميع الأوقات العادية الطارئة آنيا و مستقبلا مع توفر القدرة المائية لتحقيق هذا الحد الآمن و تتمثل مؤشرات الأمن الغذائي في :

- ❖ التنمية الغذائية المحلية: هي بعد أساسي من أبعاد الأمن الغذائي، و تتحقق من خلال توفير مقومات الإنتاج الغذائي و دعمه ماديا و فنيا لان الإنتاج الغذائي المحلي يخرج الدولة من دائرة القلق و الخوف و عدم الأمن على الرصيد المخزون الغذائي اللازم للسكان، هو مؤشر يجب ان توليه الدول النامية التي تعاني من نقص مواردها الغذائية أهمية خاصة لتامين الغذاء محليا لأنه يمثل أهم آلية لضمان الأمن الغذائي بصورة مستدامة.
- ❖ مخزون استراتيجي من المواد الغذائية: لمواجهة أي تقلبات أو تغيرات في الوضع الغذائي العالمي أو مواجهة أي تطورات محلية تحول دون توفر الغذاء سواء من مصادر المحلية أو الخارجية .
- ❖ السياسة السكانية : إعادة النظر في هذه السياسة و خاصة في الدول التي تعاني أكثر من غيرها من مشكلة انعدام الأمن الغذائي بالعمل على ضبط النمو السكاني و ترشيده عند مستوياته المقبولة و الآمنة بيئيا و غذائيا للحد من الطلب المتزايد على الغذاء و تقليل الفجوة الغذائية المتنامية بين الإنتاج المحلي و الاستهلاك نقدر المكان بما يدعم الأمن الغذائي و هو مؤشر مهم جدا بدونه لا تستطيع غالبية الدول من تحقيق أمنها الغذائي [1].

د- تنظيم الأسرة و الحد من الفقر:

- ❖ دعم برنامج تنظيم الأسرة: و ذلك بتخفيض معدل النمو السكاني عند مستوياته الآمنة بيئيا أي تحقيق معدل النمو السكاني معقول يتلاءم مع قدرات البيئة و إمكاناتها، و هو مؤشر استراتيجي ينبغي تحقيقه خاصة في الدول سريعة النمو التي يمثل فيها معدل النمو السكاني السريع صراعا مزمنا يقلق التنمية المستدامة.و من هذا المنطق يعتبر النمو السكاني السريع العدو الأول للتنمية المستدامة و من ثم علاجه يعني الترشيد و الحفاظ على البيئة و لابد من التركيز على برامج التوعية و الالتزام و تحسين السلوك وليس على مستوى الأسرة الواحدة بل على مستوى المجتمع.

[1] **د. خالد مصطفى قاسم**، إدارة البيئة و التنمية المستدامة في ظل العولمة المعاصرة،الدار الجامعية، الإسكندرية،2007، ص56

- ❖ التخفيف من حدّة الفقر: لان الفقر عدوا ثانيا للتنمية المستدامة ، فالفقراء عادة لا يفكرون و لا ينظرون للمستقبل و لا يكترثون بحماية البيئة و صيانتها و إنما كل همهم توفير احتياجاتهم الأساسية، و الواقع إذا كان الفقراء وسيلة و أداة للتدهور البيئي فهم في نفس الوقت ضحايا الإضرار بالبيئة و من ثمة فالارتقاء بمستوى معيشة الفقراء في الدول النامية لا يعتبر حتمية أخلاقية إنسانية فحسب بل مؤشرا جوهريا لاستدامة التنمية.

2-2-2- مؤشرات البيئية:

أ-الحد من استنزاف الموارد الطبيعية

نظرا لتعرض الكثير من الموارد الطبيعية للاستنزاف أصبحت صيانتها و المحافظة عليها حتمية إستراتيجية من أجل تحقيق أهم مرتكزات التنمية المستدامة "تحقيق بيئة مصانة غير مستنزفة" .

و يقصد بالموارد الطبيعية كل مكونات البيئة الطبيعة الحية و غير الحية و مختلف هذه الموارد في خصائصها من حيث درجة استمراريتها و تجديدها و قدرتها على تحمل الأنشطة المختلفة .

و يقصد بالاستنزاف تقليل قيمة الموارد أو اختفاءه عن أدائه لدوره المحدد له، و هو مشكلة خطيرة من منطلق أن الموارد الطبيعية رصيد للتنمية المستدامة الذي يصحب صيانته و المحافظة عليه، و تختلف أسباب الاستنزاف تبعا لنوعية الموارد ان كانت متجددة أو غير متجددة [1] .

ب-مكافحة التصحر:

أصبحت مشكلة التصحر من القضايا البيئية الملحة في عالمنا المعاصر و بصفة خاصة في البيئات الجافة و شبه الجافة التي تتصف بنظمها الإيكولوجية الهشة التي تتسم بدرجة مفرطة من جانب الأنشطة البشرية.

إن التصحر هو إحداث تغير سلبي في خصائص البيئة البيولوجية بما يفقدها الكثير من قدراتها البيولوجية و يجعلها تقترب تدريجا نحو الظروف الصحراوية، افتقار او تدهور القدرة و القيمة البيولوجية للنظام الايكولوجي. و أهم مظاهره تظهر في : جرف التربة ، عودة تحرك الكثبان الرملية الثابتة ، تناقص مساحة الغطاء النباتي و تدهور نوعيته ، تملح التربة .

ج- الطاقة:

[1] **سامح غرايبية و آخرون**، المدخل إلى العلوم البيئية، دار الشروق، الطبعة الثانية، عمان ، 1998، ص62

تعتبر الطاقة في الوقت الحاضر من الضوابط الإستراتيجية الفاعلة و الحاكمة في زمن السلم و الحرب و خاصة في العصر الحالي باتت فيه الآلة بكل صورها رمزا لكل تقدم و تطور، و من ثم أصبح نقص مصادر الطاقة في أي بيئة أو إي دولة تعد من المشاكل البيئية المعاصرة و تمثل مشاكل الطاقة كقضية بيئية تتبلور في أربعة أبعاد أو محاور رئيسية هي [1]:

1- تمثل الطاقة مقوما أساسيا من مقومات الحياة المعاصرة التي لا يمكن الاستغناء عنها؛

2- تتزايد معدلات استهلاك الطاقة بشكل سريع حيث تعجز الكثير من الدول على الوفاء بهذه المعدلات و كثيرا ما يكون الوفاء بها على حساب البيئة و برامج التنمية؛

3- تعتمد معظم الطاقة المستخدمة في الوقت الحاضر على مصادر الطاقة غير المتجددة في الفحم و النفط و الغاز الطبيعي .

3- أبعاد و أوجه التنمية المستدامة

3-1- أبعاد التنمية المستدامة :

من خلال ما سبق يتضح أن التنمية المستدامة تتضمن أبعادا متعددة تتداخل فيما بينها, و التركيز عليها من شأنه أن يحرز تقدم ملموس في تحقيق التنمية المستهدفة ، و يمكن الإشارة إلى ثلاث أبعاد متفاعلة كما يلي :

3-1-1-البعد الاقتصادي:

يعين البعد الاقتصادي للتنمية المستدامة الانعكاسات الراهنة و المقبلة للاقتصاد على البيئة و هو يطرح مسألة اختيار و تمويل و تحسين التقنيات الصناعية في مجال توظيف الموارد الطبيعية و البشرية ، لذلك جاء تصور التنمية المستدامة لإدخال التكاليف البيئية والاجتماعية في الحسابات الاقتصادية أي أن التنمية الاقتصادية أصبحت تأخذ في عين الاعتبار المتغيرات البيئية (نظام الإدارة البيئية، التقييم النقدي للأضرار البيئية...)، والمتغيرات الاجتماعية (الحق في السكن، الحق في الماء و الغذاء)، وذلك من أجل التخلص من الأساليب التنموية السابقة التي كانت تحقق الرفاه الاقتصادي حاملة معها الكوارث الطبيعية والبشرية (المجاعة، الفقر، ظاهرة الاحتباس الحراري) ، ويمكن تجميع الأبعاد الاقتصادية للتنمية المستدامة في النقاط التالية [2] :

[1] **محمد ولد صمب**، إدارة البيئة و التنمية المستدامة، مذكرة لنيل شهادة الماجستير.تخصص اقتصاد البيئة،جامعة عنابة، 2009، ص123

[2] **karen delchet** qu'est-que le developpement durable collection a savoir France 2003 p14 15

- استعمال الأدوات الاقتصادية للحفاظ على البيئة (الرسم، التدعيمات، سوق حقوق التلويث) ؛
- تقوية دور التجارة والصناعة من خلال ترقية الإنتاج النظيف وتشجيع مبادرات المؤسسات في مجال البيئة (توطين نظام الإدارة البيئية، إجراءات لتخفيض التلوث...)؛
- وضع موارد و ميكانزمات مالية للحفاظ على البيئة كتقديم قروض ميسرة للمؤسسات التي تريد إدماج الجانب البيئي في سياساتها ؛
- تغيير أنماط الإنتاج والاستهلاك وجعلها أكثر استدامة (التكنولوجيات النظيفة، الاستهلاك الأخضر) ؛
- تخصيص ميزانيات خاصة برفع كفاءة تسيير المياه والتعليم والصحة والثقافة ؛
- التجارة العادلة دوليا: رفع حصة دول الجنوب في التجارة الدولية ؛

3-1-2- البعد الاجتماعي :

تبرز التنمية المستدامة على الصعيد الاجتماعي مبادئ أساسية في رفض الفقر و البطالة و التفرقة و التفاوت البالغ بين الفقراء و الأغنياء و ترتكز على مبدأ الإنصاف بين الأفراد والأمم والأجيال إلى جانب تقليص الفجوة بين الشمال والجنوب عن طريق التعاون الدولي لمحاربة الفقر والمجاعة ، و تلخص أهم الأبعاد الاجتماعية للتنمية المستدامة في النقاط التالية [1] :

- ضبط السكان و أهمية توزيعهم و هذا من أجل الوصول إلى التوازن بين النمو الديمغرافي و النمو الاقتصادي, و ما هو متاح من الرأسمال الطبيعي ؛
- التعاون الدولي من اجل مساعدة دول الجنوب وخاصة الفقيرة منها للمضي في طريق التنمية المستدامة عن طريق تخصيص مساعدات مالية سنوية لهذه الدول ؛
- إرضاء وتوفير الحاجات الأساسية للجماعات البشرية الحاضرة والمستقبلية عن طريق: الحق في الماء الشروب ، محاربة الجوع وسوء التغذية (السيادة الغذائية) ،الحق في التعليم ، حق الجميع في العمل ، تحسين الرفاهية الاجتماعية و حماية التنوع الثقافي و الاستثمار في رأس المال البشري ؛
- تطوير نوعية الحياة عن طريق: الحق في الخدمات الاجتماعية، الحق في السكن النوعي؛

[1] IBID , p 13

- إدماج المشاركة الجماهيرية سواء الأفراد أو المنظمات الأهلية و المؤسسات غير الحكومية ONG في مراحل التخطيط و التنفيذ للتنمية المحلية ؛
- إضافة برامج الإعلام و الإرشاد الصحيحة, التي توضح للناس أدوارهم في عملية التنمية المتواصلة.

3-1-3- البعد البيئي : تتعلق الأبعاد البيئية للتنمية المستدامة بالحفاظ على الموارد البيولوجية ، مثل الاستخدام الأمثل للموارد الزراعية و الموارد المائية في العالم ، و مراعاة أن لا تتعدى مخلفات النشاط الاقتصادي قدرة استيعاب الأرض لهذه المخلفات ، و بعبارة أخرى تتمثل الأبعاد البيئية للتنمية المستدامة في ما يلي[1] :

- **الحفاظ على الموارد الطبيعية** : إذ تحتاج التنمية المستدامة إلى حماية الموارد الطبيعية كحماية التربة و الغابات و مصائد الأسماك.. و يتواكب ذلك التوسع في الإنتاج لتلبية الحاجة الاستهلاكية المتزايدة و يقصد بالحماية هنا أي الاستخدام الأكثر كفاءة مثل استحداث و تبني تكنولوجيات زراعية محسنة تزيد من المحاصيل مع تجنب الإسراف في استخدام الأسمدة الكيماوية و المبيدات لعد تهديد الحياة البرية و المائية و تلويث الأغذية البشرية ؛
- **الحفاظ على المحيط المائي** :فالتنمية المستدامة تعنى بصيانة المياه عن طريق وضع حد للاستخدامات المبددة لها كتحسين كفاءة شبكة المياه و استخدام المياه السطحية بمعدل لا يحدث اضطرابات في النظم الايكولوجية التي تعتمد على هذه المياه لبقائها ، و تجنب تلويث المحيط المائي بمختلف أنواع النفايات و بخاصة الصناعية منها ، و ضمان وصول المياه للسكان بصفة مستمرة و كافية ؛
- **صيانة ثراء الأرض في التنوع البيولوجي:** و ذلك بإبطاء عمليات الانقراض و الحد من تدمير الملاجئ و النظم الإيكولوجية بدرجة كبيرة ؛

[1] **عبد الوهاب شلي** ، دور المستهلك في تحقيق التنمية المستدامة، مذكرة ماجستير ، كلية العلوم الاقتصادية و علوم التسيير، جامعة باجي مختار عنابة ، 2009-2010 ، ص 96

- **حماية المناخ من الاحتباس الحراري:** إن للتصنيع و التكنولوجيا الحديثة آثار سيئة في البيئة ، فانطلاق الأبخرة و الغازات يؤدي إلى إجراء تغيرات كبيرة في البيئة العالمية منها تغيير في أنماط سقوط الأمطار ، أو زيادة الأشعة فوق البنفسجية ، و يعني ذلك عدم استقرار المناخ أو النظم الايكولوجية أو تدمير طبقة الأوزون التي تحمي الأرض ، و لذا فالتنمية المستدامة تجنب هذه الأخطار التي تؤدي إلى تغيرات كثيرة تضر بالكائنات الحية دون استثناء ؛
- التسيير المستدام للنظام البيئي الهش مثل محاربة ظاهرة انجراف التربة والتصحر والجفاف .

كما توجد أبعاد بشرية تتمثل في العدالة الاجتماعية لأنها أساس الاستدامة كذلك تحسين التعليم و الخدمات الصحية و محاربة الجوع ، إضافة إلى أبعاد تكنولوجية .

و كخلاصة يحتاج تحقيق هدف التنمية المستدامة في الدول النامية إلى إحراز تقدم متزامن في ثلاثة أبعاد على الأقل ، هي الأبعاد الاقتصادية ، الاجتماعية و البيئية . و هناك ارتباط وثيق فيما بين هذه الأبعاد المختلفة ، و الإجراءات التي تتخذ في إحداها من شأنه تعزيز الأهداف في بعضها الآخر . و من ذلك مثلا الاستثمار في رأس المال البشري ، و لاسيما فيما بين الفقراء ، يدعم الجهود الرامية إلى الإقلال من الفقر و إلى الإسراع في تثبيت السكان و إلى تضييق الفوارق الاقتصادية و إلى الحيلولة دون مزيد من التدهور للأراضي و الموارد ، و إلى السماح بالتنمية العاجلة و استخدام مزيد من التكنولوجيات الناجعة في جميع البلدان .

و يمكن تبسيط أبعاد التنمية المستدامة و اختصارها في ثلاثة أقطاب هي : الاجتماعي ، الاقتصادي و البيئي ، حيث تتحقق التنمية المستدامة بتقاطع كل هته الأبعاد .و يوضح الشكل التالي الأقطاب الثلاثة المترابطة و المتداخلة للتنمية المستدامة :

شكل(1-5) :

تداخل أبعاد التنمية المستدامة

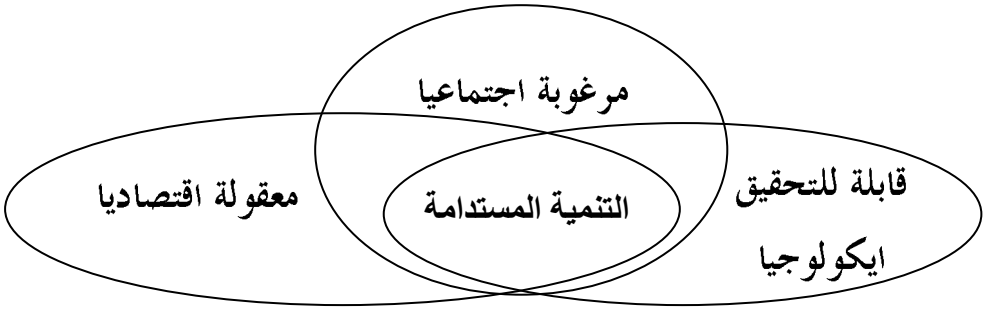

المصدر : **ف.دوجلاس موسشيت** ، مبادئ التنمية المستدامة ، مرجع سبق ذكره ، ص73

من خلال الشكل يمكن استنتاج أن التنمية المستدامة لا تتحقق إلاّ من خلال التقاء العناصر الثلاثة الرئيسية التي تشمل وجهات نظر الايكولوجيين و الاقتصاديين و علماء الاجتماع ، حيث تقع الحلــول الدائمة اللازمة لتنمية النظم الرضية في مفترق الطرق بين المجالات التي تمثل الأبعاد الثلاثة الرئيسية للتنمية المستدامة .

3-2- أوجه التنمية المستدامة :

تتمثل بشكل عام في الرفض أو الحفاظ على الاستدامة بشكل ضعيف أو قوي و هــذا مــا ســيتم توضيحه في النقاط أدناه :

3-2-1-الاستدامة الضعيفة:

إن الديمومة الضعيفة ترتكز على فكرة استدامة النمو و ثبات الرفاهية على المدى الطويل مدعمة بذلك النظرية الاقتصادية للنمو الاقتصادي و معارضة للتيار البيئي الذي يتكلم عن تخفيض النمــو* décroissance ، اذ كتب روبرت سولو سنة 1993:" ليس فقط المحافظة على هذه الموارد أو ذلك أو بالأحرى المحافظة على كل العناصر الطبيعية في حالة ثانية ، بل المحافظة و بشكل غير محدود على قدرة المجتمعات البشرية في الإنتاج". و تكون الاستدامة مضمونة اذا كان [1] :

$$\partial\, k/\partial t = \partial(k_m + K_h + K_n) / d\, t \quad \geq \quad 0$$

الرأسمال K ينقسم إلى ثلاث رساميل هي : K_m الرأسمال المصنع ، K_h الرأسمال البشري ، K_n الرأسمال الطبيعي.

* **تخفيض النمو** décroissance هو أبطاء النمو من أجل الحفاظ على البيئة والموارد الطبيعية

[1] **وليد شتوح** ، واقع و آفاق التنمية المستدامة في الدول النامية : دراسة حالة الجزائر ، مذكرة ماجستير ، جامعة عنابة ، 2007 ، ص 21

إن الاستدامة مضمونة إذا كان احتياطي الرأسمال ينمو بصفة متزايدة أو يبقى ثابتـــا، إذ يمكـــن تعويض النقص في إحدى الرساميل عن طريق الزيادة في الرساميل الأخرى و ذلك للحفاظ على نمو و ثبات الرأسمال ، و ترتكز الاستدامة الضعيفة على عدة مبادئ منها [1] :

- أن هناك حاجة لتوسيع نطاق المخزون من الموارد، وأن هذا يمكن تحقيقه من خلال تطـــوير موارد متجددة و إيجاد بدائل للموارد غير المتجددة، و الاستخدام الأمثل للمـــوارد الماليـــة و البحث عن حلول تكنولوجية لمشاكل نفاذ الموارد و التلوث.
- إن أسباب الأزمة البيئية التي يعيشها كوكب الأرض لا تكمن في النمو الاقتصادي المهيمن، و لا في معاييره أو مؤسساته و ممارساته .
- يمكن معالجة المشاكل البيئية عن طريق إدخال تحسينات على وكالات مراقبة البيئة و ترشيد استخدام الموارد ، و استخدام أفضل الوسائل لتقييم المشاريع لدراسة و تقدير الآثـــار البيئيـــة للمقترحات و التعديلات الاقتصادية كي تأخذ في الاعتبار الأضرار التي قد تلحق بالبيئة.

لكن الاستدامة الضعيفة تعرضت لمجموعة من الانتقادات من طرف التيار البيئي المحافظ وهي[2]:

- قابلية المقارنة بين الرساميل (K_n، K_H ،k_m).
- هل فعلا يمكن للتقدم التقني إيجاد بدائل للرأسمال الطبيعـــي المفقـــود وخاصـــة المـــوارد الطبيعية الغير متجددة والسلع البيئية المشتركة والضرورية للوجود البشري.
- هل فعلا يمكن للتقدم التقني(Progress technique) إيجاد بدائل للرأسمال الطبيعي و كيـــف يمكن تصور ذلك من الناحية الأخلاقية ؟

3-2-2-الاستدامة القويـــــة:

إن الاستدامة الضعيفة لم تطرح مسألة انسجام البيئة مع النمو الاقتصادي ، حيث ركزت بشـــكل أساسي على النمو الاقتصادي، إلا أن محدودية الفضاء و الموارد الطبيعية فضلا عن القدرة المحدودة للغلاف الجوي لاستيعاب و تخزين الغازات الدفيئة يجعل عملية التنمية المستدامة تبدو مستحيلة.

[1] **طوافشية على** ، الاستدامة المائية في الجزائر ، مذكرة ماجستير ، كلية العلوم الاقتصادية و علوم التسيير ، جامعة باجي مختار عنابة ، 2009-2010، ص 14

[2] طوافشية على ، نفس المرجع ، ص 16

بينما يرتكز مفهوم الاستدامة القوية أو "الصديقة للبيئة" على عدّة مبادئ متمثلة في:

- ✦ الأرض مورد متجدد، و من ثمة فانه لا يمكن أن يكون هناك مستقبل بيئي إلا إذا تم تعديل جذري على جانب الطلب على الموارد.
- ✦ الرأسمال الطبيعي لا يمكن إحلاله أو استبداله برأسمال إنتاجي، أو بالمنتجات الصناعية.
- ✦ معدل استنزاف الموارد الطبيعية المتجددة يجب ألا تتجاوز معدلات التجدد.
- ✦ معدلات انبعاث الملوثات يجب إلا يتجاوز قدرة الاستيعاب الطبيعية و البشرية.
- ✦ إدماج الاقتصاد في البيئة و ليس العكس أي إعادة بناء الاقتصاد بما يتلاءم مع البيئة و قدرة استيعابها لمخلفات النشاط الاقتصادي(التماثل مع القدرة الاستيعابية للأرض).
- ✦ التأكيد على الاستدامة الإحيائية(البيولوجية) كشرط أولي لأي تنمية و أنه لا يحق للبشر إنقاص هذا التنوع إلا من خلال تلبية الحاجات الحيوية الأساسية.
- ✦ المسؤولية الأخلاقية اتجاه الأجيال القادمة.
- ✦ ضمان توريث الموارد الاجتماعية و البيئية(الرأسمال الطبيعي) بنفس مستواها أو ما يزيد عليها إلى الأجيال القادمة.

4 – إستراتيجيات التنمية المستدامة:

إن كل إستراتيجية لها معالم وعناصر محددة، لذلك فإن عناصر إستراتيجية التنمية المستدامة تتمثل في

4-1- ثبات عدد السكان:

تستند فكرة ثبات السكان إلى أن الزيادة السكانية في كثير من أنحاء العالم بمعدلات لا يمكن لقاعدة الموارد الطبيعية المتاحة في تلك المناطق تحملها، إلى هذا تتجلى أبرز مظاهر المشكلة السكانية في الدول النامية بحيث لا يوجد تناسب بين الحجم الكلي للسكان وقاعدة الموارد الطبيعية والاقتصادية المتاحة وكذلك التركيب العمري للسكان ، وضعف مساهمة المرأة في القطاعات الاقتصادية المختلفة وتدني الخصائص السكانية وتشوه توزيعهم الإقليمي مع قصر زمن تضاعفهم وزيادة نسب الفقر بينهم،

مما يترتب عليه الضغط على قاعدة الموارد الاقتصادية والطبيعية بأكثر مما تتحمل وتدميرها مع الزمن ونشوب النزاعات القبلية والعرقية [1].

وعليه يدعو هذا الوضع إلى فحص طرفي معادلة السكان / الموارد في مجموعة الدول المشار إليها من أجل ضمان التوازن بينهما من خلال ضبط معدلات النمو السكاني وزيادة معدل النمو الاقتصادي بوتيرة تفوق معدل الزيادة السكانية، إذ أنه من غير المعقول ترك الزيادة السكانية تستمر بوتيرة بعيدة عن طاقة تحمل الموارد الاقتصادية والطبيعية المتاحة، للوفاء بالحاجات الأساسية والضرورية للسكان وخاصة الأطفال والشيوخ ، ومع قصور الموارد ومحدوديتها يضطر كثير من الدول النامية إلى التخفيض من الإنفاق العمومي ومخصصات الدعم المقدم لذوي الدخل المحدود مما يزيد من حدوث الفقر وتردي الأحوال الاجتماعية نتيجة تقليص تغطية شبكات الضمان الاجتماعي المختلفة .

4-2- أشكال جديدة من التقنيات وعملية نقلها:

لقد أدى استهلاك الطاقة المفرط في الدول الصناعية، وخاصة البترول إلى تخفيض أجل نفاذ هذا المورد في كثير من الدول المنتجة للبترول في الشرق الأوسط عموما ودول الخليج خصوصا، ولم يكن هذا الاستهلاك المفرط إلا نتيجة أنماط الإنتاج والتصنيع الكثيفة الاستخدام الطاقة التي تنتج الملوثات (الإنبعاثات الغازية) بكل تأثيراتها الضارة، إذ أن استخدام التقنيات الصناعية التي تعتمد على الديزل والمازوت كمصادر للطاقة سواء لأغراض صناعية أو أنشطة النقل هو المسبب الرئيسي في انبعاثات أكاسيد الكبريت ذات الآثار الصحية الوخيمة، كذلك فإن زيادة عدد المركبات في مدن الدول النامية وتنامي الاعتماد على السيارات الخاصة قد تسبب في زيادة انبعثات الكربون والرصاص في هواء تلك المدن بشكل متصاعد، هذا ويعتبر الرصاص من المعادن الثقيلة ذات التأثير السام على صحة الإنسان ، لذا فإن معدلات تركيزه في الهواء وسبل مواجهته تمثل مكانة خاصة في إستراتجيات تنقية الهواء وتحسينه باعتباره الحاجة البيولوجية الأولى لعموم البشر.

[1] **محمد سمير مصطفى**، (إستراتيجيات التنمية المستدامة [مقاربة نظرية وتطبيقية]) ، "**الموسوعة العربية للمعرفة من أجل التنمية المستدامة**"، الدار العربية للعلوم، المجلد الأول، بيروت، 2006، ص. 447، ص. 448.

كذلك فإن إلقاء المخلفات الصلبة والسائلة لكثير من المصانع المنتشرة في العالم والمجاورة لمجاري النهار قد تسبب في النقص الشديد لجودة المياه بسبب تزايد الأنشطة الصناعية، ومن هنا تتضح الحاجة إلى تبني إستراتيجيات التنمية المستدامة لإدارة جودة المياه وزيادة عرضها، ومن المهم أن ندرك أهمية تطوير وتطبيق المزيد من أشكال التقنيات التي تصون البيئة وتضمن تأخير نفاذ الموارد الطبيعية غير المتجددة، ولقد كان استخدام الإنسان للتقنيات هو الوسيلة الأساسية لزيادة إنتاجية وتوفير جهده وما يترتب عن ذلك من تحسن في مستويات المعيشة، وتركز تقنيات صيانة البيئة على منع التلوث وعلى استخدام برامج الإنتاج الأنظف، ونظرا أن البلد بكامله يستفيد من التقنيات التي تحافظ على البيئة فإن هذه التقنيات تعد من أنسب مجالات الاستثمارات العامة وأكثرها أولوية ، وعليه يمكن اعتبار التطور التقني في مصلحة البيئة والاقتصاد بشكل دائم إذا [1]:

- ساعد على خفض تكلفة التلوث البيئي ؛
- ساعد على تطوير تقنيات تقلل من النفايات الناتجة ؛
- كان قابلا للتطبيق عموما في المرحلة التي تسبق المنافسة ؛
- كانت النسبة بين المنافع الاجتماعية الخاصة معقولة.

4-3- تقليل النفايات ومنع التلوث:

يعد تلوث سطح الأرض ظاهرة قديمة قدم الإنسان نفسه، فالفضلات تنتج عن الإنسان ونشاطه لتستقر على سطح الأرض وتشوه جماله وتسبب الأمراض المعدية، وتتكون النفايات من نفايات المنازل (مواد مستهلكة وبقايا أطعمة ومعلبات فارغة ومواد بلاستيكية وورق وزجاجات ...)، إضافة إلى نفايات البناء والهدم الفضلات الآدمية والحيوانية الصلبة.

ولقد ساعد عدد من العوامل على تفجر مشكلة النفايات الصلبة في كثير من الدول النامية و التي تظهر في :

- معدلات الزيادة السكانية المرتفعة وارتفاع الكثافة السكانية بالنسبة للكيلومتر المربع الواحد في كثير من الأحياء في عواصم الدول النامية ؛
- العوامل السلوكية (تدني الوعي بالصحة العامة في غياب التربية البيئية) ؛

[1] نفس المرجع السابق ، ص 449

- ضعف وتخلف نظم جمع وتدوير المخلفات الصلبة.

إن النفايات في العالم المعاصر حتى بداية الأربعينيات كانت تتألف في معظمها من مواد ذات أصل عضوي طبيعي، أما الصناعة الحديثة وتقنياتها أمدتنا بنفايات أكثر ثباتا وصعوبة في التدوير من سابقتها، ومما يثير القلق والتعقيد بشأن النفايات الصلبة هو أنه ينبغي لغرض حفظها بحالتها دون تدوير أو حرق تخصيص مساحات كبيرة من سطح الأرض .

والى هذا فإن تطوير التقنيات التي تهدف إلى تقليل النفايات ومنع التلوث في المناطق الحضرية والريفية هو أحد أهم تحديات الإدارة الحضرية والريفية على السواء، ويتم ذلك بوسائل عدة:

- إدخال تغيرات على المدخلات المختلفة للصناعة واستبدالها بأخرى.
- إدخال تعديلات على التقنيات المستعملة (التقنيات الأول تلويثا للبيئة وقليلة الاستخدام للموارد الطبيعية).
- تحسين أساليب التشغيل وإدخال تحسينات على عملية معالجة المواد وعزل موارد تدفق النفايات.

4-4- الإدارة المتكاملة للنظم البيئية [1]:

الإدارة المتكاملة هي توليفة من كل المعارف و المهارات التي تعمل معا بهدف الوصول إلى أحسن الأوضاع و استمرارها مع الزمن و عدم انقراضها ، و يشير تعبير النظام البيئي إلى مفهوم و ليس إلى وضع مادي ، فهو يدل على مكان محدد يضم كل العوامل المادية التي تكوّن ما نطلق عليه بالبيئة و ليس اعتباره مجرد موضع لتجميع الكائن الحي .

4-5- الاستخدام الأمثل للموارد الطبيعية:

تنقسم الموارد الطبيعية التي يحولها الإنسان إلى مجموعتين [2] :

✦ **الموارد المتجددة** : وهي نظم بيئية منتجة لأشياء ويستخدمها الإنسان، نذكر من هذه النظم الأربعة الرئيسية: مصايد الأسماك ، الغابات ، المراعي و الزراعة.

[1] **دوناتو رومانو** ، الاقتصاد البيئي و التنمية المستدامة ، المركز الوطني للسياسات الزراعية ، دمشق ،2003 ، ص 47

[2] **محمد سمير مصطفى** ، مرجع سبق ذكره ، ص 451

✦ **الموارد الغير المتجددة :** وهي مخزونات البترول والغاز الطبيعي وطبقات الفحم الحجـري وخامات المعادن ورواسب الفوسفات وغيرها، ومن المواد غير المتجددة معظم المياه الجوفية مثـل : مخزونات المياه في مناطق صحاري شمال إفريقيا، ومن يستهلك من هذه الموارد لا يتجدد، وينبغـي أن يراعي المجتمع أن هذه الموارد له وللأجيال القادمة . وهناك جدل واسع حول ما إذا كانت الموارد الطبيعية نعمة أو نقمة، فقد أثبتت دراسات موسعة أجراها البنك الدولي على المـوارد الطبيعيـة فـي أمريكا اللاتينية وصلت إلى أن المفتاح للنجاح هو استكمال الموارد الطبيعية بمؤسسات قوية، والرأس المال البشري والمعرفة، أما إذا كانت المؤسسات ضعيفة فيمكن أن يترتب علـى اسـتغلال المـوارد الطبيعية نتائج سلبية إلى درجة أن بعض الكتاب يستخدمون عبارة "لعنة الموارد" .

وكذلك فإن ثمة دلائل قوية على أن الاعتماد والمفرط على الموارد الطبيعية يقوى احتمـالات النزاع خاصة إذا كانت هذه الموارد موجودة في موقع معين وقابلة للاستيلاء والنهب ما يتيح للفقـراء فرصة للحصول على الأموال، وتزداد احتمالات النزاع عندما يتركز الفقر في مجموعة واحدة عرقية أو دينية، إذ قد يعجز المسئولون الحكوميون سياسيا عن تلبية حاجيات الفئات المهمشة حتـى يتوقـف العنف . وفي هذا الصدد لابد من تطوير المؤسسات والمشاركة والموازنة بين المصـالح المتضـاربة والشراكة بين الحكومة والمجتمع المدني والقطاع الخاص والحد من حدوث الفقر حتى تتعزز التنميـة المستدامة ويتحسن استغلال الموارد الطبيعية دون حصول هدر وتدمير في قاعدتها عبر الزمن.

4-6- تغير المناخ و التحديات البيئية الرئيسية :

إن العالم يمر بلحظة حاسمة لا بد أن تكون فيها الاستدامة البيئية عنصرا رئيسيا في التنمية ، و قد تغير المشهد الخارجي العام تغيرا كبيرا منذ عام 2001 ، إذ أدرك العالم جيدا حقيقة أن تغير المناخ له آثار خطيرة على مكاسب التنمية في مختلف البلدان و ينطوي على مخاطر بالغة على الصـناعة و المستثمرين و المؤسسات المالية .

كما أصبح أيضا تغير المناخ محركا حاسما لمعوقات التنمية في كثير من البلدان و مـع تنـامي شبح تغير المناخ بدأت البلدان توجه مواردها نحو علاج الآثار الحالية و الحيلولة دون وقوع آثار سلبية في المستقبل و عززت زيادة مساندة المانحين لعلاج آثار تغير المناخ أيضا من الاهتمام بقضايا تغيـر المناخ، و في أكتوبر 2008 تبنت مجموعة البنك الدولي إطارا استراتيجيا للتنمية و التغير المناخي ، و

الآن يعتبر هذا الإطار هو الموجه لجهود البلدان في مساندة التنمية لتخفيض الانبعاثات الكربونية و المتّسمة بمرونة التكيف مع المناخ ، و يثير هذا الاهتمام بتغير المناخ جوانب عدة يجب معالجتها في إستراتيجية البيئة من خلال [1]:

- التركيز على تغير المناخ في الإستراتيجية البيئية الجديدة ؛
- مفاضلات بين الإجراءات اللازمة للتصدي لتغير المناخ و الأولويات البيئية الأخرى المحلية و الإقليمية ؛
- القدرة على تعظيم المنافع المشتركة لتغير المناخ ؛
- أن توازن هذه الإستراتيجية بين دور البلدان المتقدمة في مساعدة البلدان النامية على تحقيق أولوياتها البيئية التي تلائم أوضاعها الخاصة .

4-7- تحسين الأسواق وبناء مؤسساتها :

تغيب المؤسسات والأسواق في كثير من الدول النامية، ومن ثم تدعوا الضرورة إلى بناء المؤسسات من أجل تصحيح اختلالات هذه الأسواق وتصحيح آلياتها، فالقطاع غير الرسمي يمارس معاملات بسيطة عائدها صغير ولا توفر لهم الحد الأدنى من العيش في أكثر الأحيان، لكن الشركات المتعددة الجنسيات ذات القدرة التنافسية العالية التي تنتج أكثر وبتكلفة أقل وبجودة عالية استطاعت زيادة مبيعاتها وتتحول إلى السلع ذات التقنيات العالية التي تمكنها من النفاذ إلى السوقين المحلية والدولية .

ومن المؤكد أنه ليس هناك بناء مؤسسي يتم ابتكاره فيؤدي إلى نمو المبيعات وإحداث الرواج الاقتصادي والحد من أعداد محدودي الدخل، فالمؤسسات هي قواعد ومنظمات وآليات للتنفيذ، وتنفيذ القواعد المؤسسة قد يكون على المستوى الداخلي من جانب الأطراف التي تتأثر بها أو خارجيا، وفعالية المؤسسات ترتكز على الحوافز الإيجابية وقد تكون المؤسسات رسمية مثل قوانين الحكومة أو غير رسمية مثل القواعد والأعراف والقيم السائدة خارج النظام القانوني الرسمي، وتتلخص وظائف المؤسسات في[2] :

[1] تقرير رقم 08 ، إستراتيجية مجموعة البنك الدولي من اجل التنمية المستدامة ، البنك الدولي ، 2009 ، ص3

[2] **محمد سمير مصطفى** ، مرجع سبق ذكره ، ص 453

- توفير المعلومات عن الأسواق وأحوالها والمتعاملين فيها من خلال نشرها وإتاحتها ؛
- زيادة المنافسة وتشجيعها بين الأطراف المتعاملة في السوق مما يؤدي إلى تحسين الجودة ؛
- تحديد حقوق الأطراف المتعاملة في السوق من وجهة نظر حقوق الملكية فقواعد التعاقد وصيغ العقود الكفيلة بصيانة حقوق الأطراف المختلفة وحل المنازعات التي يمكن أن تنشأ بينها ؛
- القضاء على الفساد وعدم الشفافية.

لقد عززت المؤسسات القوية بوظائفها الفعالة من أوضاع الدخل للفقراء وعند وقوع الأزمات الاقتصادية والأخطار الطبيعية، وإذ أثبتت الكثير من الدراسات والخبرات المستفادة من تجارب التنمية أن غياب الإصلاح المؤسس وتباطؤ وتيرته كان سببا في فشل كثير من الجهود التنموية .

4-8- التعليم والتربية البيئية وتغيير الاتجاهات:

بلغ معدل القراءة والكتابة بين البالغين (15 عاما فأكثر) سنة 2000 نحو 37.7% في الدول النامية، 62% في الدول العربية، 61.5% في الدول الإفريقية جنوب الصحراء، فإن هذا المستوى المتدني من التعليم والمعرفة في الدول العربية يستلزم من جهة موارد مالية كبيرة للرفع من هذه النسبة وخاصة تلك المتاحة لتعليم الكبار من أجل زيادة المؤشرات التنافسية (رأسمال البشري) وتحسين أوضاع التعليم لجميع المواطنين، و من جهة أخرى البحث عن أنماط تعليمية غير تقليدية تهدف إلى التربية والتثقيف البيئي من شأنها تغيير السلوكيات المجتمعية وتوجيهها نحو التنمية المستدامة عن طريق [1]:

- الاهتمام بالتربية البيئية ومبادئ الصحة الإنجابية لأفراد المجتمع في المناطق العشوائية الفقيرة والمناطق النائية (الصحراوية والجبلية) ؛
- الاهتمام بالتربية البيئية للعاملين في الأنشطة الزراعية والصناعية والخدمية والتأكيد على مبدأ الحفاظ على البيئة ووقايتها قبل التركيز على المعالجة ومكافحة التلوث ؛
- تصميم بدائل وتقنيات وقاية البيئة ومعالجة التلوث بما يتناسب مع وعي الناس ومستوياتهم التعليمية.

[1] محمد سمير مصطفى ، مرجع سابق ، ص 454

المبحث الثالث: العولمة و آثارها على البيئة و التنمية المستدامة

تصاعد خلال العقود الأخيرة الاهتمام العالمي بالكثير من القضايا التي باتت تحل مكانة خاصة على الساحتين العالمية و المحلية ، و من بين هذه القضايا قضيتا العولمة و التنمية المستدامة و العلاقة بينهما ، حيث تثير هذه العلاقة الكثير من التساؤلات و تتباين الآراء ووجهات النظر حولها.

حيث يرى البعض أن العلاقة بين العولمة و التنمية المستدامة هي علاقة عكسية بمعنى أن للعولمة تأثير سلبي على التنمية المستدامة، حيث أدى تسارع وتيرة العولمة إلى تراجع الاهتمام بالبيئة و التنمية ، في حين يرى البعض الآخر أن العولمة ليست المسؤولة عن تدهور أوضاع البيئة و تراجع الاهتمام بالتنمية المستدامة و أن سلوكات الأفراد و سياسات الدول هي التي أخلّت بالتوازن البيئي.

و هكذا يمكن أن توصف العلاقة بين العولمة و التنمية المستدامة بأنها علاقة معقدة و جدلية و تحتمل الكثير من الآراء ووجهات النظر المؤيدة و المعارضة.

1- ماهية العولمة: (Globalisation)

عرف العالم في السنوات الأخيرة من القرن الماضي تحولات جذرية ألقت بظلالها على الاقتصاد العالمي، فظهرت الكثير من الظواهر التي ميزت اقتصاديات الدول في خضم البحث عن تحقيق تنمية شاملة لها. و تعتبر ظاهرة العولمة أهم تلك المظاهر على الإطلاق باعتبارها قد أثارت العديد من التساؤلات أصبحت من دون منازع أساس موضوعات الساعة التي فرضت نفسها على المفكرين.

1-1- مفهوم العولمة الاقتصادية:

إن للعولمة مفاهيم متعددة و مختلفة المعاني تجعل من الصعب إيجاد مفهوم خاص بها ولهذا تعددت أراء الباحثين حول هذا الموضوع، و أهم التعاريف هي :

يعرف د. **سمير أمين** العولمة بكونها الاختراق المتبادل في الاقتصاديات الرأسمالية المتطورة بدرجة أولى، ثم توسيع المبادلات بين الشمال والجنوب على اعتبار أنه يمثل سوقاً مهمة [1]، فيما يذهب

[1] **سمير أمين** ، تحديات العولمة ، مجلة شؤون الأوسط ، العدد 71، نيسان 1998، ص85.

هانس بيتر مارتين و هارلد شومان إلى أن العولمة تحول العالم بفضل الثورة التكنولوجية و المعلوماتية و انخفاض تكاليف النقل و تحرير التجارة الدولية إلى سوق واحد تستند فيها وطأة المنافسة و يتسع نطاقها ، بحيث تمتد من سوق السلع إلى سوق العمل و رأس المال [1]. أما **صادق جلال العظم** فيعرفها بكونها وصول نمط الإنتاج الرأسمالي، عند منتصف القرن تقريباً إلى نقطة الانتقال من عالمية التبادل والتوزيع والسوق والتجارة والتداول، إلى عالمية دائرة الإنتاج وإعادة الإنتاج ذاتها [2].

إذا تشير كلمة العولمة إلى مفهوم يتجسد ويشكل أساسا في جانبه الاقتصادي بدرجة أكثر من الجوانب الأخرى التي يمكن أن نعتبرها توابع للعولمة الاقتصادية مفهوما نجده ينتشر بسرعة كبيرة على كافة المستويات الإنتاجية والمالية والتكنولوجية والتسويقية والإدارية ليظهر في العلوم الاقتصادية كأداة تحليلية لمحاولة وصف عمليات التغيير الحادثة في تلك المجالات مع الأخذ في الاعتبار أن العولمة هي عملية مستمرة يمكن ملاحظتها باستخدام مؤشرات كمية وكيفية في مجالات التطبيق المختلفة ومن خلال العمليات الأساسية التي تدور في فلكها العولمة وهي المنافسة والابتكارات التكنولوجية وتحرير التجارة الدولية والتحديث وانتشار عولمة المالية وهما المكونان الرئيسيان للعولمة الاقتصادية من منظور أن الأخيرة تبقى أساس على مبدأ الاعتماد المتبادل.

كما أنها تجليات لظواهر اقتصادية وتتضمن هذه الظواهر تحرير الأسواق والخصخصة وانسحاب الدولة من النشاط الاقتصادي، و تغير نمط التكنولوجيا والتوزيع العابر لمغارات الإنتاج من خلال الاستثمار الأجنبي المباشر والتكامل بين الأسواق الرأسمالية.

و لعل ما يمكن استنتاجه من خلال المفاهيم السابقة أن العولمة لا تخرج من كونها السمة الرئيسية التي يتسم بها النظام الاقتصادي العالمي الجديد الذي بدأ يتشكل في العقد الأخير من القرن العشرين والقائم على تزايد درجة الاعتماد المتبادل بفعل اتفاقيات تحرير التجارة العالمية والتحول لآليات السوق وتعميق الثورة التكنولوجية والمعلوماتية التي حولت العالم إلى قرية عالمية متنافسة الأطراف[3].

1-2- أدوات العولمة الاقتصادية:

---

[1] **بيتر مارتين و هارلد شومان**، فخ العولمة ، ترجمة عدنان عباس علي، مراجعة د. رمزي زكي، عالم المعرفة ، الكويت، 1998، ص38

[2] **حسن حنفي، د صادق جلال العظم**. "ما العولمة؟"، دار الفكر ، دمشق، سوريا، 2000، ص100.

[3] **عبد المطلب عبد المجيد**، العولمة الاقتصادية، الدار الجامعية، الإسكندرية، 2006،ص ص15-23.

- **الشركات المتعددة الجنسيات:**

هي إحدى السمات الأساسية للعولمة فهي تؤثر بقوة على الاقتصاد العالمي من خلال ما يصاحب نشاطها في شكل استثمارات مباشرة من نقل التكنولوجيا و الخبرات التسويقية و الإدارية، كذلك تلعب هذه الشركات دورا محوريا في بنية الاقتصاد العالمي بوصفها عابرة للحدود الجغرافية تقوم بتنظيم الإنتاج و توزيع عملياتها الاستثمارية في مختلف أنحاء العالم لتعظيم أرباحها [1].

- **المؤسسات المالية الدولية:**

يستند النظام الاقتصادي العالمي على مؤسسات كبرى دولية تقوم بإرساء قواعد و بنيان هيكل للعولمة واهم هذه المؤسسات هي:

✓ **صندوق النقد الدولي و البنك الدولي**– منظمات بروتن وودز– تلجأ إليها الدول النامية لإبرام الاتفاقيات معها لتطبيق سياسات الإصلاح الاقتصادي و التعديل الهيكلي القائم على اقتصاديات السوق.

✓ **منظمة التجارة العالمية** :التي تحتوي على جميع الاتفاقيات التي أسفرت عنها جولة الاوروغواي، و تشمل أهداف الإشراف على تجارة السلع و الخدمات و حقوق الملكية الفكرية و كذلك تسوية المنازعات بين الدول و مراجعة سياساتها التجارية.

1-3- التحديات التي تفرضها العولمة: تتمثل في [2]

- مكافحة الفقر و تحقيق المساواة الاجتماعية؛
- حماية المناخ العالمي من خلال تغيير سياسات الطاقة و النقل؛
- تعديل مسار العولمة لتصبح أكثر ملائمة للبيئة و العدالة الاجتماعية؛
- توفير الأمن الغذائي من خلال استدامة القطاع الزراعي؛
- حماية التنوع البيولوجي و الاستخدام المستدام للموارد البيولوجية؛
- حماية التربة و مكافحة التصحر؛
- الاستخدام المستدام للموارد المائية و تأمين المياه النظيفة؛

[1] **د. خبابة عبد الله ، د. بوقرة رابح**، الوقائع الاقتصادية العولمة الاقتصادية–التنمية المستدامة، مؤسسة شباب الجامعة، الإسكندرية، 2009، ص255

[2] **باتر محمد علي وردم**، العولمة و مستقبل الأرض، الأهلية للنشر و التوزيع،الطبعة الأولى،الأردن ، ص ص 40-45.

- تعديل أنماط الاستهلاك لتصبح أكثر استدامة؛

2- تأثير العولمة على التنمية المستدامة:

في ظل بيئة اقتصادية تتعاظم فيها قوة السوق ويزداد دور المؤسسات المالية الدولية والشركات متعددة الجنسيات المدعوم من بعض القوى الكبرى في العالم ، بات من الضروري التعرف على تأثير العولمة الاقتصادية على التنمية المستدامة ، وقد أوضح تقرير " مستقبلنا المشترك " الصادر عام 1987 عن اللجنة العالمية للبيئة والتنمية أن نموذج التنمية الذي يسود العالم منذ نهاية الحرب العالمية الثانية يعاني من اخفاقين أو من جانبين سلبيين هما : تزايد عدد الفقراء في العالم ، وتفاقم التدهور البيئي في كل أقاليم العالم .

كما أكد إعلان **ريو** أهمية إيجاد نظام اقتصادي عالمي يحقق النمو الاقتصادي والتنمية المستدامة لكل دول العالم ، كما يحقق أفضل تعامل مع المشكلات البيئية .

وفي السياق نفسه أكدت أجندة 21 ضرورة قيام المجتمع الدولي بإيجاد المناخ العالمي الداعم لتحقيق أهداف البيئة والتنمية وذلك من خلال دعم التجارة والبيئة بعضهما البعض ، وقد تضمن هدف تحقيق التنمية المستدامة أهداف منظمة التجارة العالمية (1994) .

وإذا كانت العولمة تحقق مكاسب محتملة ، فإنها تتسبب في مجموعة من الخسائر ، والتحدي الحقيقي يكمن في إدارة عملية العولمة بطريقة تدعم الاستدامة البيئية والتنمية البشرية العادلة ، وكلما كان هناك تكامل بين السياسات البيئية والتجارية ، كلما كان النمو الاقتصادي أكثر استدامة ، وكلما كانت العولمة أكثر فائدة للبيئة.

ويتحدد تأثير العولمة الاقتصادية على البيئة والتنمية المستدامة من خلال قنوات محددة : فالعولمة تسرع بالتغير الهيكلي ومن ثم تغير الهياكل الصناعية في الدول وكذلك استخدام الموارد ومستويات التلوث. كما يمكن أن تعكس العولمة إخفاقات السوق وتشوش السياسات الاقتصادية وعدم تناسقها ، مما يفاقم تدهور البيئة.

فمن جهة ترفع العولمة من معايير الإنتاج العالمية بالشكل الذي يجعل المعايير البيئية متضمنة بصورة كبيرة في أسواق السلع ، فإنها قد تؤدي من جهة أخرى إلى ضعف القدرات التنافسية لبعض

القطاعات والصناعات نتيجة الممارسات والسياسات التجارية غير العادلة ، كما أن خفض المعايير البيئة قد تؤدي إلى سباق نحو الأسفل [1].

2-1-أثر تحرير التجارة الدولية على التنمية المستدامة :

تعد سياسات تحرير التجارة من أبرز صور العولمة ، وقد زادت معدلاتها بصورة كبيرة ، ويمكن أن يؤثر تحرير التجارة الدولية على التنمية المستدامة من خلال التأثير على البيئة ، كذلك يؤثر على رفاهية الفقراء وعلى مستويات التشغيل والعمالة.

2-1-1- أثر تحرير التجارة الدولية على البيئة : لقد أقيمت عدة مؤتمرات و اتفاقيات حول العلاقة بين التجارة و البيئة وهي [2]:

- مؤتمر الأمم المتحدة حول البيئة و التجارة الذي عقد عام 1992 الذي حدد برنامجا خاصا للعمل حول البيئة ، كما أن منظمة التعاون الاقتصادي و التنمية (OCDE) اتخذت مجموعة من الإجراءات و الأدلة المتعلقة بالتجارة و البيئة بهدف تشجيع الحكومات بحيث تكون اكثر تعاونا ضمن سياسة التجارة الوطنية و البيئة ؛
- و في عام 1993 وقّعت حكومات الولايات المتحدة الأمريكية و كندا و المكسيك على اتفاقية التجارة الحرة لأمريكا الشمالية النافتا(NAFTA) التي تضمّن جزء منها موضوع التجارة و البيئة ؛
- أما في عام 1994 تقرر تشكيل مجلس التجارة العالمي ضمن منظمة التجارة العالمي (OMC) ، و تتمثل مهمة مجلس التجارة و البيئة في المساعدة على ضمان تطبيق القواعد التجارية الخاصة بالمواضيع البيئية .

إذ يعد تحرير التجارة محركا وفي الوقت نفسه تعبيرا عن العولمة ، فتحرير التجارة من القنوات المهمة التي من خلالها تؤثر العولمة على الموارد الطبيعية ونوعية البيئة. وتشير نظرية التجارة إلى أن تحرير التجارة يعظّم من فاعلية تخصيص الموارد من خلال توجيه الأنشطة الاقتصادية إلى

[1] **د.علاء محمد الخواجة** ، " العولمة والتنمية المستدامة "، الموسوعة العربية للمعرفة من أجل التنمية المستدامة ، الدار العربية للعلوم ، المجلد الأول ، بيروت ، 2006، ص421

[2] **محمود الأشرم** ، التنمية الزراعية المستدامة العوامل الفاعلة ، الطبعة الاولى ، مركز دراسات الوحدة العربية ، بيروت ، 2007، ص 441

المنتجين الأقل تكلفة ، ولذلك يتم إنتاج الكمية نفسها بتكلفة اقل ، وكذلك إذا ما تم تسعير الموارد البيئية والطبيعية بصورة فعالة فإن الإنتاج العالمي من تحرير التجارة سوف ينتج بأقل تكلفة بيئية أيضا وقد دار جدل بين مؤيدي ومعارضي تحرير التجارة حول أثارها على البيئة .

أ-أنصار تحرير التجارة [1] **:**

يرون حسب الاجتماع الذي عقده المنتدى الاقتصادي العالمي في دافوس في 2001 و انتج ما يعرف بمؤشر الاستدامة ، و الذي يرتب السياسات البينية و سلامة البيئة في 122 دولة ، وجد على قمة القائمة الدول المفتوحة و المتقدمة و الغربية أساسا حيث ترتبط المعايير البيئية بسياسات تحرير التجارة و ارتفاع مستويات المعيشة في الولايات المتحدة و غرب أوروبا و كندا. أما الدول التي وجدت في ذيل القائمة فكانت الدول المنعزلة عن العالم من خلال مجموعة من السياسات الحمائية و التي تركز على التوجه الداخلي للتجارة مثل السعودية و بوروندي و اثيوبيا و ليبيا.

كما يرون أنصار تحرير التجارة أن حرية التجارة تخلق الثروة ، وأنه عندما يصبح المواطنون في دولة ما يتمتعون بمستويات معيشية مرتفعة ، يبدؤون في المطالبة بتطبيق معايير بيئية عالية ، وأن سياسات الحمائية وليست التحريرية هي ما يهدد البيئة ، وقد أشار البنك الدولي إلى أن أكبر الملوثين في العالم هي الشركات المملوكة للدولة وليست الشركات الخاصة .

يرون أيضا أن الشركات الدولية العاملة في الدول النامية ليست المسؤولة عن مشكلات قطع الغابات أو الدخان، بل الفقر هو المسئول عن هذه المشكلات، فالفقراء يعتمدون على أشجار الغابات للتدفئة مما قد يلوث البيئة.

و من ثم فان أنصار العولمة و تحرير التجارة يشيرون الى أن تحرير التجارة لا يقود الى تفاقم المشكلة، بل أنه في الأجل الطويل يخلق الثروة التي تساعد المجتمعات الجديدة على توجيه اهتمامها بقضايا البيئة و ان كانت له اثار سلبية قصيرة الاجل على البيئة. ومثل هذه المبررات هي ما يدافع به المدافعون عن تحرير التجارة ضد اتهام قوى العولمة بتدمير البيئة.

ب-المعارضون لتحرير التجارة [2] **:**

[1] نفس المرجع، ص423

[2] نفس المرجع، ص424

أما المنتقدون لتحرير التجارة فيدافعون بمقولة السباق إلى الأسفل Race to the Bottom ، و بها يوضحون كيف تهدد العولمة البيئة، حيث أنه إذا كانت للشركات حرية العمل في أي مكان دون التقيّد بالمعايير البيئية فإن الدول الفقيرة سوف تقلل أو تلغي القيود البيئية من أجل جذب الاستثمارات الأجنبية وفرص العمل والثروة التي تتيحها ، وثمة من يرى أن سياسات تحرير التجارة تقيد حرية واضعي المعايير البيئية لأن الدول لا يمكنها وضع قوانين بيئية أو قوانين لحماية الصحة العامة لأنها قد تسبب في خسائر للشركات ، و أنها إذا فعلت ذلك فعليها تعويض الشركات عن خسائرها، و ذلك لأن الشركات سوف تنتقل بمشروعاتها إلى دول أخرى لا تضع قيودا بيئية أو عالمية على نشاطها.

كما أن السباق إلى الأسفل يسبب تدمير البيئة العالمية ، فالشركات العالمية التي تعمل في مجال التنقيب عن البترول والحديد والصلب والمواد الكيماوية موجودة الآن في معظم دول العالم وهي السبب الرئيسي في غازات الاحتباس الحراري وتلوث البيئة بغازات CO_2.

وفي هذا الصدد يؤكد أنصار تحرير التجارة أن تدهور البيئة في الأجل القصير يعد ضروريا في الدول النامية التي تحاول تكوين الثروة اللازمة للحفاظ على البيئة ، إلاّ أن المعارضين لتحرير التجارة يشددون على أهمية الالتزام بالمعايير البيئية من البداية للتأكيد على أن الشركات الغربية لا تستغل الدول النامية من أجل الربح . و بعد هذا الجدل الذي دار حول تأثير تحرير التجارة على البيئة ، فلا بد من معرفة قنوات هذا التأثير وهي كالتالي:

- **تأثيرات الحجم** : فمع زيادة تحرير التجارة ، يزداد النمو الاقتصادي ، فيزيد حجم النشاط الاقتصادي . وعند زيادة هذا الأخير يزيد بالضرورة استخدام الموارد والتلوث البيئة إلا إذا خفضت فعالية استخدام هذه الموارد وغير هيكل الاقتصاد من استخدام الموارد وكثافة التلوث لكل وحدة من الناتج . ويتضح التأثير السلبي للحجم عندما يكون هناك إخفاقات للسوق وعدم تحديد واضح لحقوق الملكية وعدم تسعير النظم الايكولوجية و إخفاق السياسات مثل دعم الطاقة.
- **تأثيرات الدخل** : تؤثر زيادة الدخل المتأتية من التجارة والنمو الاقتصادي الناتج عن تحرير التجارة على البيئة بطرق مختلفة ، فالدخول المرتفعة الناتجة عن ارتفاع معدلات التجارة ' تزيد الرغبة في الإنفاق العام والخاص على تحسين البيئة ، وترفع من قضية البيئة واضعة

إياها على قائمة أولويات الدولة ، كما أنه مع انخفاض الزيادة في الدخول ، فـــان الإنفـــاق البيئي يتجه إلى الانخفاض أيضا.

- **التأثيرات الهيكلية ومكونات الإنتاج** : ينتج عن العولمة عموما وتحرير التجارة خصوصـــا تغير في الهياكل الصناعية بما يتفق مع الميزة التنافسية للدولة. وقد يؤدي تحرير التجـــارة الى تغيرات هيكلية تزيد من السياسات البيئية غير المستدامة.
- **تأثيرات الإنتاج والتكنولوجيا:** يسهل تحرير التجارة نقل المنتجـــات والتكنولوجيـــا عبـــر الحدود، والآثار البيئية لهذا الانتقال تعتمد على نوعية المنتجات والتكنولوجيا التي يتم نقلها . وهناك وسيلة مهمة تؤثر من خلال العولمة على البيئة ، وهـــي التجـــارة فـــي الســـلع الاستهلاكية والإنتاجية المراعية للاعتبارات البيئية . إن العلاقة بين التكنولوجيـــا والبيئـــة علاقة معقدة ، والدليل على ذلك أن أكثر الصناعات النشطة في مجال البحوث والتطـــوير الخاصة بالبيئة هي الصناعات المرتبطة بالبترول والمركبات والمصانع، كما أن اســـتقرار السياسات البيئية يعد عاملا رئيسيا لتشجيع الاستثمارات ، حيث يمكن للشركات الاســـتفادة من البحث والتطوير والصناعات النظيفة . وتتحدد علاقات البيئة بالتكنولوجيا بعوامل عدة ترتبط بجانب الطلب والعرض ، سواء كانت في جانب الطلب من خلال ضغط المستهلكين والمساهمين والمجتمعات من أجل استخدام الشركات لتكنولوجيا تراعي الاعتبارات البيئية ، أو من جانب العرض حيث ترتبط بقدرة الشركات على الاستفادة من إمكانات البحث العلمي في مجال البيئة على نحو يحقق لها فائدة مزدوجة .
- **التأثيرات التنظيمية** : تنبع التأثيرات التنظيمية لتحرير التجارة على البيئـــة مـــن تحســـن السياسات والمعايير البيئية وتحسين آليات التنفيذ حيث تعمل الاتفاقات التجاريـــة المتعـــددة الأطراف على تشجيع استخدام المعايير البيئية وتسمح بحماية بيئـــة عاليـــة ، الا أن ثمـــة مخاوف من أن يؤدي تضمين الاعتبارات البيئية في الاتفاقات التجارية الى عرقلة حركـــة التجارة والنمو في الدول النامية.

ومما سبق يمكن القول أن تأثير تحرير التجارة على البيئة تأثير مختلط، قد يكون ذا اتجاه تأثير سالب أو اتجاه موجب وهذا يتوقف على عدد من المتغيرات المتداخلة.

2-1-2-أثر تحرير التجارة على الفقر :

أشار البرنامج الإنمائي للأمم المتحدة إلى أن خفض معدلات الفقر يتطلب تفويض المجتمعات والأفراد مزيدا من السلطات للسيطرة على حياتهم ومواردهم ، وهذا يصعب تحقيقه في ظل رغبة الشركات الدولية في الحصول على عمالة رخيصة وفي مزيد من الأسواق لبيع ما تستطيع تقديمه وليس ما يحتاج إليه الناس . أما بالنسبة إلى تحرير التجارة على الفقر ، فيمكن القول أن تحرير التجارة يؤثر على رفاهية الفقراء من خلال :[1]

- **التأثير على أسعار المنتجات:** يساعد تحرير التجارة الفقراء من خلال خفض أسعار الواردات والحفاظ على انخفاض أسعار السلع المستوردة ومن ثم زيادة الدخول الحقيقية للأفراد، خصوصا أن السلع المستوردة تتضمن أساسا مجموعة من السلع الأساسية مثل الأغذية والملابس والأدوية.
- **التأثير على الأجور والعمالة:** هناك عاملان يحدان كيفية تأثير تحرير التجارة على أجور الفقراء وعمالتهم هما: مدى مرونة أسواق العمل وشكل الحماية والدعم الذي توفره الدولة للعمال، والذي يكون عاملا رئيسيا في تحديد الرابحين والخاسرين عندما تتم إزالة الحماية ، فإذا كان نمط الحماية يحابي العمالة غير الماهرة في الزراعة والصناعات الخفيفة فإن ازالة الحماية والدعم الحكومي يمكن ان يخفض من مستويات الأجور النسبية لهذه الفئة من القوة العاملة .

كما أنه من الصعب أيضا تقدير أثر العولمة على الفقر فقد طرأ انخفاض كبير على عدد الناس الذين يعيشون في حالة فقر مدقع في جميع أنحاء العالم من 1.237 مليون نسمة في عام 1990 إلى 1.1 مليون نسمة عام 2000 ، بيد أن القدر الأعظم من هذا التحسن يعزى إلى التغيرات التي حدثت في بلدين كبيرين هما الصين والهند ، ففي الصين وحدها انخفض عدد الفقراء من 361 مليون نسمة الى 204 ملايين نسمة. أما في افريقيا جنوب الصحراء وفي أوروبا وآسيا الوسطى وأمريكا اللاتينية ومنطقة الكاريبي زاد عدد الفقراء بنحو 82 و 14 و 8 ملايين نسمة على التوالي.

[1] نفس المرجع، ص427

- **العوائد الحكومية والبرامج الخاصة للفقراء :** هناك اعتقاد بأن تحرير التجارة سوف يقود إلى خفض العوائد الحكومية نتيجة خفض الضرائب على الصادرات .ومن أجل تحقيق الاستقرار الاقتصادي تلجأ بعض الحكومات إلى خفض الإنفاق على الخدمات الاجتماعية .

و عموما يمكن القول ان التوسع في التجارة يرتبط بمجموعة من الخاسرين و الرابحين قد يخفض تحرير التجارة الفقر او لا يخفضه، فإذا كانت بعض الدراسات القائمة على تحليل الانحدار لمجموعة من الدول ، أثبتت ان تحرير التجارة يفيد الفقراء بصورة نسبية مقارنة بسائر المواطنين ، إلا ان النتائج ليست واحدة في جميع الدول و انما هناك اختلافات عبر الدول و عبر الفترات الزمنية .

2-2-أثر الاستثمار الأجنبي على التنمية المستدامة :

إن تحرير تدفق الاستثمار الأجنبي المباشر يمكن أن يؤدي – و ذلك في ظل غياب بيئة فعالة – إلى الزيادة من حدّة المشاكل البيئية و الإضرار بالبيئة و بالتالي بمسار التنمية المستدامة .

و يحظى إشكال العلاقة بين مستوى المعايير البيئية و توزيع تدفق راس المال الأجنبي بين الدول اهتماما بالغا لدى السلطات العمومية ، حيث يطرح تحديا يتمثل في التخوف من لجوء الدول إلى استخدام معايير بيئية تساهلية من جهة ، وتحديا أمام التنمية المستدامة في هذه الدول من جهة أخرى .

إن المعايير المتشددة في الدول الصناعية قد تغري الصناعات فيها خاصة كثيفة التلويث إلى البحث عن التوطن في الدول النامية ، مما يزيد خطورة الأضرار في هذه البلدان [1] ، و يمكن تفادي هذا الإشكال من خلال أدوات التحليل الاقتصادي إما على مستوى كلي أو جزئي [2] .

فالتساؤل المهم هو : هل يمكن للاستثمارات الأجنبية أن تضمن تحقيق التحسن البيئي والاجتماعي والاقتصادي ، وأن المنافع التي يتم الحصول عليها من تلك الاستثمارات الواعدة يمكن تحقيقها وتتسم بجودة التوزيع ؟

هناك اتفاق حول الآثار الايجابية للاستثمار الأجنبي المباشر على الدول النامية من خلال تحسين القدرات الإنتاجية ، القدرات التنافسية ، آثار انتشارية موجبة من نقل التكنولوجيا ، تحسين المهارات

[1] **أحمد عبد الخالق ، احمد بديع بليح** ، تحرير التجارة العالمية في دول العالم النامي ، الكتاب الاول : منظمة التجارة العالمية ، اثار المنافسة الدولية ، المشكلة البيئية و التجارة العالمية ، الدار الجامعية ، 2003 ، ص 177

[2] Mondialisation économique et environnement , les édition OCDE ,paris , 1997 , p47

والقدرات للعاملين والقدرات الإدارية. أما تأثير الاستثمار الأجنبي المباشر على التنمية المستدامة فيمكن ملاحظته من حيث تأثيرها على البيئة والفقر.

2-2-1-اثر الاستثمار الأجنبي المباشر على البيئة: يمكن تحديد تأثير الاستثمار الأجنبي المباشر على البيئة من خلال ثلاثة أبعاد [1] :

أ- الأداء البيئي للشركات متعددة الجنسيات :

تحت ستار العولمة و الانفتاح و التعاون الاقتصادي تقدم شركات من الدول الصناعية على افتتاح فروع لها في الدول النامية بحثا عن عملة رخيصة و احتماء بشروط بيئية متساهلة . و غالبا ما تكون هذه الصناعات الأكثر تلويثا ، ليس هذا فحسب فقد عملت الولايات المتحدة الأمريكية على عرقلة التوصل إلى اتفاق بالي يحمّل الشركات الأم في الدول الصناعية مسؤولية التلويث و الأضرار الناجمة عن أعمال فروعها في الدول الفقيرة [2] .

يمكن أن تُحدث الشركات متعددة الجنسيات آثارا بيئية و اقتصادية وخيمة على اقتصاديات البلدان النامية و التي تعاني نقصا أو ثغرات في جانب التشريع البيئي ، و نفس الاثر يتوقع حدوثه في حال الإفراط في منح المزايا الجبائية أو التساهل مع الاستثمار الأجنبي المباشر في الجوانب المتعلقة بالبيئة .

هناك قراران استراتيجيان يؤثران على الأداء البيئي لهذه الشركات: **أولهما** اختيار التكنولوجيا المستخدمة، هل يتم الاستثمار في تكنولوجيات حديثة ونظيفة أم في تكنولوجيات قديمة ملوثة للبيئة؟ **وثانيهما** الممارسة الإدارية، هل تتبنى الشركة الأم نظاما للإدارة البيئية تدفع به عبر فروعها المختلفة؟

ومن ثم يمكن أن يكون الاستثمار الأجنبي المباشر داعما للتنمية المستدامة من خلال نقل الشركات الدولية للتكنولوجيا النظيفة وأساليب الإدارة البيئية الجيدة. إلا أن الدراسات التطبيقية لم تثبت ذلك الاتجاه، كذلك لم تصل دراسات تطبيقية أخرى حول أثر الاستثمار الأجنبي المباشر على البيئة والاستدامة في الدول المتلقية لها إلى نتيجة واضحة، فأشارت حالات معينة إلى أثر موجب وحالات

[1] نفس المرجع، ص431-432

[2] جرائم المحاسبة البيئية ، البيئة و التنمية ، مجلد 07 ، العدد السنوي 2002 ، عدد 52-53 ، ص10

أخرى إلى أثر سالب. بينما أشارت في الوقت نفسه إلى الأثر الايجابي للاستثمار الأجنبي المباشر على العمالة والنمو والثروة ويمكن القول أن الأداء البيئي للشركات متعددة الجنسيات يتوقف على :

- قوة التنظيم المحلي للبيئة ؛
- طبيعة الصناعة ذاتها ؛
- ثقافة المنشأة نفسها في احترام الالتزامات البيئية وتحمل المسؤولية الاجتماعية لها .

ب- التأثير على النمو الاقتصادي والبيئة :

إحدى المزايا المتوقعة من الاستثمار الأجنبي المباشر هي دفعه لعملية النمو الاقتصادي ، إلاّ أنه بدون التنظيمات الملائمة فإنه يمكن للنمو الاقتصادي أن يؤدي إلى تدهور البيئة ، لكن بعض الاقتصاديين أشاروا إلى أن التأثير البيئي يمكن أن يتحسن في الأجل الطويل مع زيادة معدل النمو ، فيشير **Kuznets** من خلال فكرة منحنى **Kuznets البيئي** إلى أن التنمية تتسبب بداية في تدهور البيئة لكنها تعود و تحسنها ، كما يبينه الشكل :

الشكل (1-6) :

منحنى Kuznets البيئي

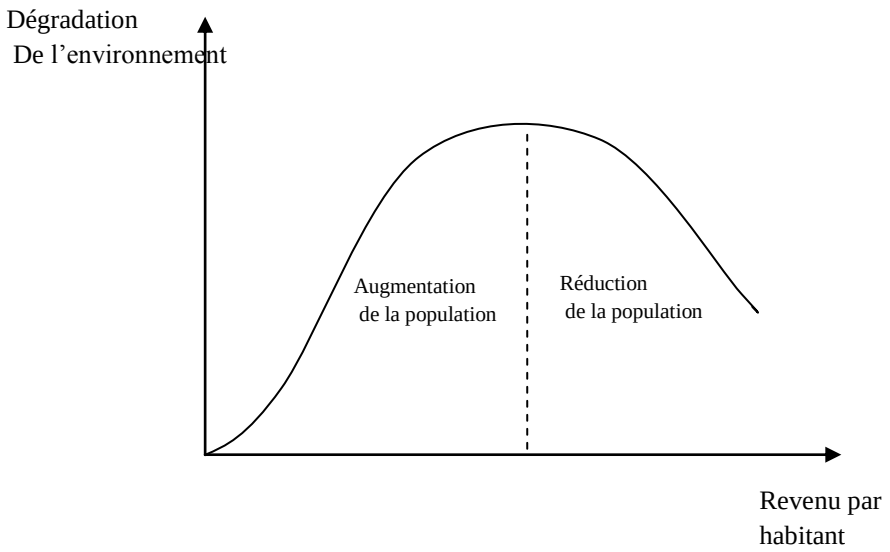

Source :www .courbe de Kuznets- Wikipédia.fr

ويقول **Kuznets** أن استمرار عملية النمو الاقتصادي هو في ذاته تأكيد لاستراتيجيه التنمية المستدامة إلا أن هناك الكثير من الدراسات التي تطرح أسئلة حول جدوى الاستفادة من فكرة هذا المنحنى بالنسبة إلى الدول النامية ، خصوصا لوجود عدد من الأفراد الذين يعيشون عند مستوى دخل منخفض ومن ثم تشتد ضخامة الخسائر البيئية قبل أن تبدأ نقطة الانقلاب في الحدوث . ويرى البعض أن التراجع البيئي ليس مجرد مرحلة مؤقتة يمكن تحسينها بسهولة بل على العكس من ذلك يميل التراجع إلى التراكم بمرور الزمن ، وقد يصبح تصحيحه والتراجع عنه أكثر تكلفة ، وأن السياسة التنموية التي تعطي النمو أولوية على حساب البيئة قد تكون سياسة قصيرة النظر وتتسبب بتكاليف عالية من المستقبل[1].

ج- التأثير على كل من التنظيمات البيئية المحلية والعالمية :

لاشك في أن الموارد البيئية هي بمثابة رصيد لأي دولة والتساؤل كيف يمكن للاستثمار الأجنبي أن يؤثر على التنظيمات البيئية المحلية سواء بالتدهور أو التحسن من خلال استخدام الشركات المتعددة الجنسيات قوتها التفاوضية ؟

والواقع انه في ظل غياب معايير عالمية للبيئة والتنافس على جذب الاستثمار الأجنبي المباشر تتردد الحكومات في اتخاذ خطوات تنظيمية متشددة على المستوى الفردي خشية فقد قدراتها التنافسية أمام منافسيها من الدول الأخرى ، بل هي تميل إلى خفض مطالبها البيئية لتشجيع عملية جذب الاستثمارات إليها.

[1] World bank(2003) sustainable development in a dynamic world.world development in the 21centrury .http//.warld bank .org

ومن استعراض العوامل الثلاثة السابقة التي تربط الاستثمار الأجنبي المباشر بالبيئة لا يمكن الوصول إلى اتجاه محدد لهذه العلاقة فهناك تأثيرات موجبة وأخرى سالبة أو من دون تأثير على نوعية البيئة .

2-2-2-أثر الاستثمار الأجنبي المباشر على الفقر[1] :

تعتبر مشكلة الفقر عقبة أساسية في وجه تحقيق التنمية المستدامة ، فالوقوع في مصيدة الفقر يعوق الدولة عن تحقيق هذا الهدف ، خصوصا أن الجانب الأكبر من الفقراء هم من غير ذوي المهارات والذين يعملون في القطاع غير الرسمي أو في حسابهم في مجال الزراعة ، ومن ثم تتبدى صعوبة انتشار الآثار الايجابية لتحرير الدولة لتجارتها وتحسين مناخها الاستثماري لتلك الفئات .

وقد ركزت الكثير من الدراسات على آثار الاستثمار الأجنبي المباشر على النمو الاقتصادي باعتباره الأداة الرئيسية لخفض الفقر رغم أن النمو الاقتصادي ليس شرطا كافيا لخفضه، إلا أنه من الممكن أن تمتد الآثار الايجابية له بصورة نسبية إلى القطاعات الفقيرة من السكان ، ونشير إلى محدودية الدراسات التي تناولت أثر الاستثمار المباشر على مكافحة الفقر بصورة مباشرة ، إذ ركزت هذه الدراسات على بعد النمو الاقتصادي دون الأخذ في الاعتبار الأبعاد الاجتماعية ،ومن الأهمية بمكان عند دراسة العلاقة بين الاستثمار الأجنبي المباشر والفقر (poverty) التعرف على كيفية انتشار المنافع المتولدة عن هذا الاستثمار الأجنبي وماهية السياسات التي تعمل على تحقيق انتشار سريع لهذه المنافع . وهناك فرضيتان رئيسيتان في دراسة هذه العلاقة :

أولا: أن الاستثمار الأجنبي المباشر لا يتكون فقط من تدفقات رؤوس الأموال ، ولكنه حزمة طويلة الأجل من رؤوس الأموال ، التكنولوجيا ، المهارات التدريبية والقدرة الإنتاجية والتي يمكن بدورها أن تساهم في تحقيق التنمية المستدامة والحد من الفقر بصورة ملموسة .

ثانيا: أن عملية مكافحة الفقر عملية ذات أبعاد متعددة ، فبينما يتمثل التعريف التقليدي للفقر على أنه ضعف قدرة الأفراد على الوصول إلى الحد أدنى من الموارد المالية ، فهناك مفهوم الفقر البشري والذي يمكن تعريفه على أنه توفير فرص وخيارات للحياة المريحة ، وهذا التعريف الواسع تمت مناقشته في كل من تقريري التنمية البشرية لعامي 1997-1999 من قبل الأمم المتحدة .

[1] **د.علاء محمد الجواجة** ، " العولمة والتنمية المستدامة "، مرجع سبق ذكره، ص 433

و في محاولة لتتبع اثر الاستثمار الأجنبي المباشر على الفقر يجب التفرقة بين التأثير المباشر و غير المباشر له ، فالتأثير المباشر يكون من خلال توليد الدخل و خلق فرق العمالة ، أما التأثير غير المباشر فيتمثل في الأثر على التنمية البشرية من خلال التشابكات الأمامية و الخلفية و اثر المحاكاة و التي تترجم في التأثير المتولد عن التدريب ، التعليم ، النوع ، العدالة ، تحسين الصحة و تنمية المجتمع. وتتسم هذه الآثار غير المباشرة بصعوبة القياس الدقيق لها .

خلاصة الفصل

تبين مع مطلع الستينات من القرن الماضي أن النمو الاقتصادي لابد أن ينطوي على حدود ، فرغم الأثر الايجابي الذي يمكن أن يحدثه (كتحسين مؤشرات الدخل الفردي، الرفاه ..) إلا أن نمط الإنتاج و الاستهلاك يمثل تهديدا للموارد الطبيعية و مسببا لمشاكل و اختلالات بيئية (الاحتباس الحراري ، الندرة ، استنزاف الموارد الطبيعية ..) ، لذلك توجب الاهتمام بمفهوم التنمية الاقتصادية التي تأخذ بعين الاعتبار القيود البيئية و الاجتماعية ألا و هي التنمية المستدامة .

فالتنمية المستدامة هي البديل التنموي الوحيد الذي يكفل استمرارية النشاط الاقتصادي في المدى الطويل، إذ أنها تهدف إلى تحقيق نمو اقتصادي معتدل غير مضر بالبيئة يأخذ في عين الاعتبار العدالة الاجتماعية ، فهي تقترح مجموعة من السياسات والتوجيهات القابلة للتنفيذ التي يجب أن تتبعها الدول والمؤسسات ، والمناطق الحضرية وذلك للوصول إلى اقتصاد مستدام يضمن سلامة البيئة والعدالة بين الأفراد والأمم والأجيال، كما أن للتنمية المستدامة مؤشراتها الاقتصادية والبيئية والاجتماعية التي يمكن من خلالها قياس الجهود المبذولة من طرف الدول لإدراك الاستدامة بمختلف أبعادها .

و من خلال تتبع تطور مفهومي العولمة و التنمية المستدامة يمكن استنتاج انه كانت هناك إعادة تشكيل للاقتصاد العالمي من خلال نظام التجارة الحرة و تنامي رؤوس الأموال و المعلومات و التي جاءت على قائمة الاهتمامات الدولية ، متقدمة بذلك على اعتبارات حماية البيئة ، حقوق العمال ، حقوق الإنسان و مستوى معيشة الفرد و غيرها من أبعاد التنمية المستدامة ، و ما يمكن طرحه هو محاولة إدارة العولمة على نحو يجعلها تعمل من أجل التنمية المستدامة أي الحديث عن عولمة ايجابية

يتم من خلالها تقاسم المكاسب المتحققة سواء بين الدول أو داخل كل دولة على نحو يحسن مستوى معيشة الفرد و يحافظ على الموارد التي ستتولى زمام إدارتها الأجيال المقبلة .

الفصل الثاني:

مكانة الأمن الغذائي في ظل التنمية الزراعية المستدامة

تمهيد

عرف الإنسان الزراعة مع وجوده على الأرض منذ آلاف السنين، كما ابتكرت المجتمعات الزراعية طرقا لا حصر لها للحصول على الغذاء من خلال تطوير أنظمة زراعية مختلفة، يتكيف كل منها مع الأوضاع البيئية والثقافية المحلية وتميزت هذه الأنظمة بعدم الجمود والتطور عبر الزمن. ولقد ساهمت الأنظمة الزراعية التي تم تبنيها خلال تلك العقود الماضية بشكل كبير، في زيادة الإنتاجية وفي التخفيف من الجوع ورفع مستويات المعيشة، لكن أدى ذلك إلى ظهور العديد من المشكلات الخطيرة الناجمة على أسلوب الزراعة التقليدية كأثر الاستخدام المفرط للأسمدة والمبيدات الحشرية الصناعية واستنزاف الموارد الطبيعية، حيث ازدادت درجة التلوث وانتشرت الأضرار البيئية خاصة التعرية، التملح، انخفاض إنتاجية الأراضي الزراعية...الخ. لهذا أصبح من الضروري وضع قوانين محددة لأوجه الأنشطة الزراعية المختلفة واستحداث أنظمة زراعية آمنة تهتم بالبشر والبيئة بقدر ما تهتم بالتقنيات، وتركز على الموارد بقدر ما تركز على الإنتاج وتسعى إلى النتائج بعيدة المدى بقدر ما تسعى إلى النتائج قصيرة المدى.إن أنظمة كهذه هي فقط التي بإمكانها أن تواجه تحديات المستقبل، وأن تحافظ على حق الأجيال القادمة في الموارد الزراعية المتاحة.وهذا ما تجسد في مصطلح **التنمية الزراعية المستدامة.** و في هذا الإطار تصدرت قضية التنمية الزراعية المستدامة و الأمن الغذائي العربي اهتمامات القادة العرب في بداية الألفية الثالثة نظرا للدور المحوري الذي يلعبه الملف الزراعي في التفاعل مع التطورات الإقليمية و الدولية المتلاحقة ، و برزت أهمية التصدي لكافة المعوقات البيئية و الفنية و الاقتصادية و التنظيمية التي تقف أمام مسيرة التنمية الزراعية و الأمن الغذائي في الوطن العربي . و ذلك بما يهيئ إمكانية تعبئة الطاقات و الموارد العربية لزيادة الإنتاج الغذائي العربي و التحقق من سلامة الغذاء في ظل التنافسية الدولية تحقيقا لغايات التنمية الزراعية المستدامة ، و جاء هذا الفصل لتحديد مكانة الأمن الغذائي في ظل التنمية الزراعية المستدامة كإستراتيجية لتحقيقه .

المبحث الأول: ماهية الأمن الغذائي وأزمة الغذاء العالمية

يعتبر الأمن الغذائي قضية محورية، تحظى بأهمية بالغة خاصة في ظل التزايد المتواصل للواردات الغذائية في الدول النامية بما فيها-الأقطار العربية- من أجل الوفاء بحاجات السكان الغذائية. حيث تختلف مفاهيم الأمن الغذائي باختلاف رؤى المفكرين الاقتصاديين، إذ يرى البعض أنها مشكلة عالمية تجد حلا لها في: توفير كميات كافية من الغذاء وتقديمها لإطعام سكان العالم، ويعتبرها البعض الآخر مشكلة وطنية. يتحدد علاجها في حصول كل أفراد المجتمع في كل الأوقات على الغذاء الكافي لحياة صحية ونشيطة. ومهما اختلفت نظرة واضعي المفاهيم المتعددة للأمن الغذائي فنجد أن هذه القضية تركزت أساسا في أغلب الدول النامية، واستفحل أمرها مع مرور الوقت.

1- الأمن الغذائي و المفاهيم المرتبطة به:

1-1-مفهوم الأمن الغذائي :

الأمن الغذائي هو:" قدرة المجتمع على توفير الغذاء المناسب للمواطنين على المدى البعيد و القريب كمًا ونوعًا وبالأسعار التي تتناسب مع دخولهم[1] ". من خلال هذا التعريف، يتضح أن قضية الأمن الغذائي هي حصول المستهلك على حاجاته الغذائية الأساسية بما يضمن له حد أدني من هذه المتطلبات بشكل منتظم و مستديم ، بغض النظر عن مصدر الغذاء سواء كان الإنتاج الغذائي محليا أو مستوردا. وبالتالي فان تحقيق الأمن الغذائي لا يستدعي بالضرورة إنتاج الحاجات الغذائية الأساسية في بلد ما، بل يتطلب الأمر توفير الموارد اللازمة لتلبية الحاجات الغذائية الاستهلاكية لمجتمع ما. حتى لو توفر الغذاء المطلوب في السوق كما ونوعا، فإن تحقيق الأمن الغذائي يقتضي توفر الدخل الحقيقي الكافي الذي يلبي حاجات المستهلك . ولا يكون هناك الدخل الكافي إلا إذا توفر الشغل أي توظيف أفراد المجتمع، وهذا يقود إلى ضرورة الاستثمار.

فهذا المفهوم يشتمل على ثلاث ركائز[2] :

- **توفير السلع الغذائية :** بحيث أن تحقيق الأمن الغذائي لا يقتضي بالضرورة إنتاج الحاجات

[1] **.د محمد رفيق أمين حمدان،** " الأمن الغذائي نظرية ونظام وتطبيق " ، دار وائل للنشر ، الأردن ، ط1، 1999 ، ص 16

[2] **لرقام جميلة ،**" الأمن الغذائي في الدول العربية" ، أطروحة دكتوراه ، كلية العلوم الاقتصادية ، جامعة الجزائر ، 2006 ، ص 27-28

الغذائية الأساسية محليا، بل يتطلب أساسا توفير الموارد اللازمة لتوفير هذه الحاجات من خلال تصدير منتجات أخرى، تتمتع الدولة في إنتاجها بميزة نسبية على الدول الأخرى. ومن ثم فإن مفهوم الأمن الغذائي عموما يحتوي على قدر هائل من المرونة في استعمال الموارد، وفي الاعتماد المتبادل مع الغير وبالتالي يمكن تحديد مفهوم للأمن الغذائي بالتعاون مع الغير ؛

- **استقرار التموين الغذائي طوال الوقت** ، تواجد السلع الغذائية على مر الزمن في السوق وهذا يتطلب إلى وسائل للتخزين والتسويق ؛
- **الحصول على الغذاء:** أي توفر القدرة الشرائية، بحيث تكون أسعارها معقولة في متناول أفراد الجميع (أي منخفضة من خلال سياسة الدعم) .

أما المنظمة العربية للتنمية الزراعية (AOAD) فلقد عرفت الأمن الغذائي على أنه : " توفير الغذاء بالكمية و النوعية اللازمتين للنشاط و الحيوية و بصورة مستمرة لكل أفراد الأمة اعتمادا على الإنتاج المحلي أو لا ، و على أساس الميزة النسبية لإنتاج السلع الغذائية لكل قطر ، و إتاحته للمواطنين بالأسعار التي تتناسب مع دخولهم و إمكانياتهم المادية [1] " ، فهذا التعريف يبين أن الأمن الغذائي يتحدد بالكم و النوعية في الغذاء بالإضافة إلى ذلك هناك من يرى أن الأمن الغذائي مرتبط بمدى توفر الموارد لدى الدولة حيث يقصد بالأمن الغذائي :" قدرة الدولة على توفير النقد الأجنبي اللازم لمقابلة حاجاتها من الواردات الغذائية [2] ".

يستند هذا المفهوم على الاعتماد على الخارج في جلب الواردات الغذائية وعليه، يرتكز الأمن الغذائي على قدرة الدولة في توفر الموارد خاصة من العملة الصعبة من أجل استيراد الغذاء، وبالتالي تغطية العجز في الإنتاج المحلي منها. من هذا التعريف يتضح انه من الصعب على الدول النامية الحصول على متطلباتها الغذائية على الرغم من قدرتها على سداد قيمتها، و استعمال الولايات المتحدة الأمريكية القمح كسلاح ضاغط على الدول فلم تبع القمح لمصر.إضافة إلى ذلك إن الظروف المناخية والكوارث الطبيعية من الفيضانات أو الزلازل وحتى نشوء الحروب، يقلل من العرض العالمي للغذاء

[1] حلقة عمل ،" السياسات الزراعية حول الأمن الغذائي في ظل الموارد المائية و التجارية و الدولية "، المنظمة العربية للتنمية الزراعية، جامعة الدول العربية ، القاهرة ، ص 9 على الموقع http://www.aoad.org

[2] **د. السيدة إبراهيم مصطفى و آخرون** ، " اقتصاديات الموارد و البيئة " ، الدار الجامعية ، 2007، ص191

مما يؤدي إلى استحالة أو بالأحرى عدم إمكانية حصول الدول النامية على وارداتها الغذائيـــة رغـــم توافر الموارد المالية لديها.

من خلال ما سبق من التعاريف يمكن التمييز بين مستويين للأمن الغذائي [1] :

الأول : الأمن الغذائي المطلق: يعني إنتاج الغذاء داخل الدولة الواحدة بما يعادل أو يفوق الطلب المحلي، وهذا المستوى مرادف للاكتفاء الذاتي الكامل ، ويعرف أيضا بالأمن الغذائي الـــذاتي، إلا أن هذا التحديد المطلق والواسع للأمن الغذائي يواجه انتقادات كبيرة كونه غير واقعي ، كما أنه يفوّت على الدولة المعنية إمكانية الاستفادة من التجارة الدولية القائمة على التخصص وتقسيم العمـــل واســـتغلال المزايا النسبية.

الثاني : الأمن الغذائي النسبي: يعني قدرة دولة ما، أو مجموعة من الدول على تـــوفير الســـلع والمواد الغذائية كليا أو جزئيا، وضمان الحد الأدنى من تلك الاحتياجات بانتظام. وعليه فـــإن الأمـــن الغذائي النسبي لا يعني بالضرورة إنتاج كل الاحتياجات الغذائية الأساسية، بل يقصد به أساسا تـــوفير المواد اللازمة لتلبية هذه الاحتياجات من خلال منتجات أخرى يتمتع فيها البلد المعني بميـــزة نســـبية تؤهله لتأمين الغذاء بالتعاون مع دول أخرى .

وعلى ضوء التعاريف السابقة للأمن الغذائي ، يمكن استنتاج أن مفهوم الأمن الغـــذائي يتحـــدد بشكل عام في قدرة فئات السكان المختلفة في أي بلد في كل زمن ومكان على الحصول على الغـــذاء الكافي من أجل حياة صحية ومنتجة وبتكلفة في نطاق القدرة الشرائية لهؤلاء السكان .

1-2- أهم المفاهيم المرتبطة بالأمن الغذائي :

1-2-1- الاكتفاء الذاتي:

يتمثل في" قدرة المجتمع على تحقيق الاعتماد الكامل على النفس ، و على الموارد و الإمكانات الذاتية في إنتاج كل احتياجاته الغذائية محليا [2] " ، أي توفير احتياجات جميع سكانه من السلع والمواد الغذائية من خلال الإنتاج الوطني، بالقدر المطلوب، وبالأنواع المختلفـــة المتعـــددة المصـــادر، وفـــي المواعيد التي تتطلب فيها تلك المواد.

---

[1] **محمد وليد عبد الدائم** ،" مفاهيم تتعلق بالأمن الغذائي " /ملفات خاصة2003/ موقع الجزيرة :www.aljazeera .net

[2] **د. فورية غربي** ، " الزراعة العربية و تحديات الامن الغذائي –حالة الجزائر–" ، الطبعة الأولى ، مركز دراسات الوحدة العربية ، بيروت، 2010، ص 51 .

إن الاختلاف القائم بين مفهومي الأمن الغذائي والاكتفاء الذاتي، يتجلى في أن هذا الأخير، (أي الاكتفاء الذاتي) مفهوم أضيق من الأول، حيث يسعى مفهوم الاكتفاء الذاتي الغذائي إلى عدم اللجوء إلى العالم الخارجي ومحاولة التخلي عن عملية الاستيراد فهو أمن غذائي مطلق، وهو هدف اتخذه بعض تجارب الزراعة العربية كسوريا، المملكة العربية السعودية، وبعض بلدان آسيا كالهند، إندونيسيا. بينما يسعى الأمن الغذائي إلى قدرة الدولة على توفير الغذاء الملائم للسكان، عن طريق الإنتاج الوطني أو الاستيراد، ومن مظاهر هذه الحالة تجربة كل من اليابان، النرويج، وبالرغم من عدم الاكتفاء الذاتي الغذائي إلا أنهم يتمتعون بأمن غذائي عال جدا. وعليه لا يعتبر الاكتفاء الذاتي ضمانا لتحقيق الأمن الغذائي في أغلب الأحيان، فهو مفهوم إيديولوجي أكثر منه اقتصادي.

1-2-2- ***الفجوة الغذائية:***

إن الفجوة الغذائية هي عبارة عن التعبير الكمي لمشكلة الغذاء الناتجة عن عجز الطاقات المحلية في توفير هذه الكمية لتغطية النقص في الاحتياجات الغذائية ، و عادة يتسم سدادها عن طريق الاستيراد ، و بذلك نجد أن الفجوة الغذائية تختلف عن الفجوة التغذوية، إذ أن هذه الأخيرة تعبر عن القصور في مكونات التغذية المتمثلة في مختلف البروتينات الغذائية الضرورية للمحافظة على الوظائف البيولوجية للفرد ، و بذلك نجدها تهتم بالجانب النوعي للمشكلة و ليس بالجانب الكمي[1] .

فالفجوة الغذائية تشير إلى الفرق بين كمية الإنتاج المحلي من السلع الغذائية و الكمية المستوردة من الخارج لتلبية احتياجات السكان من الغذاء اليومي ، و ذلك وفقا للمعايير الدولية المتعارف عليها من سعرات حرارية و بروتينات...الخ [2] .

و لمعرفة مظاهر الأمن الغذائي في مجتمع هناك مجموعة من المؤشرات التي تسمح بتحديد حجم هذه المشكلة وأهمها [3]:

أ- مؤشر نسبة الاكتفاء الذاتي:

وهو عبارة عن قسمة حجم الإنتاج المحلي من الغذاء على حجم الاستهلاك المتاح منه ،

[1] **كمال حوشين** ،" إشكالية العقار الفلاحي و تحقيق الأمن الغذائي في الجزائر"، أطروحة دكتوراه، كلية العلوم الاقتصادية ، جامعة الجزائر، 2007، ص241

[2] **د. فوزية غربي** ، مرجع سابق، ص 54

[3] **جميلة لرقام** ، مرجع سابق، ص22.

وتحسب بالعلاقة التالية [1] :

درجة الاكتفاء الذاتي الغذائي = (الإنتاج المحلي / الاستهلاك الكلي) × 100

فدرجة الاكتفاء الذاتي الغذائي تقيس درجة الاعتماد على الذات، فعندما تساوي (100%) فإن ذلك يعني تحقيق الاكتفاء الذاتي الكامل ، ويحدث هذا عندما يتساوى الإنتاج المحلي مع المتاح للاستهلاك و يسمى عدم الاكتفاء الذاتي عندما يزيد المتاح للاستهلاك عن الإنتاج المحلي و يسمى أيضا العجز الغذائي أو الفجوة الغذائية، و هو الظاهرة التي ميزت الاقتصاديات العربية عموما رغم الإصلاحات التي أجريت في الميدان الفلاحي و التي كانت تهدف جميعها إلى التقليل من الفجوة الغذائية.

و تظهر أزمة الغذاء (الفجوة الغذائية) إذا كان حجم الإنتاج الوطني من الغذاء أقل من الاستهلاك،أي عاجز عن تغطية الحاجات الاستهلاكية.

و تكتب:

نسبة الفجوة الغذائية = 1- نسبة الاكتفاء الذاتي

و كلما ارتفع حجم الاستهلاك من الغذاء عن حجم الإنتاج المحلي منه أدى بالدولة إلى استيراد السلع الغذائية لتلبية حاجات المجتمع الغذائية أو طلب المعونات الغذائية إن لزم الأمر.

ب-حجم الواردات والمعونات الغذائية:

حسب هذا المؤشر الذي يعكس مشكلة الأمن الغذائي و الذي يتضمن كيفية تغطية الفجوة الغذائية الفعلية فان :

حجم الفجوة الغذائية الفعلية= مجموع الواردات الغذائية+المعونات الغذائية

فإذا كان هذا المؤشر، موجبا فهذا دلالة على وجود الفجوة الغذائية، و بما أن المعونات الغذائية تتحدد أساسا بالظروف السياسية الدولية، فان الدولة لا تستطيع التحكم فيها، لذا عادة ما يرتكز العجز الغذائي على الاستيراد ، و لهذا فان هذا المؤشر لم يحظى بالاستعمال الواسع .

[1] ا. **شريف بوفاس**،" الأمن الغذائي في الدول العربية "، ملتقى دولي حول الإنتاج الزراعي و رهان الأمن الغذائي ، جامعة عنابة ،22-23 نوفمبر 2010

ج- نسبة الواردات الغذائية إلى الصادرات :

يقوم هذا المؤشر بحساب وتحديد قدرة البلد على تمويل فاتورة الواردات الغذائية، ويتضمن هذا المؤشر في جانب الأمن الغذائي، طريقة تمويل العجز في الغذاء(أو الفجوة الغذائية الفعلية).

فإذا ارتفعت نسبة الواردات الغذائية مقارنة بالصادرات ، ستؤدي إلى استفحال مشكلة الأمن الغذائي.

1-2-3- *أمان الغذاء* :

عرف العالم ابتداء من منتصف الثمانينات من القرن الماضي أمنا غذائيا نسبيا بسبب تزايد استخدام الكيماويات في الزراعة الحديثة، إلا أن تزايد الإنتاجية الزراعية بهذه الطريقة جلب مخاوف كثيرة للمستهلكين، وبدء الحديث عن طريقة جديدة لزيادة الإنتاجية الزراعية أكثر أمانا لصحة الإنسان كالزراعة البديلة أو الزراعة العضوية [1].

إن مفهوم منظمة الصحة العالمية للأمان الغذائي، يعني كل الظروف والمعايير الضرورية اللازمة خلال عمليات إنتاج، تصنيع، تخزين، تسويق وإعداد الغذاء، لضمان أن يكون الغذاء آمنا وموثوقا به صحيا ملائما للاستهلاك. و تشير المنظمة أيضا أنه" لم يعد كافيا أن يتاح الغذاء بكمية كافية وأن يشتمل على محتوى غذائي واف باحتياجات الجسم، لكن يجب أيضا أن يكون آمنا للاستهلاك وألا يعرض صحة المستهلك للخطر أو الضرر من خلال العدوى أو التسمم"[2] .

فأمان الغذاء متعلق بكل المراحل من مرحلة الإنتاج الزراعي وحتى لحظة الاستهلاك من طرف المستهلك الأخير، حيث كان الاهتمام منصبا على الكم لأن الطلب يفوق العرض، ثم بدأت مرحلة الاهتمام بالجودة والنوعية أو الموازنة بين الكم والكيف في السلع الغذائية، وحاليا في المرحلة الأخيرة زاد هذا الاهتمام أكثر بعد ظهور أمراض وأوبئة مرتبطة بالإنتاج الزراعي الحيواني كمرض جنون البقر*، الحمى القلاعية، أنفلونزا الطيور والخنازير، وهو ما أحدث تخوف صحي غذائي عالمي، إلا أنه من الصعوبة بما كان التقليل من خطورة زيادة تلوث الغذاء وأهمية المحافظة على أمانه، خاصة

[1] **محمد السيد عبد السلام**،" الأمن الغذائي للوطن العربي " ، عالم المعرفة ، الكويت ، 1998، ص 86

[2] **أحمد أمين بيضون**،" الأمن الغذائي في العالم العربي " ، مركز الدراسات والإستراتيجية والبحوث والتوثيق 2001م،ص 18

* مرض "جنون البقر" أصاب الأبقار في بريطانيا في أواخر التسعينات وهرعت أغلب الدول الأوروبية بالخصوص إلى منع وحظر استيراد اللحوم البريطانية.

في ظل استمرار الحاجة – في الدول النامية والعربية خاصة – إلى زيادة الإنتاجية واستدامتها، وهو ما يتطلب توجيه الجهود البحثية بقدر كاف نحو تقليل واستبعاد الأخطار الكامنة في الإنتاج الزراعي.

و يجري التفكير اليوم من قبل المهتمين بمسائل السياسات الزراعية في الدول المتقدمة ما يسمى "بالزراعة العضوية" أو" الزراعة البديلة" والآخرون يطلقون عليها:"الزراعة البيولوجية" باعتبارها منفذ هام للمحافظة على البيئة، ولإلقاء الضوء على " أمان الغذاء" هناك ثلاثة مظاهر أكثر شيوعا التي يكون فيها الغذاء غير سليم ويفتقد الأمان وهي:

- **تلوث المواد الغذائية:**

تشهد مشكلة تلوث المواد الغذائية تطورا خطيرا، يعرض سلامة العديد من السكان للأمراض. و يرجع أسباب المشكلة إلى الاستعمال المكثف للمبيدات السامة في مكافحة الآفات، وإلى سوء تعليب السلع الغذائية أو انتهاء مدة صلاحيتها للاستهلاك.

و حسب تقارير منظمة الصحة العالمية، أن حوالي مليون شخص على الأقل يتسممون بمبيدات الآفات سنويا. ويقدر عدد الوفيات مباشرة منها بحوالي عشرين ألف وفاة. و قد سجلت حالات تسمم جماعي ناجم عن الطعام الملوث بسبب تعرضه للمبيدات السامة أثناء التخزين والنقل وثمة مشكلة أخرى، وهي مدى مطابقة السلع الغذائية المعلبة للمعايير الصحية، إذ نجد أن استهلاك الأنواع الغذائية المحفوظة في معظم الدول العربية لها آثارا بالغة الخطورة في سلامة الإنسان. وربما، أن مشكلة تلوث الغذاء في الدول العربية هي من المسائل الخطيرة جدا على صحة السكان.

- **سوء التغذية:**

في تقرير منظمة FAO أن 60% من سكان الدول النامية أي أكثر من مليار شخص يعانون من الجوع، وتؤدي إلى وفاة 35مليون شخص منهم في كل عام. وكما ورد أنه خلال كل أربعة وعشرين ساعة يموت أكثر من مائة ألف شخص بسبب المجاعة والأمراض الناجمة عن سوء التغذية *.كما أن ثلاثة أرباع فقراء العالم، يعيشون في مناطق ريفية ويكسبون قوت يومهم من الزراعة، وتظهر حالات الجوع وسوء التغذية لدى الأطفال في هذه المناطق أكثر منها في المناطق الحضرية . وطبقا لتقديرات منظمة الصحة للبلدان الأمريكية (PAHO) هناك ما يقدر بحوالي 10-30% من

* تتجلى أعرضا سوء التغذية في وهن الجسم الإنساني، ومرض الكساح،والأنيميا والتأخر العقلي وتتأثر النساء بسوء التغذية أكثر من الرجال

الأطفال في أغلب دول أمريكا اللاتينية يعانون من سوء التغذية وتحتل " هايتي" الصدارة إذ تحصل على أعلى معدلات سوء التغذية بين الأطفال في العالم نظرا لكثافتها السكانية والتفاوت الصارخ في الدخول [1] ، لهذا فان تحسين الإنتاج الزراعي الذي يهدف إلى خدمة أصحاب المزارع الصغيرة سيستفيد منه الفقراء الذين يعيشون في الريف قبل غيرهم .

لقد جرت العادة على استعمال كلمة سوء التغذية ليقصد به نقص التغذية ، غير أن النقص النوعي للفيتامينات أو العناصر والمواد البروتينية يشكل النمط السائد لأمراض سوء التغذية. وإن إطلاقا لفظ " الجوع النوعي" على مثل هذا النقص هو التعبير المناسب جدا، فالجوع قبل أن يكون شعورا عضويا مميزا إنما هو حال افتقار فيزيولوجي لابد من إشباعها.

2- أبعاد ومستويات الأمن الغذائي:

في إطار التعاريف السابقة ، يمكن استعراض أهم الأبعاد التي تتضمنها مسألة الأمن الغذائي وكذلك تتفاوت مستويات هذه القضية بين مستوى الكفاف والمستوى الذي تطمح إليه الدول لرفع مستوى الغذاء لأفرادها إلى حد يتيح لهم أداء أعمالهم الإنتاجية على أحسن وجه، وبكفاءة عالية. و تحدّدُ العناصر الأساسية للأمن الغذائي مدى ابتعاد أو اقتراب أي بلد من تحقيق أمنه الغذائي .

2-1- أبعاد الأمن الغذائي

2-1-1-البعد الزمني:

تستطع أي دولة التي تتسم بالأمن الغذائي ، تغطية حاجاتها الغذائية باستمرار سواء كان ذلك في فترة وجيزة أو طويلة ، ويتمثل هذا البعد في أن مفهوم الأمن الغذائي هو مفهوم ديناميكي بحيث يتأقلم والظروف الاقتصادية للبلد ، ويتفاوت من حقبة زمنية إلى أخرى وفق المتغيرات الطارئة على حاجات الإنسان الغذائية. وكذلك التطورات المتواصلة في حجم الموارد الاقتصادية التي تساهم في إشباع هذه الحاجات الغذائية ، والطرق المتبعة لإنتاج وتوزيع السلع الغذائية بالإضافة إلى الظروف الداخلية للبلد، والتي تؤثر في مدى تمكن الفرد من حيازة أو اقتناء السلع الغذائية، فمثلا على المدى القصير يجب

[1] الصندوق الدولي للتنمية الزراعية لعام2004:الزراعة،الأمن الغذائي والتغذية و الأهداف الإنمائية للألفية الجديدة.

على الدولة توفير للمستهلكين الغذاء المطلوب دون أخذ بعين الاعتبار مصدر تمويل الغـذاء[1]، سـواء تعلق الأمر بتوفر الغذاء على حساب زيادة عبء ثقيل على ميزانية الدولة (وزيـادة نفقـات الغـذاء بنصيب الأسد في النفقات العامة ، أو بالاستدانة من الخارج ، خاصة في الظروف الصعبة للبلد).

2-1-2-البـعد الاقتصادي :

تمثل الواردات عبئا ثقيلا على الدول النامية نتيجة عجزها عن الوفاء باحتياجات الطلب المحلي من مصادرها المحلية، مما دفعها إلى الاستيراد من الأسواق العالمية .

فهذه الواردات تمثل ضغطا شديدا على ميزان مدفوعات الدول النامية ، حيث يجعلها موضـوع عجز و مستمر في معظم تلك الدول . كما أن عملية استيراد السلع الغذائية ، تمثل سببا رئيسـيا فـي ارتفاع الأسعار نتيجة التضخم المستورد بسبب ارتفاع أسعار السلع الغذائية في السـوق العالميـة ، و يترتب عليه اضطرار الحكومات في الدول النامية إلى دعم أسعار السلع الغذائية في السوق المحلية[2] .

كذلك يعّد الدخل الحقيقي أو الدخل المتاح للمستهلك أحد الأركان الأساسية للأمن الغذائي، ومن المفروض أن الدخل اللازم هو ثمرة العمالة وتوظيف أفراد المجتمع ، وبالتالي فإن الأمـن الغـذائي يحمل في طياته قضية التنمية الاقتصادية، بحيث يوجد ارتباط وثيق بين الغـذاء الجيـد والصـحة و سيرورة التنمية الاقتصادية. وعليه من خلال تلبية المتطلبات الأساسية مـن الغـذاء يـتمكن الأفـراد باعتبارهم أحد عوامل الإنتاج المساهمة في تحقيق النمو الاقتصادي.وعلى خلاف ذلك فـإن تـدهور مستوى معيشة أفراد المجتمع ينعكس على وضعهم الصحي مما يؤدي إلى عدم قدرة الإنسان الصحية في الاندماج في الحياة المهنية بشكل سليم. ومن هنا تأتي أهمية إعطاء مكانة للعنصر البشري وتنميته والمحافظة على سلامته لأنه الركيزة الرئيسية لدفع عجلة التنمية.

كما يشمل البعد الاقتصادي الجانب الزراعي والذي يبين إلى أي مدى يساهم الإنتاج الزراعي في الناتج الإجمالي للوطن، ويقتضي تحديد السياسة الزراعية المنتهجة من طرف الدولة وهـي : تحديـد المساحات المزروعة ، و المساحة المحصولية و التركيب المحصولي الأمثـل للزراعـة واسـتخدام

[1] **د محمد رفيق حمدان** ، "الأمن الغذائي نظرية، نظام وتطبيق "، مرجع سابق، ص 16

[2] **كمال حوشين** ، مرجع سبق ذكره ، ص 239

المكننة الزراعية ، وتربية الحيوانات والدواجن و الأسماك ،إتباع أساليب التكثيف الزراعي، وكل هذه العوامل لها تأثير على حجم الإنتاج الزراعي والغذائي [1].

2-1-3-البـــــعد الاجتماعي :

إن الأمن الغذائي لا يخلو من الآثار الاجتماعية المتولدة عنه ، إذ نجده يـــرتبط بمـــدى تحقيـــق الاستقرار لتلك المجتمعات و ضمان مستقبل آمن من الاضطرابات و التقلبات في كميات السلع الغذائية الضرورية لحياة المجتمع ، فيعتبر الفرد مقوم أساسي من مقومات التنمية الاقتصادية و الاجتماعيـــة و يعتبر الغذاء حق من حقوق الإنسان التي نصت عليها التقارير الواردة من المنظمات العالمية، لذا فعلى المجتمع أن يكفل حق الغذاء لأفراده ، فإذا كانت المجتمعات تعاني من عجز في الغذاء نتيجة وجـــود فجوة بين المعروض من الغذاء و المطلوب منه، فيؤدي ذلك إلى التأثير علـــى ســـلوكات الأفـــراد و تصرفاتهم الاجتماعية ، و يتجلى ذلك في تدهور الوضع الاجتماعي، و هذا له بالغ الأثر على جهـــود التنمية بمختلف أنواعها [2]. من الآثار الاجتماعية الخطيرة لمسألة أزمة لـــغذاء نجد :

- إن ضعف الإنتاج الزراعي والغذائي يؤذي المزارعين بالخصـــوص، لأن مـــداخليهم تنخفض بالنسبة للشرائح الاجتماعية الأخرى.
- تفشي البطالة وما ينجر عنها من آفات أخرى، كما هو الحال في النزوح الريفي وبحثا عن العمل في قطاعات غير زراعية ،مما يؤثر على العمالة الزراعية وتـــدنى أعـــداد العاملين بهذا القطاع الحيوي.

2-1-4-البعد الســـياســـي:

يتضمن هذا البعد جوانب سياسية هامة، بحيث توفير الغذاء المطلوب يـــؤدي إلـــى الاســـتقرار السياسي للبلد، وبالعكس. إذ يعتبر الغذاء سلاح استراتيجي تستخدمه مجموعة الدول التي تمتلك الموارد الغذائية ، حيث تستخدم هذه الأخيرة حاجة الدول النامية أو الفقيرة و التي لا تمتلك الإمكانيات لإنتـــاج السلع الغذائية من أجل الضغط عليها و التأثير على توجيه قراراتها حتى تظل تابعة لها ، فكيف على الدول التي لا تمتلك سلع غذائية أن تمتلك سيادتها الوطنية. و يظهر ذلك جليا من خلال تحكم الـــدول

[1] **د. السيدة إبراهيم مصطفى** و آخرون، مرجع سبق ذكره ، ص203

[2] **كمال حوشين** ، مرجع سبق ذكره ، ص239

المتقدمة في المحاصيل الغذائية الرئيسية كالقمح و الذرة ، فهي المحدد الرئيسي لكمياتها العالمية و كذلك لأسعارها ، فهي تستخدم الدول التي تكون بحاجة إلى الغذاء كأداة لتحقيق مصالحها وأغراضها السياسية عبر أنحاء العالم [1] .

ولعل في هذا المقام تظهر أوجه البعد السياسي للأمن الغذائي في [2] :

- محدودية الدول المنتجة والمصدرة الرئيسية للسلع الغذائية وفي مقدمتها الحبوب.
- طبيعة الأنظمة الاقتصادية والسياسية السائدة في هذه الدول ،وقدرتها على المناورة السياسية و الاقتصادية في مجال تجارة السلع الغذائية.
- تحكم الشركات متعددة الجنسيات في إنتاج وتجارة الغذاء في العالم،بحيث تسيطر على تجارة الحبوب في العالم.
- مسألة الغذاء التي تكتسي طابع سياسي تهدد أمن الدول النامية ومن بينها الدول العربية.

2-2- مستويات الأمن الغذائي [3]:

على ضوء تعريف الأمن الغذائي تتراوح مستويات الأمن الغذائي بين الحد الأدنى الذي يمثل مستوى الكفاف، والحد الأقصى الذي يعبر عن المستوى الكماليات (إن صح التعبير)، بحيث يعني قدرة الدولة على رفع مستوى الغذاء لأفرادها ليساهموا في العملية الإنتاجية على أكمل وجه؛ ويعد درجة التقدم الاقتصادي إحدى العوامل الرئيسية لتحديد هذه المستويات. ويجب الإشارة إلى أن إستراتيجية الأمن الغذائي تصبو إلى انتقال من مستوى الكفاف إلى المستوى الأعلى للأمن الغذائي.

2-2-1- *مستوى الكفاف* :

وفق للمقررات الصادرة عن المنظمة العالمية للزراعة والغذاء (FAO)، فإن مستوى الكفاف من الغذاء يتوافق مع مفهوم حد الفقر، والدولة ملزمة بتحقيق هذا الحد الأدنى من الحاجات الغذائية للأفراد لاستمرار حياتهم وتلبية حاجاتهم الضرورية للحياة، فضلا

[1] نفس المرجع ، ص 239

[2] **د علي خالفي** ،" الزراعة والغذاء في الدول العربية "، دكتوراه دولة ، كلية العلوم الاقتصادية ، جامعة الجزائر، 1999 ، ص 183

[3] السيدة إبراهيم مصطفى و آخرون ، مرجع سبق ذكره، ص 187.

عن الغذاء. ومن الملاحظ أن مستوى الكفاف يتضمن البعد الاستهلاكي لمسألة الأمن الغذائي كحد أدنى من السعرات الحرارية من أجل بقاء الفرد حيا [1].

2-2-2- *المستويات الوسطى* :

و يتمثل المستوى المعتاد الذي يكون فوق مستوى الكفاف و لا يصل إلى المستوى المحتمل و يعبر هذا المستوى عن القدرة من التخلص من سوء التغذية و الذي يتم التخلص منه عن طريق كفالة المستوى الملائم من الاحتياجات الغذائية البيولوجية لكل أفراد المجتمع [2] .

2-2-3- *المستوى المرتقب*:

يعبر هذا المستوى على قدرة الدولة على رفع مستوى الغذاء لأفرادها إلى حد يسمح لرعاياها بأداء أعمالهم الإنتاجية على أحسن وجه، وبكفاءة عالية. فهذا المستوى يتضمن البعد الإنتاجي للمسألة.أي طاقات الإنتاج من جهة ، ومستوى الدخل الفردي من جهة أخرى. وعليه يعتمد هذا المستوى المتوقع (الكماليات إن صح القول) من الغذاء على شقي معادلة الأمن الغذائي وهما:

- عرض الغذاء: سواء تتعلق الأمر بالإنتاج أو التجارة الخارجية.
- طلب الغذاء : فتوفير عرض الغذاء لا يكفي وحده لتحقيق الطلب عليه ، لأن كلّما ارتفع الدخل الشخصي المتاح، زاد المستوى المحتمل من الغذاء،والذي يمنح للفرد القدرة على المساهمة الفعّالة في عملية الإنتاج، ودفع عجلة التنمية الاقتصادية مما يؤدي إلى زيادة الناتج الوطني، وبالتالي يتطور البلد ويلتحق بالدول المتقدمة [3].

[1] **لرقام جميلة** ، مرجع سبق ذكره ، ص36

[2] ا. **عنان فاطمة الزهراء**،" التكامل العربي الزراعي كإستراتيجية فعالة لتحقيق الأمن الغذائي "، ملتقى دولي حول الإنتاج الزراعي و رهان الأمن الغذائي ، جامعة عنابة ،22-23 نوفمبر 2010

[3] لرقام جميلة ، مرجع سبق ذكره ، ص 37

3- أزمة الغذاء العالمية

3-1- السياق التاريخي و الموقف الراهن لأزمة الغذاء :

لقد مر العالم بأزمة غذائية عالمية حادة في منتصف السبعينات من القرن الماضي نتيجة لظروف مناخية غير مواتية للإنتاج الزراعي أدى ذلك إلى انخفاض إنتاج الحبوب في العالم بنسبة 30% تقريبا، و تلازمت تلك الأزمة مع زيادة الطلب على استيراد محاصيل الحبوب و ارتفاع أسعار البترول ، الذي كان إحدى الأسباب الهامة لأزمة الغذاء العالمية بما أدت إليه أزمة الطاقة من ارتفاع تكلفة الوقود اللازمة لتشغيل الآلات الزراعية و نقص المواد الخام اللازمة لصناعة الأسمدة مما عمل على ارتفاع أسعارها فضلا عن تكلفة النقل الناتج عن ارتفاع أسعار الوقود ،و أدت هذه العوامل الى تدني الإنتاج الزراعي عام 1973 ومن ثم تفاقمت أزمة الغذاء العالمية ، وكان من آثارها أن ارتفعت أسعار الحبوب أربعة أمثال مستواها عام 1972 فاضطربت الأسواق الدولية و انخفضت واردات الغذاء في الدول النامية و تزايد سوء التغذية و الجوع [1] . و بذلك انعكست أزمة الغذاء على الدول النامية و الدول الفقيرة و كانت اهم الجهود التي بذلت لمواجهة أزمة الغذاء العالمية هو انعقاد مؤتمر الغذاء العالمي في روما 1974 الذي ناقش مشكلة إنتاج الغذاء في العالم ، تمخض عنه مجموعة من التوصيات و هي :

- -إقامة نظام امن غذائي عالمي يعمل على تفادي نقص الغذاء و أزماته ؛
- -العمل على تخفيف الجوع و سوء التغذية في العالم خلال عقد من الزمن ؛
- -إقامة نظام تخزين يكون قادرا على التعامل مع أزمات الغذاء ؛
- -تحسين نظم توزيع الغذاء و استهلاكه في إطار سياسات الدخل و العمالة ؛
- -إقامة صندوق دولي للتنمية الزراعية لرفع إنتاج المحاصيل في الدول النامية .

و مع بداية الثمانينات من القرن الماضي ظهرت بوادر التحسن حيث تضاعف مخزون العالم من الحبوب و ارتفع إنتاج العالم خلال العقود الثلاثة الماضية بنسبة نمو بلغت نحو 3.8 % للقمح و 3% للأرز و 2.7% للذرة الشامية، و هي معدلات كما تقول مصادر منظمة الزراعة العربية التابعة للأمم المتحدة FAO تفوق معدلات النمو السكاني على المستوى العالمي ، و أنه منذ ثلاثين عاما

[1] **د. محمد عبد البديع** ، "الاقتصاد البيئي و التنمية " ، دار الامن للنشر ، الطبعة الأولى ، مصر ، 2006، ص224

استقرت أسعار المواد الغذائية الأساسية نسبيا في حين كان الاتجاه العام يميل نحو الانخفاض [1]. و منذ عام 2000 بدأ العالم يشهد نهاية العصر الذهبي الخاص باستقرار أسعار المواد الغذائية ، و بداية عصر تقلبات الأسعار و لكن في إطار مرتفع دائما .

ففي مطلع عام 2006 اتجهت أسعار الغذاء العالمية إلى الارتفاع السريع و غير المسبوق [2]، حيث وصلت إلى أرقام قياسية * ، ووفقا لمنظمة الأغذية و الزراعة للأمم المتحدة فان الرقم القياسي لأسعار الغذاء ارتفع في المتوسط بين عامي 2005 و 2006 بنحو 8%، و بنحو 24% بين عامي 2006 و 2007 . و تقدر الزيادة لمتوسط الرقم القياسي لفترة الشهور الثلاثة الأولى من عام 2008 بنحو 53% مقارنة بفترة الشهور الثلاثة الأولى من عام2007 . و قد قدرت نسب الزيادة في الأسعار خلال الربع الأول من هذا العام بنحو 97% للزيوت النباتية ، 87% للحبوب ، 58% للألبان و منتجاتها . كما استمرت أسعار اللحوم و السكر في الزيادة و لكن بنسب أقل [3]. و على صعيد السلع الغذائية لوحظ أن :

- متوسط الزيادة في أسعار سلع القمح بلغ بين عامي 2006–2008 ، 72% بينما سجلت أسعار القمح انخفاضا في الربع الأول من عام 2009 مقارنة بمستويات الأسعار عام 2008 ، و لكنها ظلت أعلى بحوالي 24% عن مستويات الأسعار في عام 2006 [4].
- متوسط أسعار سلعة الأرز سجل ارتفاعا بلغ 123% في عام 2008 مقارنة بمتوسط أسعار 2006، و قد استمرت أسعار الأرز في الزيادة و لكن بصورة متناقصة حيث بلغت نسبة الزيادة في متوسط الاسعار في الربع الأول من عام 2009 حوالي 99% مقارنة بأسعار2006 [5]. و يوضح الجدول (2–1) التغيرات في الأرقام القياسية لبعض السلع الغذائية خلال الأعوام 2007–2010

[1] **د.الصادق عوض بشير**، " تحديات الأمن الغذائي العربي "، الدار العربية للعلوم ناشرون ، الطبعة الأولى، بيروت، 2009، ص13

[2] مجلة الاستثمار الزراعي ،العدد السادس2008 على الموقعhttp://www.aaaid.org/pdf/magazine6/Socioeconomic.pdf

[*] الأرقام القياسية تعتبر مؤشر يعكس التطور الحقيقي لأسعار السلع الغذائية ، حيث أن أسعار السلع الغذائية ترجّح عادة بالأسعار في سنة سابقة تعرف بسنة الأساس

[3] أنظر الموقع : http://www.aoad.org/publications/risingpricesfood.pdf

[4] المنظمة العربية للتنمية الزراعية ، تقرير أوضاع الأمن الغذائي العربي 2008 ، ص 46

[5] نفس المرجع ، ص 46

جدول (2-1) :

الأرقام القياسية لأسعار لبعض مجموعات السلع الغذائية في العالم خلال الفترة 2007-2011

سنة الأساس : 2000

السنوات	الحبوب	الزيوت النباتية	السكر	اللحوم	الألبان
2007	166.8	169.1	143.0	112.1	212.4
2008	239.1	225.4	181.0	128.3	219.6
2009	173.7	150	257.3	117.6	141.6
2010	156	165	258	130	271
2011	222	240	255	147	201

المصدر : - المنظمة العربية للتنمية الزراعية ، تقرير أوضاع الأمن الغذائي العربي 2009 ، ص 57

- المنظمة العربية للتنمية الزراعية ، تقرير أوضاع الأمن الغذائي العربي 2010 ، ص 25

من خلال الجدول أعلاه يلاحظ الانخفاض الكبير في الأرقام القياسية لمجموعات السلع الغذائية الرئيسية على مستوى العالم حيث بلغ الرقم القياسي لأسعار مجموعة الحبوب في عام 2009 نحو 173.7 مقارنة بحوالي 239.1 في عام 2008 أي انخفض ب 65.4، و بلغ الرقم القياسي لأسعار الزيوت عام 2009 نحو 150 مقارنة بنحو 225.4 عام 2008 اي بانخفاض يقدر ب 75.4 و بالنسبة للحوم بلغ الرقم القياسي للأسعار 117.6 عام 2009 مقارنة بنحو 128.3 عام 2008 ب 10.7، وكذلك الحال بالنسبة للرقم القياسي لأسعار الألبان الذي بلغ حوالي 141.6 عام 2009 مقارنة بنحو 219.3 عام 2008 . غير أن الرقم القياسي لأسعار السكر قد ارتفع من 181.3 عام 2008 إلى 257.3 عام 2009 . و على مستوى الوطن العربي ارتفعت الأرقام القياسية لأسعار معظم السلع الغذائية نتيجة لارتفاع الأسعار عالميا بسبب نقص المعروض منها كمحصلة للظروف المناخية غير الملائمة في بعض مناطق الإنتاج الرئيسية ، و كذلك لارتفاع الطلب نتيجة للزيادات السكانية المتلاحقة و تغيير الأنماط الاستهلاكية . و لمواجهة الارتفاع في أسعار السلع الغذائية الرئيسية ، اتخذت الدول العربية العديد من الإجراءات اشتملت على الدعم المباشر للمستهلكين و المزارعين ، و توفير مدخلات

الإنتاج ، و إعداد و تنفيذ البرامج الخاصة بالأمن الغذائي و المشروعات المدّرة للدخول ، و شـبكات الأمان الاجتماعي و تخفيض الضرائب و الرسوم على استيراد المواد الغذائية .

3-2- الأسباب الرئيسية للأزمة الغذائية :

أدت عدة عوامل إلى تفاقم أزمة الغذاء في العالم منها ما هو ظرفي مثـل: موجات الجفـاف و الأوبئـة و التقلبات المناخية نتيجة لظاهرة الاحتباس الحراري التي تؤدي إلى الجفاف و التصحر في مناطق و حدوث فيضانات و أعاصير في مناطق أخرى ، و ظهور أمراض جديدة بسبب تلوث البيئة تؤدي كنتيجة حتمية إلى القضاء على المحاصيل الزراعية قبل نضجها [1] ، و منها ما هـو بنيـوي يرتبط بالعولمـة الاقتصادية و ما رافـقها من تـطورات و استحقاقات ، إضافة إلى زيادة الاستهلاك و الطلب على المواد الغذائية في بلدان ناهضة مثل الصيـن و الهند و البرازيل ، كـذلك الزيـادات السكانية الانفجارية و التي لا تتماشى مع مستوى النمو و إنتاج الحاجات الغذائية في بلدان كثيرة فـي ظل توزيع غير عادل للغذاء على المستوى المحلي .

و تتحدد أيضا أهم أسباب أزمة الغذاء في ارتفاع أسعار منتجات الطاقة و الأسمدة ، زيادة على حجم الطلب على الوقود الحيوي خصوصا في الولايات المتحدة الأمريكية و دول الاتحاد الأوروبي ، و انخفاض سعر صرف الدولار الأمريكي بالنسبة إلى اليورو و العملات الأخرى . و يرتبط ارتفـاع الأسعار العالمية للسلع الغذائية بين عامي 2006-2007 و خلال الربع الأول من عام 2008 بعوامل عديدة أهمها :

أولا- العوامل المرتبطة بجانب العرض :

1- **التغير المناخي :** من العواقب المحتملة لتغير المناخ هي[2] :

- خسارة مخزون مياه الشرب ؛
- تراجع المحصول الزراعي ؛
- تراجع خصوبة التربة و تفاقم التعرية و التصحر؛

[1] **عبد القادر رزيق المخادمي** ، " الأزمة الغذائية العالمية " ، دار الفجر للنشر و التوزيع ، الطبعة الأولى ، القاهرة ، 2009، ص 42،43

[2] مجلة الاستثمار الزراعي ، مرجع سبق ذكره ، ص52

- انتشار الآفات و الأمراض ؛
- ارتفاع مستوى البحار : سيؤدي ارتفاع حرارة العالم إلى تمدد كتلة مياه المحيطات ، إضافة إلى ذوبان الجليد و هذا سيشكل تهديدا للتجمعات السكنية الساحلية و زراعاتها .

و لهذا فإن التغير المناخي يؤثر على الزراعة عن طريق التأثير السلبي على توفير المياه (الذي يعتبر أهم المصادر الطبيعية التي تتأثر بشدة نتيجة للتغيرات و التقلبات في الظروف المناخية و التي ترتبط ارتباطا مباشرا بإنتاج الغذاء) و الأراضي و التنوع البيولوجي و خدمات النظم الايكولوجية الأرضية كما انه يرفع مستوى عدم اليقين في السلسلة الغذائية، و سوف يكون له الأثر المباشر في التأثير على الأمن الغذائي و القدرة على إطعام مليارات البشر بحلول عام 2050 .

كما يمكن أن يؤثر تغير المناخ في نمو و إنتاج النباتات من خلال تسببه في انتشار الآفات والأمراض ، تزايد التعرض لضغوط الحرارة ، تغيرات في أنماط سقوط الأمطار ، و يمكن لتزايد الضغوطات الحارة و التربة الأكثر جفافا أن تخفض غلة المحاصيل بما يصل للثلث في المناطق المدارية و شبه المدارية ، ضف إلى ذلك فإنه يؤثر على التنوع البيولوجي فزيادة ذوبان الجليد تعمل على زيادة دوران المحيطات لزيادة المياه العذبة و بالتالي فان تركيز الملوحة سيتغير مؤثرا على الكثير من الموارد الوراثية النباتية و الحيوانية التي تعيش في المحيطات لأنها غير قادرة على التأقلم مع هذا التغير [1].

و لقد أصدرت منظمة الأمم المتحدة للأغذية والزراعة (الفاو) تقريرا أشارت فيه إلى أن التغيرات المناخية سيفاقم الأوضاع الصعبة للدول الفقيرة ويشكل تهديدا خطيرا للأمن الغذائي العالمي .

هذا ووفقا للنتائج البحثية التي أصدرتها هذه المنظمة ، فإن الإنتاج الزراعي العام للدول النامية قد ينخفض بمعدل 9 % إلى 21 %بسبب الاحتباس الحراري بحلول عام 2050، وسيواجه العالم في الوقت نفسه تهديدا كبيرا متمثلا في زيادة سكان العالم من 6 مليارات نسمة إلى 9 مليارات و100 مليون نسمة.

2- المخزون العالمي :

[1] نفس المرجع ، ص 53

الانخفاض في حركة المخزون العالمي من الحبوب ، حيث وصل مخزون الحبـــوب الأمريكـــي أدنى مستوى له منذ 60 عاما سنة 2008 ، بينما وصل مخزون الشعير إلى أدنى مستوى له منذ 42 عاما و يتوقع أن ينخفض المخزون من البذور الزيتية بنحو 22% [1].

3- الأزمة المالية العالمية :

التباطؤ الاقتصادي العالمي بسبب الأزمة المالية العالمية و من أهم مظاهره انعدام السيولة المالية في المؤسسات المالية و الذي يؤدي بدوره إلى تقليص الاستثمارات في مجال إنتاج السلع الغذائية مما أدى إلى نقص المعروض من السلع الغذائية .

ثانيا : العوامل المرتبطة بجانب الطلب :

1- الانفجار السكاني :

ارتفاع مستويات المعيشة و معدلات النمو في الاقتصاديات الناشئة ذات الكثافة السكانية العاليـــة مثل الهند و الصين(2.5 مليار نسمة) و الذي تزايد فيها الطلب على سلع الغـــذاء بســـبب الارتفـــاع الملحوظ في متوسطات الدخول الفردية ، و أدى ذلك إلى إحداث طلب إضافي على السلع الغذائيـــة و بالتالي ارتفاع أسعارها .

2- ارتفاع أسعار النفط :

ففي عام 2008 فاقت أسعار البترول حدود 140 دولار للبرميل و هو ما أثر على السلع الغذائية في اتجاهين ، أولهما ما ترتب على ارتفاع أسعار النفط من ارتفاع في تكاليف إنتاج المـــواد الغذائيـــة حيث تتطلب أساليب الزراعة الحديثة و عمليات إنتاج الغذاء استهلاك جزء كبير مـــن الطاقـــة أثنـــاء الحصاد و النقل و التخزين و التصنيع ، و ثانيهما ما ترتب على ارتفاع أسعار النفط أيضا من توجـــه الدول الصناعية و النامية الكبرى نحو إنتاج الوقود الحيوي من المحاصيل الزراعية الأساسية ، و هذا

[1] نفس المرجع

بدوره أدى إلى دفع جزء من الإنتاج العالمي من هذه المحاصيل إلى خزانات السيارات و المحركات بدلا من البطون الخاوية للجياع و الفقراء[1].

3- الوقود الحيوي :

نظرا لتفاقم مشكلة التلوث الذي اثر بالسلب على البيئة ، لجأت الدول إلى البحث عن بدائل للتخفيف من حدة هذه المشكلة وخاصة التقليل من انبعاثات الغازات المسببة لظاهرة الاحتباس الحراري فكانت الوجهة نحو استخدام الوقود الحيوي * في ترشيد استهلاك الطاقة و بديل الملائم للبنزين و الديزل النفطي و مصدر متجدد للوقود[2]. فالوقود الحيوي هو وقود نظيف يعتمد إنتاجه في الأساس على المحاصيل الزراعية مثل : الذرة و القمح و قصب السكر و البنجر (لإنتاج الايثانول الحيوي bioethanol) كذلك الزيوت النباتية كزيت النخيل و زيت فول الصويا (لإنتاج الديزل الحيوي biodiesel) ، و يوضح الجدول أدناه المحاصيل الزراعية التي تستعمل في إنتاج الوقود الحيوي .

جدول (2-2) :

إنتاجية الوقود الحيوي لعدد المحاصيل و الدول

المحصول	التقدير العامي/الوطني	الوقود الحيوي	إنتاجية المحصول(الف طن)	كفاءة التحويل(لتر/طن)	إنتاجية الوقود(لتر/هكتار)
الشمندر السكري	العالم	ايثانول	46.0	110	5060
قصب السكر	العالم	ايثانول	65.0	70	4550
كسافا	العالم	ايثانول	12.0	180	2070
الذرة	العالم	ايثانول	4.9	400	1970
الأرز	العالم	ايثانول	4.2	430	1806
القمح	العالم	ايثانول	2.8	340	952
ذرة رفيعة	العالم	ايثانول	1.3	380	494
قصب السكر	البرازيل	ايثانول	73.5	74.5	5476
قصب السكر	الهند	ايثانول	60.7	74.5	4522

[1] تقرير أوضاع الأمن الغذائي العربي 2008 ، ص56

[*] الوقود الحيوي هو الطاقة المستمدة من الكائنات الحية النباتية و الحيوانية و هو أحد مصادر الطاقة المتجددة على خلاف غيرها من الموارد الطبيعية كالنفط و الفحم الحجري و كل أنواع الوقود الاحفوري و النووي

[2] المنظمة العربية للتنمية الزراعية ، ص48

زيت النخيل	ماليزيا	الديزل الحيوي	20.6	230	4736
زيت النخيل	اندونيسيا	الديزل الحيوي	17.8	230	4092
الذرة	الولايات المتحدة	ايثانول	9.4	399	3751
الذرة	الصين	ايثانول	5.0	399	1995
فول الصويا	الولايات المتحدة	الديزل الحيوي	2.7	205	552
فول الصويا	البرازيل	الديزل الحيوي	2.4	205	491

المصدر: مجلة الاستثمار الزراعي ، العدد السادس 2008 ، ص46

من الجدول و ضمن العمود الأول الخاص بتقدير الإنتاج على مستوى العالم فإن المحاصيل التي تستعمل في إنتاج الايثانول تشمل محاصيل غذائية هامة مثل الشمندر السكري و قصب السكر و الكسافا و الذرة و الأرز و القمح و الذرة الرفيعة و كما هو ملاحظ تعتمد إنتاجية الوقود الحيوي على إنتاجية المحصول و كفاءة تحويله .أما العمود الثاني من الجدول و الذي يبرز إنتاجية بعض الدول للوقود الحيوي السائل فتتقدم البرازيل على الهند في إنتاجية الايثانول و يعود السبب في ذلك إلى الإنتاجية المرتفعة للمحصول فيها (طن /هكتار) ، كذلك تتقدم أمريكا على الصين في إنتاجية الايثانول بسبب ارتفاع إنتاجية المحصول فيها و التي تعادل ضعف إنتاجيته في الصين كذلك تتقدم أمريكا على البرازيل في إنتاج الديزل الحيوي من فول الصويا .

بالتالي تزايد استخدام بعض المحاصيل الزراعية في إنتاج الوقود الحيوي المدعوم ماليا ، و هذا ما أدى إلى رفع أسعار المواد الخام المستخدمة في إنتاجه مثل محصول الذرة الشامية الذي ارتفع سعره بمعدلات عالية بسبب البرنامج الأمريكي لإنتاج الايثانول إلى جانب انخفاض مخزون الذرة في البلدان المصدرة الرئيسية حيث تتجه الدول المنتجة كالولايات المتحدة و البرازيل و دول الاتحاد الأوروبي نحو مضاعفة إنتاج الوقود الحيوي ، حيث أصبحت الولايات المتحدة الأمريكية تستهلك ما يزيد عن ثلث إنتاجها من الذرة و هي أكبر دولة منتجة و مصدرة لهذه السلعة في إنتاج الوقود الحيوي (حوالي 81 مليون طن) و ذلك في عام 2007 . كما بلغ الإنتاج العالمي من الوقود الحيوي نحو 35 مليار لتر في عام 2007 [1] بعد أن كان هذا الإنتاج لا يتجاوز 4 مليار لتر في عام 1995 ، و من المتوقع أن يصل إنتاج الوقود الحيوي في ظل سياسات الدعم الكثيف المعمول بها ليبلغ نحو 60 مليار

[1] مجلة الاستثمار الزراعي ، مرجع سبق ذكره ، ص61

لتر في عام 2016 . إن هذا التطور السريع الذي تحقق في إنتاج الوقود الحيوي و توقعات هذا الإنتاج مستقبلا ، سيؤدي إلى تحويل المزيد من الموارد الزراعية بعيدا عن إنتاج السلع الغذائية مما يخلق الضغط على أسواق الغذاء و بالتالي يقل المعروض منها و ترتفع أسعارها ، و هذا بدوره يؤثر سلبا على الأمن الغذائي .

من الآثار السلبية المترتبة على استخدام المحاصيل الغذائية في إنتاج الوقود الحيوي على الأمن الغذائي هو أن إنتاج الوقود الحيوي من المحاصيل الغذائية سيأتي على حساب المجتمعات الفقيرة ، حيث تقدر نسبة الأراضي الزراعية المطلوب تخصيصها لإنتاج المواد الأولية لإنتاج الوقود الحيوي 38% في دول أوروبا و 43% في أمريكا ومن ثم يواجه العالم حيال إنتاج الوقود الحيوي تحول الأراضي الزراعية الخصبة إلى أراضي منتجة لمحاصيل غذائية تحرق من أجل الوقود الحيوي و ليس من أجل غذاء الإنسان.و سوف تتأثر أوضاع الأمن الغذائي العالمي بالتطورات في إنتاج و أسعار و تجارة السلع الغذائية بجانب التطورات في حجم المخزون منها ، و تشير تقديرات مؤشرات الأمن الغذائي على المستوى العالمي (تقديرات الفاو) إلى أن نحو 854 مليون نسمة يعانون من نقص الغذاء منهم 820 مليون نسمة في الدول النامية [1].

3-1- تأثير إنتاج الوقود الحيوي على مخزون الغذاء العالمي :

تعتبر الحركة في حجم المخزون من السلع الغذائية من المؤشرات المهمة لأوضاع الأمن الغذائي على المستويات القطرية و الإقليمية و الدولية ، و الجدول التالي يوضح كمية المخزون و الاستهلاك العالمي من الحبوب .

جدول(2-3):

المخزون و الاستهلاك العالمي من محاصيل الحبوب خلال الفترة 2000-2008

السنوات	المخزون(مليون طن)	الاستهلاك(مليون طن)	نسبة المخزون للاستهلاك(%)

[1] المنظمة العربية للتنمية الزراعية ، 2009، ص53

2000	564	1857	30.4
2001	534	1902	28.1
2002	441	1909	23.1
2003	356	2019	18.4
2004	404	1990	20.3
2005	389	2019	19.3
2006	336	2043	16.4
2007	309	2098	14.7
2008	285	2115	13.5

المصدر : منظمة الأغذية و الزراعة للأمم المتحدة ،2009

يلاحظ من الجدول انه هناك زيادة في الاستهلاك العالمي من الحبوب بمعدل 1.6 % و تراجع المخزون منها بمعدل سنوي يقدر ب 6.2 % ، و يرجع ذلك إلى ضعف الإنتاج من جهة و استخدام محاصيل الحبوب في إنتاج الوقود الحيوي من جهة أخرى ، كما حدث تراجع في المخزون الاستراتيجي العالمي من السلع الغذائية الأساسية حيث قدرت نسبة من المخزون للاستهلاك من محاصيل الحبوب نحو 30.4% عام 2000 حيث بلغ حجم المخزون من محاصيل الحبوب في هذه السنة 564 مليون طن بينما حجم الاستهلاك منها 1857 مليون طن و بمقارنة نسبة المخزون للاستهلاك في عام 2008 نجد أن هذه النسبة قد تراجعت إلى نحو 13.5 % ، حيث بلغ حجم المخزون نحو 285 مليون طن و الاستهلاك نحو 2115 مليون طن .

3-2- تأثير إنتاج الوقود الحيوي على تكاليف الاستيراد و أسعار الغذاء :

نظراً إلى أن معظم السلع الزراعية المستخدمة في إنتاج الوقود الحيوي يتم استيرادها في معظم دول العالم النامي و التي لا تتوافر لديها الإمكانيات لإنتاجها ، و مع ارتفاع أسعارها في السوق العالمي فان هذه الدول تواجه ارتفاع فاتورة استيراد تلك السلع حيث وصلت نحو 169 مليار دولار في عام 2008 و بزيادة نحو 40 %عن قيمتها في عام 2007 [1]، الجدول (2-2) يبين تطور الزيادة في متوسطات أسعار استيراد بعض السلع الغذائية خلال الفترة 2000-2008 .

[1] نفس المرجع ،ص66

جدول (2-4) :

تطور متوسط أسعار الواردات العالمية لبعض المنتجات الغذائية خلال الفترة 2000-2008

المحصول	2000	2001	2002	2003	2004	2005	2006	2007	2008	النسبة المئوية للزيادة بين 2008/2005
القمح	144	145	141	163	186	171	186	272	288	68
الذرة	125	124	127	141	177	155	167	227	235	52
فول الصويا	216	206	216	262	335	248	262	355	373	31
عباد الشمس	262	282	357	365	415	446	457	551	562	26
السكر الخام	232	265	235	248	262	301	392	348	380	26

المصدر : منظمة الأغذية و الزراعة للأمم المتحدة ، 2009

يتضح من الجدول تصاعد الزيادة في متوسطات أسعار الواردات خلال الفترة المذكورة كما يلي:

- ارتفاع متوسط سعر الطن للواردات من القمح بين عامي 2005-2008 بنسبة 68% ؛
- ارتفاع متوسط سعر الطن للواردات من الذرة بنسبة 52% ؛
- ارتفاع متوسط سعر الطن للواردات من فول الصويا بنسبة 31% ؛
- ارتفاع متوسط سعر الطن للواردات من عباد الشمس بنسبة 26% ؛
- ارتفاع متوسط سعر الطن للواردات من السكر الخام بنسبة 26% .

و قد أدت الزيادات في متوسط أسعار الاستيراد من محاصيل الغذاء إلى عدم إمكانية وفاء الدول النامية باحتياجات المواطنين من السلع الغذائية الأساسية ، و مع قلة المعروض منها في السوق العالمي تصاعدت أسعار استهلاك تلك السلع لتصل إلى ذروتها في الربع الأول من عام 2008 مقارنة بأسعارها في بداية عام 2007 .و هذا ما أدى إلى انعكاسات سلبية على أوضاع الأمن الغذائي في العالم العربي تتمثل في : ارتفاع تكاليف استيراد السلع الغذائية و بالتالي زيادة العجز في الميزان التجاري أدى ذلك إلى تفاقم الفجوة الغذائية و منه تراجع المستوى العام لنصيب الفرد من الغذاء الذي أدى بدوره إلى توسيع دائرة الفقر و تراجع مستوى الصحة و تفشي أمراض سوء التغذية .

3-3- تأثير إنتاج الوقود الحيوي على البيئة:

بالرغم من التأثيرات الايجابية للوقود الحيوي على البيئة خاصة دوره في الحد من ارتفاع درجات حرارة الأرض و ما يصحبه من تغيرات مناخية إلا أن له تأثيرات سلبية تتمثل في [1]:

- التأثيرات على التربة نتيجة لاستهلاك الكتلة الحيوية لإنتاج الوقود الحيوي ، فان التربة ستحرم من المادة العضوية المهمة كمصدر للعناصر الغذائية الداعمة للتربة و أحيائها ، و بذلك تصبح ذات نوعية متدنية ، إضافة إلى فقدان الغطاء الأخضر بسبب التعرية المتواصلة .
- إزالة الغابات و هو ما يحدث حاليا في البرازيل و جنوب شرق آسيا حيث تقطع و تحرق أشجار الغابات لفسح المجال لمزيد من زراعة قصب السكر لإنتاج الايثانول مما يؤثر على مجمل المناخ العالمي حيث يؤدي ثاني اكسيد الكربون و تجريد التربة و جعلها عرضة للتعرية و التآكل
- التأثير السلبي على التنوع الحيوي من خلال التركيز على محاصيل معينة مثل الذرة و قصب السكر لإنتاج الايثانول حيث ستختفي الكثير من النباتات المتوطنة و الحيوانات .
- الاستعمال المكثف للمبيدات و الأسمدة لأغراض تنمية و زراعة المحاصيل المستخدمة في إنتاج الوقود الحيوي أدى إلى تراكم معدلات تلوث عالية تتواجد في مياه الشرب و البيئة بشكل عام .
- استنزاف الموارد المائية العذبة الصالحة للزراعة بشكل كبير بدلا من أن توجه هذه المياه لزراعة المحاصيل الغذائية لإشباع الحاجات البشرية ، وحسب تقرير منظمة الأغذية و الزراعة للأمم المتحدة أن إنتاج 30 لتر ايثانول يحتاج نحو 231 كغ من الذرة ، ما يكفي لتغذية فرد جائع لمدة سنة كاملة ، و لإنتاج لتر واحد من هذه المادة يلزم استهلاك ما يقارب 3500 لتر من الماء ، الأمر الذي يزيد من مشكلة نقص المياه [2].

[1] المنظمة العربية للتنمية الزراعية ، دراسة تقييمية لأثار استخدام المحاصيل الزراعية لإنتاج الوقود الحيوي ، الخرطوم ، 2010 ص 54

[2] **مانع خنفر** ، الدور المنوط بالقطاع الزراعي الجزائري في تحقيق التنمية المستدامة ، مذكرة ماجستير ، جامعة عنابة ، 2009، ص

المبحث الثاني : أوضاع الأمن الغذائي العربي

يعتبر الأمن الغذائي من التحديات الرئيسية في الوطن العربي ، فعلى الرغم من توفر المـــوارد الطبيعية من الأرض و المياه و الموارد البشرية ، فإن الزراعة العربية لم تحقق الزيادة المستهدفة في الإنتاج لمقابلة الطلب على الأغذية ، و اتسعت الفجوة الغذائية و أصبحت الدول العربية تستورد حوالي نصف احتياجاتها من السلع الغذائية الرئيسية ، و قد ازداد اهتمام الدول العربية بتوفير احتياجاتها مـــن الأغذية في أعقاب الأزمة الغذائية العالمية الحادة التي بلغت ذروتها عام 2008 ، المتمثلة في مضاعفة أسعار السلع الغذائية الرئيسية ، و تقلص الواردات منها مما دعا الدول العربية إلى اتخـــاذ إجـــراءات استثنائية مثل دعم أسعار الأغذية و تقنين تصدير السلع الغذائية و إلغاء الضرائب على الـــواردات و زيادة أجور العاملين .

1- مؤشرات عرض السلع الغذائية :

1-1- مؤشرات إنتاج مجموعات السلع الغذائية الرئيسية :

تشغل الأراضي الزراعية المستغلة في زراعة الحبوب حوالي 52 % من المساحة المزروعة في الوطن العربي [1] ، حيث تشكل مجموعة الحبوب الغذائية بأنواعها المختلفة أهم مكونات ســـلة الغـــذاء بالوطن العربي ، و تضم هذه المجموعة القمح ، الذرة الشامية ، الأرز ، الشعير و الذرة الرفيعة .

و يوضح الجدول التالي تطور إنتاج مجموعة الحبوب الرئيسية في الوطن العربي .

جدول(2-5) :

تطور إنتاج مجموعة الحبوب الرئيسية في الوطن العربي خلال الفترة 2007-2010

الكمية: الف طن

المجموعة السلعية	2007	2008	2009	2010	التغير بين عـــامي 2008-2007 (%)	التغير بـــين عـــامي 2009-2008 (%)
مجموعة الحبوب	49759.67	46679.71	54976.03	54107	6.2-	17.8
القمح	22860.03	20472.67	25885.23	24708	10.6-	26.7

[1] انظر الموقع : http://www.amf.org.ae/ar/jointrep

الشعير	4422.32	3016.65	4398.93	6076	31.8-	45.8
الذرة الشامية	7327.00	7664.97	8068.79	7950	4.6	5.3
الأرز	7428.93	7670.87	7989.27	5632	3.3	4.2
الذرة الرفيعة	6643.00	6661.00	7550.00	5335	0.3	13.3

المصدر: - تقرير أوضاع الأمن الغذائي العربي 2009 ، ص 10

- تقرير أوضاع الأمن الغذائي العربي 2010 ، ص 12

من الجدول يتضح أن هناك تراجعا ملحوظا في الإنتاج العربي من مجموعة الحبوب خلال عامي 2007-2008 ، حيث انخفض الإنتاج من حوالي 49.76 مليون طن عام 2007 إلى نحو 46.68 مليون طن عام 2008 بانخفاض قدر بنحو 6.2% ، و يرجع ذلك أساسا إلى موجة الجفاف و عدم انتظام معدلات الأمطار خلال الموسم و التي أثرة بشدة على الإنتاج الزراعي في العديد من الدول العربية ، أما في عام 2009 فقد قدر الإنتاج بنحو 55 مليون طن بزيادة نسبية تقدر بنحو 17.8% عن عام 2008 ، و نحو 10.5% عن إنتاج عام 2007 . و يمثل الإنتاج العربي من مجموعة الحبوب نحو 1.8% من الإنتاج العالمي لهذه المجموعة ، كما ارتفع إنتاج القمح في عام 2009 إلى نحو 25.9 مليون طن بزيادة تقدر بنحو 26.7% عن عام 2008، و يمثل إنتاج القمح في الدول العربية نحو2.9% من حجم الإنتاج العالمي من القمح .

كما تراجع إنتاج البقوليات من حوالي 1.3 مليون طن إلى حوالي 1.14 مليون طن و بنسبة 11.7 % بين عامي 2007-2008 ، ثم تحسن الإنتاج ليصل إلى نحو 1.44 مليون طن عام 2009 ، أما إنتاج الخضروات فقد ارتفع بنسبة سنوية مقدارها 1.5% ، و تواصل الارتفاع ليصل نحو 53.2 مليون طن عام 2009 بارتفاع قدره 2.9 % عن إنتاج 2008 ، و إنتاج السكر بنسبة 2.8% سنويا ، ثم واصل ارتفاعه عام 2009 بارتفاع نسبي قدره 3% عن عام 2008 ، في حين تراجع إنتاج الزيوت النباتية بنسبة 0.7% خلال نفس الفترة وقد ساهمت زيادة الإنتاج في تقليص الفجوة الغذائية و زيادة معدل الاكتفاء الذاتي في عدد من المحاصيل بنسب مختلفة [1] .

[1] على الموقع : http://www.amf.org.ae/ar/jointrep

كذلك تمتلك الدول العربية ثروة حيوانية كبيرة تبلغ حوالي 395 رأس من الماشية ، كما حققت نمو في الإنتاج الحيواني خلال الفترة 2000-2008 إذ زاد إنتاج اللحوم من 6.3 مليون طن إلى حولي 7 مليون طن أي بمعدل 1.3% ، و ارتفع إنتاج الألبان و مشتقاته من 19.3 مليون طن إلى حوالي 25.8 مليون طن أي بنسبة 3.6% سنويا ، وقد ساهم ذلك في مواجهة جزء من الطلب المتزايد على المنتجات الحيوانية باعتبارها عنصرا هاما من عناصر الأمن الغذائي العربي.

كما يقدر المخزون السمكي في الدول العربية بحوالي 8.2 مليون طن منها 7.7 مليون طن في المياه الإقليمية و 0.5 مليون طن في المياه الداخلية (الأنهار و البحيرات) و قد ارتفع حجم الإنتاج السمكي من 3 مليون طن إلى حوالي 3.6 مليون طن ، و لقد شكلت كميات الإنتاج عام 2008 حوالي 44% من حجم المخزون السمكي ، و حوالي 63% من الطاقة السمكية المتاحة التي تقدر بنحو 5.7 مليون طن [1]. و قد انعكست زيادة الإنتاج في تحقيق فوائض تصديرية من الأسماك . تتوفر فرص كبيرة للاستثمار السمكي ، يمكن ان تساهم في تحسين أوضاع الأمن الغذائي إذا توفرت وسائل الصيد الحديثة و خدمات التصنيع و التسويق المتطورة .

1-2- مؤشرات تجارة مجموعات السلع الغذائية الرئيسية

لقد تأثرت قيمة التجارة الخارجية العربية من مجموعات السلع الغذائية الرئيسية بارتفاع الأسعار العالمية للسلع الغذائية ، حيث ارتفعت قيمتها من 36.37 مليار دولار عام 2006 إلى 44.28 مليار دولار عام 2007 ، ثم إلى 50.41 مليار دولار عام 2008 بزيادة تقدر بنحو 13.9% ، ثم ارتفعت إلى نحو 50.55 مليار دولار عام 2009 بنسبة قدرت 1% ، و الجدول ادناه يوضح اتجاه قيمة الصادرات و الواردات العربية من مجموعات السلع الغذائية خلال الفترة 2004-2008

جدول(2-6):

تطور إجمالي قيمة الصادرات و الواردات العربية من مجموعات سلغ الغذاء الرئيسية

الوحدة : مليار دولار

	2004	2005	2006	2007	2008
الصادرات	4.8	6.9	9.1	9.5	10.6

[1] نفس المرجع

الواردات	20.5	22.3	27.3	32.7	33

المصدر : من اعداد الباحثة اعتمادا على احصائيات تقرير أوضاع الأمن الغذائي العربي 2008

لقد عرفت قيمة الصادرات العربية ارتفاعا من 9.1 مليار دولار عام 2006 إلى حوالي 9.5 مليار دولار عام 2007 بارتفاع يقدر 4.2% ، إلا أن قيمة الواردات العربية من المجموعات السلعية ارتفع بنحو 19.8% ، حيث ارتفعت قيمتها من 27.28 مليار دولار إلى نحو 32.70 مليار دولار.

و تميزت الواردات من مجموعة الحبوب الرئيسية بارتفاع مستمرا خلال الفترة 2007-2009 حيث ارتفعت الكميات من 57.18 مليون طن عام 2007 إلى نحو 58.77 مليون طن عام 2008 بنسبة زيادة بلغت 2.8% ، ثم إلى نحو 59.18 مليون طن عام 2009 بنسبة زيادة بلغت 1.7% [1].

أما من جانب الصادرات العربية فإن مجموعة الحبوب الغذائية خلال الفترة 2007-2009 قد تراجعت من حوالي 3.3 مليون طن عام 2007 إلى حوالي 2.62 مليون طن عام 2008 اي بنسبة انخفاض قدرها 20.9 % ، بينما في عام 2009 ارتفعت كمية الصادرات إلى نحو 3.35 مليون طن أي بنسبة بلغت نحو 27.9 % و ارتفعت قيمتها إلى نحو 916 مليون دولار بنسبة ارتفاع بلغت 14% [2].

1-3- المؤشرات الاستهلاكية و التغذوية :

1-3-1- المتاح للاستهلاك من مجموعات السلع الغذائية الرئيسية:

يمثل المتاح للاستهلاك في صورته البسيطة حصيلة العملية التجارية للصادرات والواردات مضافاً إليها الإنتاج الكلي من هذه المجموعات الغذائية ، وقد أوضح هذا المؤشر ارتفاع المتاح للاستهلاك بين عامي 2007 و2008 لكافة المجموعات الغذائية الرئيسية فيما عدا مجموعتي البطاطا والسكر المكرر، وشهد المتاح للاستهلاك من المنتجات الحيوانية والسمكية ارتفاعات ملحوظة بين عامي 2007 و 2008 نتيجة زيادة الإنتاج والواردات من هذه المجموعات [3] .

1-3-2- متوسط نصيب الفرد من المتاح للاستهلاك من السلع الغذائية الرئيسية:

[1] تقرير أوضاع الأمن الغذائي العربي 2009 ، مرجع سبق ذكره ، ص15

[2] نفس المرجع ، ص 17

[3] عنان فاطمة فاطمة الزهراء ، مرجع سبق ذكره

يتكون المتاح للاستهلاك من الإنتاج الفعلي مضافا إليه الـواردات و مخـزون أول المـدة و مخصوما منه الصادرات و مخزون آخر المدة ، و يتم حساب متوسط نصـيب الفـرد مـن المتـاح للاستهلاك بالقسمة على تقديرات السكان في العام ،حيث تتزايد معدلات استهلاك الغذاء عادةً متـأثرة بارتفاع معدلات النمو السكاني وتطورات مستويات الدخول وارتفاع مستوى معيشة السكان . و الجدول الموالي يوضح متوسط نصيب الفرد من المتاح للاستهلاك في الوطن العربي :

جدول(2-7):

متوسط نصيب الفرد من المتاح للاستهلاك من المجموعات السلعية الغذائية الرئيسية في الوطن العربي خلال الفترة 2006-2008

المجموعات السلعية	2006	2007	2008	التغير النسبي بين 2007-2006	التغير النسبي بين 2008-2007
الحبوب و الدقيق	334.2	307.3	317.3	8.05-	3.27
القمح و الدقيق	157.6	144.2	149.7	8.50-	3.83
الذرة الشامية	61.4	62.8	62.4	2.26	0.66-
الأرز	30.2	29.5	29.5	2.36-	0.07-
الشعير	51.9	44.7	47.8	13.82-	6.98
الذرة الرفيعة	24.9	24.0	26.0	3.44-	8.12
البقوليات	7.6	6.6	6.8	12.52-	2.52
البطاطس	30.7	28.4	28.6	7.68-	0.92
الخضر	145.5	142.6	145.9	1.99-	2.27
الفاكهة	98.4	94.1	94.0	4.40-	0.11-
السكر المكرر	30.1	31.1	29.8	3.02	3.97-
الزيوت النباتية	16.9	13.0	15.6	23.03-	19.66
اللحوم الحمراء	15.3	15.1	15.2	1.35-	0.68
لحوم الدواجن	10.6	11.3	12.0	6.08	6.11
الألبان و منتجاتها	107.6	105.8	105.8	1.67-	0.08
الأسماك	10.4	9.9	10.4	4.62-	5.75

المصدر: المنظمة العربية للتنمية الزراعية ، الكتاب السنوي للإحصاءات الزراعية العربية، المجلد28، 2008

يتضح من الجدول أعلاه انه بين عامي 2007 و 2008 ارتفاع نصيب الفرد من المجموعات الغذائية الرئيسية المختلفة (القمح ، الذرة...) ، بينما تراجع من السكر المكرر والفاكهة فقط، كما ارتفع نصيب الفرد من الأسماك من حوالي 9.9 كغ عام 2007 إلى حوالي10.4 كغ عام 2008 م [1].

1-3-1- معدلات استهلاك الفرد من مكونات الطاقة والبروتين والدهون:

يتراوح المتوسط اليومي لنصيب الفرد من السعرات الحرارية على المستوى العالمي بين 2358 سعرا في منتصف التسعينات من القرن الماضي إلى نحو 2803 سعرا في نهاية الفترة ذاتها ، و تشير الإحصائيات إلى اتجاه هذا المتوسط نحو الزيادة و يقدر أن يبلغ 2940 سعرا حراريا في عام 2015 ، كما تشير تقارير المنظمة العربية للتنمية الزراعية إلى أن المتوسط اليومي لنصيب الفرد العربي من السعرات الحرارية بلغ نحو 2844 سعراً حرارياً خلال لفترة 2004-2006 مقارنة بنحو 2770 سعراً حرارياً ،أما متوسط نصيب الفرد العربي من البروتين فيقدر بحوالي 79 غرام مقارنة بنحو 76 غرام على المستوى العالمي، و بالنسبة للدهون فانه مقدر بنحو 74 غرام مقارنة ب 78 على المستوى العالمي [2]. و فيما يتعلق بمصادر البروتينات و الدهون فان المستهلك في الوطن العربي يعتمد على المصادر النباتية و خاصة الحبوب و الزيوت و السكر (وهي سلع العجز الغذائي عربيا) لتوفير الجزء الاكبر من احتياجاته اليومية من الطاقة و البروتين و الدهون ، و يتضح أن مصادر الغذاء الحيوانية توفر للمستهلك العربي نحو 15.9 % و 23.8 % و 28.5% من احتياجاته من الطاقة و البروتين و الدهون على التوالي ، أما على المستوى العالمي و حسب بيانات الأغذية و الزراعة للأمم المتحد fao لعام 2007 فان مصادر الغذاء الحيوانية توفر نحو 16.7 % من السعرات الحرارية ، و نحو 38.1 % من البروتين ، و نحو 44.9 % من الدهون .

1-4-مؤشرات الفجوة التجارية والاكتفاء الذاتي من مجموعات السلع الغذائية الرئيسية:

[1] تقرير أوضاع الأمن الغذائي العربي 2008 ، ص 25

[2] تقرير أوضاع الأمن الغذائي العربي 2009، ص 36

تشير قيمة الفجوة الغذائية إلى الفرق بين قيمة الواردات و قيمة الصادرات من المجموعات السلعية الغذائية المختلفة ، بينما تشير معدلات الاكتفاء الذاتي من مجموعات السلع الغذائية إلى مساهمة إجمالي الإنتاج من تلك السلع في المتاح للاستهلاك منها .

1-4-1- مؤشرات الفجوة التجارية للسلع الغذائية الرئيسية:

شهدت قيمة الفجوة التجارية الكلية من مجموعات السلع الغذائية الرئيسية استقرارا نسبيا بين عامي 2005-2006 عند حوالي 18.1 مليار دولار ، و مع بداية أزمة الغذاء و ارتفاع الأسعار العالمية لسلع الغذاء ارتفعت قيمة هذه الفجوة لتصل إلى نحو 23.2 مليار دولار عام 2007 [1] ، و في عام 2008 وصلت إلى نحو 29.86 مليار دولار، ثم تراجعت قليلا إلى نحو 27.54 مليار دولار عام 2009 بانخفاض نسبي قدر بنحو 7.8% عما كانت عليه عام 2008 [2] . و الجدول ادناه يوضح نسبة مساهمة بعض السلع الغذائية الرئيسية من القيمة الإجمالية للفجوة الغذائية عام 2009 .

جدول (2-8) :

التوزيع النسبي لمساهمة بعض مجموعات السلع الغذائية من القيمة الإجمالية للفجوة التجارية لمجموعات سلع الغذاء الرئيسية في الوطن العربي عام 2009

مجموعات السلع الغذائية	النسبة (%)
مجموعة الحبوب	53.0
الألبان و منتجاته	14.9
اللحوم	10.7
السكر المكرر	9.5
البطاطس و البقوليات	1.9
الزيوت النباتية	1.3

المصدر : من اعداد الباحثة بالاعتماد على بيانات تقرير أوضاع الأمن الغذائي 2009

[1] تقرير أوضاع الأمن الغذائي العربي 2007، ص 44

[2] تقرير أوضاع الأمن الغذائي العربي 2009، ص 37

تشير تقديرات منظمة الأغذية و الزراعة الدولية (الفاو) إلى ارتفاع متوقع لأسعار الغذائية العالمية خلال العقد القادم و بنسب متفاوتة ، و ذلك في ضوء استمرار النمو السكاني المرتفع ، و تحسن الأوضاع المعيشية في دول ذات الكثافة السكانية ، و التغيرات المناخية ، و تباطئ النمو . أما في الدول العربية فان استيراد الأغذية يتزايد منذ منتصف سبعينات القرن الماضي ، و إذا استمرت معدلات الزيادة هذه فمن المتوقع أن تصل قيمة الفجوة إلى حوالي 44 مليار دولار في عام 2020 [1]، و 71 مليار دولار عام 2030 أي أربعة أضعاف ما هي عليه الآن،وما يعادل ستة أضعاف ما كانت عليه في بداية التسعينات (11مليار دولار) وهذا التزايد نتيجة الزيادة السكانية المضطردة المتوقعة حيث يقدر أن يصل عدد سكان الوطن العربي إلى حوالي545 مليون نسمة في عام2020 أي بزيادة 58.2 % عن التعداد الحالي إضافة للزيادات المتوقعة في أسعار الغذاء في الأسواق العالمية ، و الشكل التالي يوضح تطور الفجوة الغذائية في البلدان العربية :

شكل(2-1) :

تطور الفجوة الغذائية في الدول العربية

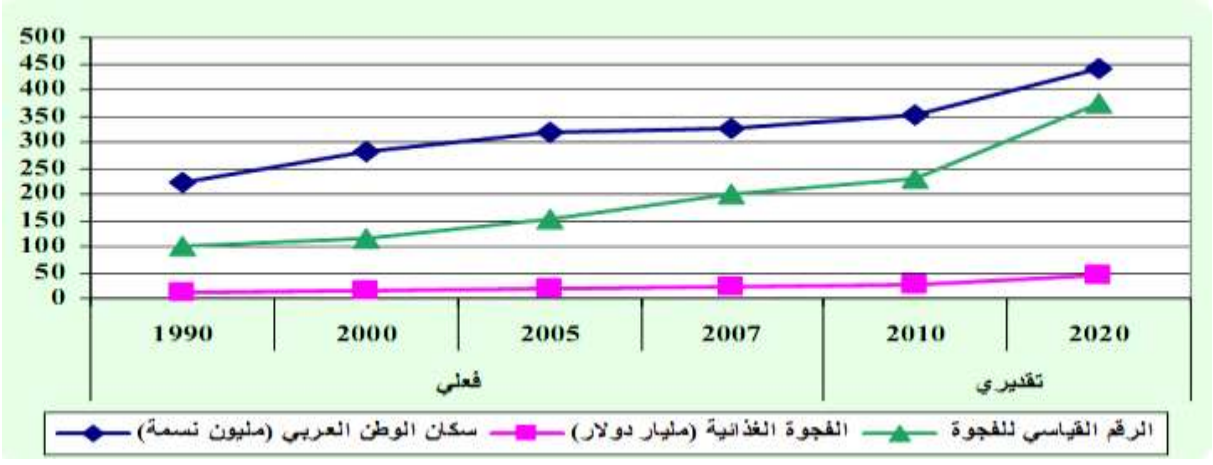

المصدر: تقديرات المنظمة العربية للتنمية الزراعية 2008

[1] انظر الموقع : http://www.amf.org.ae/ar/jointrep

و لتقليص الفجوة المتوقعة فان الأمر يتطلب تحقيق نسب أعلى في معدلات الإنتاج لتلبية الطلب المتزايد على الأغذية، إضافة إلى التوسع في تنفيذ المشروعات الزراعية في الدول العربية .

1-4-2- معدلات الاكتفاء الذاتي من مجموعات السلع الغذائية الرئيسية:

على الرغم مما يحققه الوطن العربي من درجات عالية من الاكتفاء الذاتي في العديد من السلع الغذائية ، و على الرغم مما يحققه البعض منها من فوائض تصديرية ، إلا أن إنتاج الوطن العربي من الحبوب و البذور الزيتية و السكر يقل كثيرا عن حجم الاحتياجات الاستهلاكية ، و لذلك تتدنى معدلات الاكتفاء الذاتي منها على المستوى العام بالوطن العربي . وتتفاوت درجات الاكتفاء الذاتي فيما بين السلع الرئيسية في الوطن ولهذا يمكن تقسيم مجموعات سلع الغذاء الرئيسية إلى ثلاث مجموعات وفقاً لمستوى الاكتفاء الذاتي و الخاصة بعام 2008 على النحو التالي [1] :

أ- مجموعات تحقق معدلات اكتفاء ذاتي كاملة أو مرتفعة، وتشمل مجموعات الأسماك والخضر والبطاطس(البطاطا) والفاكهة، وتحقق هذه المجموعات مستويات من الاكتفاء الذاتي تصل إلى 104.2 % الأسماك ، الخضر 102 % ، 99.8 % البطاطس ، 96.4 % الفاكهة ؛

ب-مجموعات تحقق معدلات اكتفاء ذاتي متوسطة، وتشمل مجموعات المنتجات الحيوانية من اللحوم الحمراء ولحوم الدواجن ومجموعة الألبان ومنتجاتها، وتحقق معدلات اكتفاء ذاتي تقدر بنحو 83.2 % ، 75 % ، 69.1 % ، لكل منها على الترتيب؛

ت- مجموعات تحقق معدلات اكتفاء ذاتي منخفضة، وتشمل مجموعات البقوليات، والحبوب، والسكر المكرر، والزيوت النباتية، وتحقق هذه المجموعات معدلات للاكتفاء الذاتي تقدر بنحو 61.6 %، 52.3 % ، 30.2 % ، 30.3 %، لكل منها على الترتيب .

2- العراقيل التي تجابه مسار الأمن الغذائي:

تحظى الدول العربية بموارد طبيعية متنوعة، وتشكل الموارد الأرضية من حيث الكم والخواص الطبيعية والكيماوية عنصرا هاما وأساسيا لإحداث التنمية الزراعية، فمساحة الدول العربية أكبر من مساحة الولايات المتحدة الأمريكية وهذه المساحة الشاسعة توفر للدول العربية تنوعا مناخيا

[1] عنان فاطمة الزهراء، مرجع سبق ذكره

وجغرافيا و هي سمات مهمة تسمح بوجود زراعة تحقق الوفرة المطلوبة. لكن تمثل نسبة الأراضي الزراعية ذات الطاقة الإنتاجية المستغلة محدودة جدا [1].

وتجابه الدول العربية في الظرف الحالي تحديات بالغة الخطورة والمتمثلة في العجز المتزايد في الغذاء، لاعتماد المستمر على الاستيراد لتغطية احتياجات مواطنيها من السلع الغذائية الأساسية، مما أدى إلى تفاقم قيمة الفجوة الغذائية ، وعلى هذا الأساس فالمشكلة الغذائية هي مشكلة أمن غذائي عربي ذات أبعاد اقتصادية واجتماعية وسياسية، أي أضحت جزء من الأمن القومي.

و تمثلت العوامل المسئولة عن العجز الغذائي في البلاد العربية في ارتفاع الاستهلاك من السلع الغذائية بمعدلات تفوق معدلات الزيادة في الإنتاج المحلي من الغذاء وهو العامل الأساسي ،أما العامل الثاني هو تدني معدلات النمو في الإنتاج المحلي من الغذاء الناجم عن التخلف النسبي للقطاع الزراعي في البلدان العربية.

2-1- المعوقات المتعلقة بالأراضي الزراعية :

تبلغ المساحة الجغرافية للأراضي العربية 1406 مليون هكتار ، منها نسبة 5% فقط أراض مزروعة أي ما يعادل 69.5 مليون هكتار ، و هي تمثل 35% من الأراضي القابلة للزراعة أي أن 65% من الأراضي القابلة للزراعة غير مستغلة ، و مع تزايد عدد السكان ينخفض نصيب الفرد من الأراضي المزروعة ، كما ينخفض حجم الحيازة الزراعية مما يؤثر بشكل سلبي في إمكانية استخدام الآلات الزراعية الحديثة و من ثم تنخفض إنتاجية الأرض المزروعة [2] .

كما تعاني الأراضي العربية من ارتفاع ملوحة التربة في الأراضي المروية وذلك نظرا لطبيعة المناخ الحار صيفا، ونتيجة لارتفاع مستوى الماء الأراضي وتركز الأملاح في سطح التربة،مما يؤدي إلى انخفاض مردود وحدة المساحة وتقلص الرقعة الزراعية، وانخفاض في نسبة التكثيف الزراعي، وتتركز المناطق المصابة بالملوحة، بالخصوص،في العراق إذ حوالي 75% من أراضيها المروية

[1] د.كمال حمدي أبو الخير،إستراتيجية التنمية الزراعية،مكتبة عين شمس 1997 ص 193

[2] **د. رانية ثابت الدروبي** ، "واقع الأمن الغذائي العربي و تغيراته المحتملة في ضوء المتغيرات الاقتصادية الدولية" ، مجلة جامعة دمشق للعلوم الاقتصادية-المجلد 24- العدد الأول ، 2008، ص300

تتعرض بدرجة متفاوتة للملوحة، حيث تقدر مساحة الأراضي المملحة نحو 2.25 مليون هكتـــار،أكثر من10% منها ذات ملوحة مرتفعة و70% منها متوسطة الملوحة ' وتأثرت أيضـــا أراضـــي مصـــر بالتملح بنسبة 32% من أراضي الدلتا [1] .

تمثل كذلك مشكلة التصحر عقبة أخرى للموارد الأرضية حيث تعتبر هذه المشكلة عويصة في الدول العربية في ظل الظروف المناخية الجافة وشبه الجافة ، وقد زادت الآثار السلبية لهذه الظاهرة خلال العقدين الأخيرين بسبب توسع النسيج الحضري على حساب الأراضي الزراعية ، مما يجعل مساحة الأراضي الزراعية تنخفض إلى نحو 5% من مساحة اليابسة الكلية للدول العربية ، وغياب ضوابط صيانة وحماية التربة ، وترجع مشكلة التصحر إلى عدة عوامل أهمها:

- انخفاض مستويات استغلال مصادر المياه السطحية ؛
- تدني إنتاجية المراعي والغابات ؛
- تدني خصوبة التربة في الأراضي الجافة و في تركيبتها ؛
- و أيضا زيادة الانجراف والتعرية المستمرة وزحف الرمال على الأراضي الزراعية .

كما تقدر مساحة الأراضي المهددة بالتصحر بحوالي 3.6 مليون كم^2 أي بنسبة 25% من المساحة الإجمالية للدول العربية [2] .

و قد أدركت الدول العربية بخطورة ظاهرة التصحر، فعمدت إلى تنفيذ عدد من مشـــروعات التنمية في المناطق الجافة وشبه الجافة بغية تحقيق التنمية المستدامة؛ و أيضا استصـــلاح الأراضـــي والمراعي الطبيعية والغابات ، وقامت أيضا بتطبيق الدراسات العلمية والمسح البيئي لتقـــدير الطاقـــة الحيوية للأراضي ومراقبة التصحر، وتطوير محطات الأرصاد الجوية، وترشيد الرعـــي واســـتخدام الموارد المائية، ونشر الوعي البيئي، وكلها يصب في سبيل معالجة مشكلة التصحر.

2-2- المعوقات المتعلقة بالموارد المائية:

[1] **سالم توفيق النجفي**، "المحددات الراهنة و إشكالية المستقبل "، مجلة شؤون اقتصادية عربية ، العدد 88 ، ص 121

[2] انظر الموقع : http://www.amf.org.ae/ar/jointrep

كما هو الحال بالنسبة لمورد الأرض، يعاني مورد الماء من العجز في تلبية الحاجات المطلوبة إذ أن الدول العربية تعاني بوجه عام من قصور حاد في مواردها المائية المتاحة نظرا لتساقط الأمطار المتذبذب ووقوع أغلب المناطق في الأقاليم الجافة وشبه الجافة، بالإضافة إلى الارتفاع المستمر في نسبة السحب من مخزون المياه بسبب نمو عدد السكان والنسيج الحضري في الدول العربية.

فالكمية المتاحة من المياه في الوطن العربي تصل إلى 0.48 % من الكميات المتاحة على المستوى العالمي ، و يستخدم منها نحو 71% ، في حين تصل نسبة الاستخدام على المستوى العالمي 6.3% ، و تبلغ نسبة المياه المستخدمة في الزراعة على مستوى الوطن العربي قرابة 86% من المياه المتاحة ، أي أن الزراعة تحتل المرتبة الأولى في استهلاك المياه [1]، حيث تقدر المساحة المزروعة بواسطة الري في الدول العربية حوالي 10 مليون هكتار يستخدم في ريها حولي 162 مليار م^3 ، و تقدر كذلك المياه السطحية و الجوفية المتجددة سنويا و غير المستغلة بحوالي 176 مليار م^3 نظرا لضعف كفاءة الري [2]، أما المستعملة في الزراعة نحو 169 مليار م^3 سنويا يستعمل نحو 87% في الري السطحي التقليدي الذي ينعت بالهدر والتبذير في استعمال المياه. كما يقدر اجمالي المخزون المائي الجوفي* في الدول العربية نحو7.734 مليارم^3، علما بأن معدل تجدده السنوي غير محدد بشكل نهائي، وهو يختلف كثيرا من إقليم إلى آخر.و يبلغ حجم مياه التغذية الجوفية لهذا المخزون سنويا بنحو 42 مليار م^3، ويقع نحو 40.5%منها في إقليم المغرب العربي. ويقدر إجمالي الموارد المائية غير التقليدية والمتمثلة في تحلية مياه البحر والصرف الزراعي المتاحة بنحو 13.4 مليارم^3 سنويا في المتوسط منها 5 مليارم^3 ناجمة عن إعادة استعمال مياه الصرف الزراعي [3].

يتوقع أن يبلغ العجز المائي حوالي 369 مليار م^3 في عام 2020 ، أي حوالي ضعفي الكميات المستغلة حاليا في الزراعة ، و يمثل العجز المائي للأغراض الزراعية أزمة حقيقية تواجه تحقيق الأمن الغذائي العربي ، و في ضوء الاحتياجات المتزايدة للتوسع في الزراعة المروية لتحقيق الأمن

[1] **د. رانية ثابت الدروبي** ، مرجع سبق ذكره ، ص 301

[2] المحور العاشر ، الأمن الغذائي في الدول العربية ، ص 185

* تشمل المياه الجوفية عن المياه المتجددة و التي تتم تغذيتها من خلال الأمطار أو التسربات الناتجة عن جريان السيول و الأنهار. و المياه غير المتجددة تقع في الأعماق و متواجدة في مناطق صحراوية بوجه عام.

[3] جميلة لرقام ، مرجع سبق ذكره ، ص 137

الغذائي و النمو السكاني المتسارع و تنشيط الصادرات الزراعية ، فانه من المتوقع أن يرتفع الطلب على المياه لكافة الاستخدامات إلى حوالي 436 مليار م^3 ، و أن يبلغ حجم الطلب على المياه للأغراض الزراعية حوالي 378 مليار م3 في عام 2030 [1] .

2-3- المعوقات المتعلقة بالموارد البشرية:

قدر معدل نمو السكان في الوطن العربي 2.73% مقابل 1.3% في الدول المتقدمة ، أما بالنسبة لسكان الريف فقد تزايد عددهم ، في حين تراجعت نسبة الريفيين إلى إجمالي عدد السكان و ذلك لعدة أسباب من أهمها : الهجرة من الريف إلى المدن بسبب ضعف مستوى الخدمات الأساسية في الريف ، و ضعف فرص العمل بسبب تركز معظم مشاريع التنمية في المناطق الحضرية ، و قد انعكست مشكلة الهجرة من الريف إلى المدينة بشكل سلبي على عدد العاملين في الزراعة ، في حين تشكل القوى العاملة الزراعية التي تضم شريحة السكان الزراعيين الذين تتراوح أعمارهم بين 15-65 سنة في الدول العربية حوالي 52% من إجمالي السكان الزراعيين الذين بلغ عددهم حوالي 88 مليون نسمة ، و حوالي 25% من إجمالي القوى العاملة في كافة القطاعات البالغ عددهم 99 مليون نسمة عام 2007 [2]. وهذا يعني أن هناك عمالة زراعية منتجة اقتصاديا وأخرى عاطلة وغير مساهمة في عمليات النشاط الزراعي.وتشير الإحصاءات[3] إلى أن عدد العاطلين عن العمل في القطاع الزراعي يقدر نحو 48 مليون عامل ويدل هذا على مدى خطورة البطالة كونها مشكلة عويصة ذات أبعاد اقتصادية واجتماعية.

ومن المشاكل الصعبة المتصلة بالعمالة الزراعية هي انخفاض مستوى إنتاجية العامل مما يؤدي إلى تدني مستوى الإنتاج الوطني وعدم تلبية الحاجات الغذائية للسكان وبالتالي تضطر تلك الدول إلى استيراد الغذاء من الخارج. و تتباين **إنتاجية العامل الزراعي**[4] بين الدول العربية فترجع أسباب تدني الإنتاجية إلى ضعف مستوى التعليم والرعاية الصحية والاجتماعية والضعف النسبي للاستثمار

[1] المحور العاشر ، الأمن الغذائي في الدول العربية ، مرجع سابق ، ص186

[2] نفس المرجع

[3] التقرير الاقتصادي العربي الموحد لعام 2004م ص 43

[4] **إنتاجية العامل الزراعي** = متوسط قيمة الناتج الزراعي / عدد العاملين الزراعيين

في الزراعة وعدم توفر الهياكل القاعدية ، بالإضافة إلى الخلل في السياسات الزراعية والسياسات السعرية.

و ثمة مشكلة أساسية أخرى تتمثل في تدني مستوى **كفاءة العمالة الزراعية** [1] وضعف الكفاءة الفنية لدى بعض الأجهزة التي تقوم على اختيار الأصناف الملائمة من التقنيات الزراعية ، وهناك نقص واضح في الإطارات وعدم الاستفادة من خريجي المعاهد الفلاحية في بعض الدول العربية والتي يمكن أن ترتقي إلى مستوى التحديث التقني الزراعي.ضف إلى ذلك عدم توفر المؤسسات التي تقدم وسائل التدريب المهني والتي تنعكس في ضعف المستويات المهنية لمعظم العمالة الزراعية ونقص خبرتها في التأقلم مع الأساليب الزراعية المتطورة و ذلك بسبب عدم حصولها على فرص التعليم والتدريب الزراعي وغياب الإرشاد الزراعي الفعال وانتشار الأمية.

2-4- المعوقات التكنولوجية :

تعد الإنتاجية مقياسا لمعرفة تطور كفاءة استغلال الأراضي و تظهر ملامح التخلف التكنولوجي في مستوى الإنتاج و الإنتاجية للوطن العربي ، و قد ساهمت عدة عوامل تخص الجانب التكنولوجي في تخلف القطاع الزراعي أهمها [2] :

- تخلف البحث في مجالات تحسين البذور و السلالات و نقل التكنولوجيا المناسبة للاستفادة من السلالات العالية الإنتاجية و يرجع هذا التخلف في مراكز مؤسسات البحوث الزراعية و الإرشاد الزراعي التي تكوّن الكوادر المتخصصة ، بالإضافة إلى غياب التنسيق بين مؤسسات البحوث العلمية الزراعية و مؤسسات الإرشاد الزراعي ؛
- انخفاض معدل استخدام الأسمدة بكل أنواعها ، الآزوتية و الفوسفاتية و البوتاسية مقارنة بالمتوسط العالمي و متوسط أوروبا و أمريكا الشمالية ، بالإضافة إلى النقص الكمي في استخدام الأسمدة فهي لا تتوافر بالكميات و الأنواع اللازم استخدامها في المواعيد المناسبة لنقص طاقات التخزين أو بسبب نقص الإرشاد الفني ؛

[1] **الكفاءة الاقتصادية الزراعية** = نسبة الناتج الزراعي من الناتج المحلي الإجمالي/ نسبة القوى العاملة بالزراعة.

[2] **زهية زيدان** ، "واقع و تحديات الأمن الغذائي في العالم العربي " ، مذكر ماجستير ، كلية العلوم الاقتصادية و علوم التسيير ، جامعة الجزائر، 2001 ، ص 57-60

- ضعف التصنيع حيث لا تملك الدول العربية قاعدة صناعية كافية تمكنها من توفير المستلزمات الأساسية للإنتاج كالجرارات و الحاصدات أو الأسمدة الكيماوية و المبيدات مما يستدعي توفيرها من الخارج و بالتالي تضخم فاتورة الاستيراد لغلاء مدخلات الإنتاج و معداته.

كما تمثل التكنولوجيا الزراعية مجموعة من الوسائل التقنية التي يتم الاستفادة منها في عمليات الإنتاج الزراعي من أجل الارتقاء بالإنتاج إلى مستوى عال من الكفاءة من حيث كمية ونوعية المنتجات الزراعية وتضم: العتاد الفلاحي ، والأسمدة ، المبيدات والبذور المحسنة للنباتات والأصناف الجيدة من الحيوانات مع التأكيد على خبرة الفلاح في التعامل مع هذه الأنواع من التكنولوجيا الزراعية ومع الموارد الطبيعية والبيئية بصفة عقلانية ، فالتكنولوجيا هي الأداة الفعالة المتاحة لرفع إنتاجية الموارد الطبيعية وأيضا للحفاظ على هذه الموارد وحماية البيئة.

حيث أصبح استخدام التكنولوجيا في القطاع الزراعي هام جدا تسعى الدول الحصول على التكنولوجيا سواء عن طريق استيراده أو توفره محليا من خلال مراكز البحوث والمصانع الوطنية المتعلقة بتطوير الإنتاج الزراعي . ويعد نقل التكنولوجيا من الدول المتقدمة عنصرا أساسيا خاصة عندما يتم تأقلمه و اختياره بما يتماشى والظروف المحلية .

المبحث الثالث : التنمية الزراعية المستدامة إستراتيجية لتحقيق الأمن الغذائي

تعد قضايا التنمية الزراعية و الأمن الغذائي بأبعادها السياسية و الاقتصادية و الاجتماعية من أبرز الأمور التي تلقى اهتماما واسعا على كافة المستويات العربية و الإقليمية و العالمية ، وفي هذا الإطار فقد تصدرت قضية التنمية الزراعية المستدامة و الأمن الغذائي العربي اهتمامات كبيرة في بداية الألفية الثالثة نظرا للدور المحوري الذي يلعبه الملف الزراعي في التفاعل مع التطورات الإقليمية و الدولية المتلاحقة . و برزت أهمية التصدي لكافة المعوقات البيئية و الفنية و الاقتصادية و التنظيمية التي تقف أمام مسيرة التنمية الزراعية و الأمن الغذائي في الوطن العربي ، وذلك بما يهيئ إمكانية تعبئة الطاقات و الموارد العربية لزيادة الإنتاج الغذائي العربي و التحقق من سلامة الغذاء في

ظل التنافسية الدولية ، و الارتقاء بمعدلات التجارة الزراعية البينية ، تحقيقا لغايات التنمية الزراعية المستدامة في إطار التكامل الزراعي العربي .

1- التنمية الزراعية المستدامة :المفهوم و الأهداف

1-1- مفهوم التنمية الزراعية المستدامة :

أن تحديد مفهوم التنمية الزراعية المستدامة توقف على عدة معايير ايكولوجية ، اقتصادية ، اجتماعية و ثقافية و التي تتجسد أبعاد الاستدامة للتنمية . و على هذا الأساس هناك من يشير إلى أن مفهوم التنمية الزراعية المستدامة إلى إدارة و صيانة الموارد الطبيعية الأساسية بطريقة تضمن تحقيق المتطلبات الإنسانية الحالية و المستقبلية ، ومن منظور أشمل فهي العملية التي يتم عبرها [1]:

- ضمان مقابلة المتطلبات الغذائية الأساسية للأجيال الحالية و المستقبلية مع إنتاج و توفير منتجات زراعية أخرى ؛
- توفير فرص عمل مستمر و دخل كاف بما يضمن بيئة عمل و حياة كريمة لكل المرتبطين بالإنتاج الزراعي ؛
- حفظ و صيانة القدرات الإنتاجية لقاعدة الموارد الطبيعية و الموارد المتجددة من غير الإخلال بالدورات الايكولوجية الأساسية و التوازن الطبيعي و تدمير الموروثات الاجتماعية و الثقافية للمجتمعات الريفية و التلوث البيئي .
- تقليل هشاشة القطاع الزراعي للعوامل الطبيعية و الاقتصادية السيئة و المخاطر الأخرى و ذلك لتقليل الآثار السالبة و من ثم دعم و تنمية الاعتماد على الذات .

بينما نجد من جانب آخر هناك من يرى أن التنمية الزراعية المستدامة هي عبارة عن مجموعة السياسات و الإجراءات التي تقدّم لتغيير بنيان و هيكل القطاع الزراعي ، بما يؤدي إلى تحقيق الاستخدام الأمثل للموارد الزراعية و تحقيق زيادة في الإنتاج و الإنتاجية ، بهدف رفع معدل الزيادة في الدخل القومي و تحقيق مستوى معيشة مرتفعة لأفراد المجتمع عبر الأجيال المختلفة دون الإضرار بالبيئة ، بما يعني تحقيق الكفاءة الاقتصادية في إطار العدالة بين الأجيال و داخل الجيل نفسه [2].

[1] التقرير السنوي للتنمية الزراعية في الوطن العربي عام 2007 ، ص38

[2] د. فوزية غربي، مرجع سبق ذكره، ص60

كما ارتبطت التنمية الزراعية و الريفية المستدامة باستدامة السلسلة الغذائية بدءا من المنتجين حتى المستهلكين، مع جميع الخطوات و التفاعلات المتعلقة بالإمدادات، المدخلات و التسويق فضلا عن إنتاج المواد الأولية ، و استدامة استخدام الأراضي و الموارد المائية في الوقت و المكان المناسبين [1].

ضف إلى ذلك فالتنمية الزراعية الريفية المستدامة هي زيادة إنتاج الأغذية بطريقة مستدامة و تعزيز الأمن الغذائي ، و يشمل ذلك مبادرات تثقيفية ، و استخدام الحوافز الاقتصادية ، و استحداث تكنولوجيات ملائمة و جديدة ، مما يضمن استقرار إمدادات الطعام الكافي تغذويا ووصول الفئات الضعيفة إلى تلك الإمدادات ، و الإنتاج للأسواق ، و توليد فرص العمل و الدخل لتخفيف من حدة الفقر ، و إدارة الموارد الطبيعية و حماية البيئة [2] .

تأسيسا على ما تقدم فان التنمية الزراعية و الريفية تتسم بالاستدامة عندما تكون : سليمة من الناحية الايكولوجية و قابلة للتطبيق من الناحية الاقتصادية و عادلة من الناحية الاجتماعية و مناسبة من الناحية الثقافية ، و أن تكون إنسانية تعتمد على نهج علمي شامل ، و يعني ذلك انه لابد أن تلبي الاحتياجات الغذائية بطريقة مستدامة للأجيال الحالية و القادمة و أن توفر فرص عمل مستدامة و لائقة و أن تحافظ على القدرات الإنتاجية التجديدية لقاعدة الموارد الطبيعية ، وهي بذلك تعالج قطاعات متعددة لا تشمل الزراعة فحسب بل المياه و الطاقة و الصحة و التنوع البيولوجي .

1-2- معايير الفاو للاستدامة الزراعية :

وضعت منظمة الأغذية و الزراعة FAO سبعة معايير للاستدامة الزراعية هي [3]:

- **العدالة :** مساعدة الدول و المجموعات الأكثر فقرا لتبني أساليب زراعية مستدامة لأن المزارعين في الدول الفقيرة ليس لهم الخيار سوى الاستخدام المكثف و غير العقلاني للأراضي من أجل تلبية احتياجاتهم الرئيسية من الغذاء مما يدخلهم في حلقة مفرغة من خلال الفقر و البيئة ؛

[1] منظمة الأغذية و الزراعة، لجنة الزراعة الدورة 19 ، التنمية الزراعية و الريفية المستدامة و التطبيقات الزراعية الجيدة ، 2005

[2] مؤتمر الأمم المتحدة للبيئة و التنمية ، جدول أعمال القرن 21 ، الفصل 14 ، النهوض بالزراعة و التنمية الريفية المستدامة ، ريو دي جانيرو ، 1992 ، ص 185 .

[3] **شتوح وليد** ، "الزراعة المستدامة: الخيار الاستراتيجي لتحقيق الأمن الغذائي في الدول النامية "، ملتقى دولي حول الإنتاج الزراعي و رهان الأمن الغذائي ،24- 25 / 11 / 2010 ، عنابة

- **المرونة** : قدرة النظام الزراعي في المحافظة على بنيته و نماذج سلوكه في مواجهة الاضطرابات الخارجية و الغير متوقعة كالفيضانات و انجراف التربة و التصحر ؛
- **الكفاءة في استخدام الموارد** : تحقيق أكبر قدر ممكن من القيمة و الفوائد نتيجة استخدام أحد الموارد (الماء، التربة) باستعمال مجموعة من السياسات و الآليات الهادفة لتحقيق الكفاءة كالأسعار و الضرائب و آليات المراقبة المالية الأخرى كتقدير التكاليف ؛
- تحقيق متطلبات التغذية الأساسية للأجيال الحاضرة و المستقبلية من الناحية الكمية و النوعية و توفير عدد من المنتجات الزراعية الأخرى : يجب الاعتماد على طرق الزراعة المستدامة من استخدام طرق الري الفعالة و التي تزود النبات بما يحتاجه فقط من الماء دون إسراف كطريقة الري بالتنقيط * ، و الاعتماد على أساليب الزراعة العضوية و الصونية و ذلك من أجل نقل تربة و أرض قادرة على مواكبة حاجات الأجيال القادمة من منتجات زراعية لازمة لغذاء الإنسان ؛
- توفير فرص العمل الدائمة و الدخل الكافي و مستوى المعيشة و العمل الملائم لجميع من يعمل بالإنتاج الزراعي : لا يجب على الزراعة أن تبقى عمل موسمي ذات الدخل الضعيف الذي لا يلبي الحاجيات الأساسية للعاملين فيها بل يجب أن تتماثل مع نمو إنتاجها و ارتفاع تجارتها في الأسواق الدولية ، إذ أنها الآن أصبحت تعتمد على اليد العاملة الماهرة ذات الأجر العالي نتيجة استخدامها لتقنيات جديدة و متطورة في الري و الزراعة و الرش و الحصاد و حتى في التسويق الذي أصبح من الضروريات لنجاح العمل الزراعي ؛
- المحافظة على تعزيز القدرة الإنتاجية : يجب المحافظة على قاعدة الموارد الطبيعية بشكل عام و أيضا طاقة التجدد و الاستيعاب لدى الموارد المتجددة من خلال عدم الإخلال بالتوازنات البيئية أو التسبب في تلوثها ؛

* الري بالتنقيط طريقة للسقي يتم فيها توزيع مياه الري بواسطة شبكة كثيفة من الأنابيب مباشرة إلى منطقة الجذور على شكل غزارات قليلة تخرج من ثقوب صغيرة ، نقاط مثبتة على طوح الدرجات الدنيا من الأنابيب (أنابيب السقاية) بهدف الحفاظ على المستوى الأمثل لرطوبة التربة.

- تخفيض حساسية القطاع الزراعي للعوامل الطبيعية و الاجتماعية ، الاقتصادية و المخاطر الأخرى و تعزيز الاعتماد على الذات : يجب على القطاع الزراعي أن يصبح قادرا على الأقل تحييد المتغيرات الخارجية التي تؤثر على نموه و استمراره خاصة مع ظهور تحديات محلية و عالمية جديدة و أكثر خطورة كالنمو الديمغرافي الهائل و ظاهرة التغيرات المناخية التي أصبحت تهدد مساحات كبيرة من الأراضي الزراعية ، إضافة إلى انخفاض الموارد المائية نتيجة ارتفاع درجة حرارة الأرض .

1-3- أهداف التنمية الزراعية المستدامة :

يمكن حصر أهم أهداف التنمية الزراعية المستدامة في ما يلي [1]:

- تحقيق الأمن الغذائي و تأسيس الحق في غذاء صحي و متوازن ؛
- المساهمة في التنمية الاقتصادية ، و هذا من خلال:
  - الإسهام الإنتاجي أي مقدار ما تضيفه الزراعة إلى الدخل الوطني من خلال زيادة الإنتاج الزراعي
  - الإسهام السوقي أي ما تقدمه الزراعة من فرص للتنمية في قطاعات الاقتصاد الوطني
  - الإسهام ألموردي و ذلك من خلال ما تقدمه الزراعة من موارد اقتصادية يمكن تسخيرها لاستخدامات القطاعات الأخرى خاصة مورد العمل و راس المال
- توفير النقد الأجنبي من خلال زيادة الصادرات الزراعية ؛
- تخطيط مستقبلي لتلبية احتياجات السكان ، بما في ذلك الأجيال اللاحقة ؛
- المحافظة على الموارد المائية : و ذلك على النحو التالي :
  - زيادة إنتاجية مياه الري
  - مواجهة جوانب الهدر و الضياع المنتجة نحو الأغراض الزراعية
  - مواجهة كل أنواع الاستخدامات الغير رشيدة للموارد المائية في مجال الزراعة
  - سياسة التعاون الإقليمي و المحلي فيما يتعلق بتأمين و زيادة الموارد المائية الزراعية

[1] السيدة إبراهيم مصطفى و آخرون ، اقتصاديات الموارد و البيئة ، الدار الجامعية ، الإسكندرية ، 2007 ، ص225

- المحافظة على الموارد الطبيعية : إن معظم التحديات الهامة للبيئة في الدول النامية في العقود القادمة سوف تكون بسبب الفقر و سوف تشمل هذه التحديات على مخـــاطر الصـــحة و أهـــم المخاطر البيئية هي :
  - تلوث المياه و ندرتها ، و تلوث الهواء ؛
  - الملوثات الصلبة و المخلفات الخطرة ؛
  - التدهور الحاد للتربة و خصوبتها بسبب الاستعمال المكثف لهـــا و مختلـــف المـــواد الكيمائية و الأسمدة المستعملة فيها ؛
  - فقدان التنوع البيولوجي ، و تغيرات الغلاف الجوي .

كل هذه الآثار مجتمعة جاءت بسبب الاستعمال المكثف للأراضي و مختلف التقنيات الحديثة و الأسمدة الكيميائية و لعل أهمية الزراعة المستدامة كبديل عن الزراعة المكثفة تكمن فـــي الحـــد أو التقليل من آثار هذه الأخيرة على اعتبار التنمية الزراعية المستدامة تحمي و تصون قاعـــدة المـــوارد الطبيعية لتلبية احتياجات المستقبل .

1-4-أسباب الاهتمام بالتنمية الزراعية المستدامة :

هناك العديد من الأسباب و الدوافع التي جعلت العالم يهتم بالتنمية الزراعية المستدامة التي كانت محددة بعدة تهديدات أهمها :

❖ **التهديدات البيئية** [1] :

- ندرة المياه : مثلا تقدر المياه في البلدان العربية بنحو 277 مليار $م^3$ سنويا ، منها 43% من مصادر داخلية و 57 % مصادر خارجية و هو الأمر الذي يعرض بعض البلدان العربية إلى مخاطر كبيرة في المرحلة القادمة ، و قد دفع هذا الواقع البعض إلى استنزاف مصادر المياه الجوفية ؛
- التغيرات المناخية : و خاصة الاحتباس الحراري و انبعاث غاز ثاني أكسيد الكربون Co_2 و التي لها آثار وخيمة على التوازن البيئي ؛

[1] تقرير التنمية الإنسانية العربية لعام 2009 ، تحديات امن الإنسان في البلدان العربية ، برنامج الأمم المتحدة الإنمائي ، المكتب الإقليمي للدول العربية ، كركي للنشر ، بيروت ، العدد5 ، ط1 ، 2009 ، ص 3-4

-تدهور الأراضي بسبب الزراعة غير المستدامة و تعود أسباب تفاقم هذا التدهور إلى تصميم المزارعين على تحقيق أقصى قدر من الإنتاجية ، و التي تشمل المحاصيل المزروعة في المناطق ذات مخاطر جفاف عالية ، تقصير دورات المحاصيل و الحد من فترات راحة الأراضي ، و عدم استخدام الأسمدة بعد الحصاد استخداما كافيا ، و عدم تناوب المحاصيل ، الإفراط في التربية و الرعي مع ضغط الماشية على التربة و الغطاء النباتي ؛

- ارتفاع نسبة التلوث الجوي و البري و البحري ؛

-الكوارث الطبيعية المختلفة مثل الزلازل و الفيضانات و التصحر و تأثيرها على المنتجات الزراعية و الكوارث الناتجة عن الصراعات السياسية .

❖ **التهديدات الاجتماعية** [1] :

- الضغوط السكانية حيث يقدر للبلدان العربية أن يصل عددها إلى نحو 395 مليون نسمة في عام 2015 مقارنة ب 317 مليون نسمة عام 2007 ، يؤدي هذا إلى تقلص مساحات الأراضي الزراعية ؛
- الهجرة السكانية من الريف إلى المدينة ؛
- سوء التوزيع و عدم تحقيق العدالة الاجتماعية ؛
- استمرارية ضعف البنى المؤسسية و قصور التنمية البشرية ؛
- ارتفاع مستوى و معدلات البطالة و التوظيف غير المتكامل .

❖ **التهديدات الخارجية :**

- المتغيرات الناجمة عن العولمة و تدويل النشاط الاقتصادي ؛
- التقنيات و التكنولوجيا الحديثة و المتطورة في المجال الزراعي ؛
- الاستثمارات الأجنبية و خاصة شركات متعددة الجنسيات مما تسببه من نهب للموارد و تلويث في مختلف المستويات (المياه، الجو، التربة...) ؛
- منظمة التجارة الدولية و ما تقدمه من رخص و استثناءات في مختلف جولات التفاوض كالولايات المتحدة الأمريكية بالنسبة لأغلب السلع الزراعية ، ولقد عززت

[1] تقرير التنمية الإنسانية العربية لعام 2009 ، تحديات امن الإنسان في البلدان العربية ، مرجع سابق ، ص 2-3

أوروبا مبدأ التفضيل الأوروبي من خلال ما تسمح به منظمة التجارة العالمي OMC خاصة بالنسبة للحبوب و منتجات الألبان و لحوم البقر ، إلا أن النزاع الأمريكي الأوروبي كان دائما يدور حول موضوع الدعم الزراعي ، و لم يكن للدول النامية أي حظ في إثارة مشاكلها خلال جولات التفاوض المختلفة .

2- تحديات التنمية الزراعية المستدامة في الوطن العربي :

تواجه الزراعة العربية العديد من التحديات التي تتمثل ليس فقط في محدودية ما تملكه الدول العربية من موارد زراعية و إنما في القدرة على استغلالها بفعالية و تنميتها قياسا بالمستويات التي حققتها العديد من دول العالم . هذه التحديات يلزم بالضرورة تجاوزها أو الحد من آثارها عن طريق تضافر الجهود القطرية و القومية ، كما يلزم إحداث تغيير جوهري في أساليب التعامل مع القضايا الزراعية المصيرية و التي تعكسها هذه التحديات ، من خلال الوقوف على أسبابها الحقيقية و تحديد أنجع الأساليب المعاصرة للتصدي لها بغرض معالجتها أو الحد من آثارها السلبية ، و من أهم هذه التحديات هي :

2-1- زيادة القدرة على تنمية الموارد و خاصة المياه [1]:

إن محدودية ما تملكه بعض الدول العربية من موارد و التدني الواضح في كفاءة المستخدم منها يشكل تحديا شديد الوطأة على برامج تنمية الزراعة العربية ، وتتضح هذه الحقيقة بجلاء عند تناول أوضاع موارد المياه التي يتسم المعروض منها بالجمود الشديد حيث يصعب بل يتعذر في بعض الحالات زيادة المعروض من هذه الموارد إلا في حدود ضيقة تتمثل في التوسع في تقنيات إعادة استخدام مياه الصرف الزراعي و الصرف الصحي ، أو توجيه استثمارات باهظة لتحسين المعروض من هذه الموارد في بعض المشروعات المائية ، و بطبيعة الحال فإن النجاح في المشروعات المستهدفة تنمية المعروض من المياه هو في الحقيقة رهن نجاح التعاون العربي في مجالات تطوير تقانات إعادة استخدام المياه أو تنقيتها ، أو التعاون في مجالات تنمية موارد الأحواض المائية المشتركة ، و إذا

[1] التقرير السنوي للتنمية الزراعية في الوطن العربي عام 2007 ، مرجع سبق ذكره ، ص 39

كانت تنمية المعروض من المياه تعد أمرا أكثر صعوبة و أعلى تكلفة ، فإن تنظيم إدارة الطلب على المياه عن طريق تخطيط و تنفيذ السياسات و برامج العمل الهادفة إلى ترشيد استخدامها يعد أمرا ممكنا.

2-2- المواءمة مع المتغيرات الدولية و الإقليمية [1]:

تمثل المتغيرات الاقتصادية و التجارية و السياسية المعاصرة و المتلاحقة على الساحتين الإقليمية و الدولية تحدياً من أهم التحديات أمام مسيرة التنمية الزراعية المستدامة في الوطن العربي ، و يتطلب ذلك بذل مزيد من الجهود للتفاعل معها و الحد من آثارها السلبية و تعظيم الاستفادة من آثارها الايجابية . و يشهد العالم تياراً مستمرا من التقدم العلمي ، و تحرير تجارة السلع و الخدمات ، و يشهد أيضا قيام التكتلات الاقتصادية العملاقة التي تسيطر على الأسواق و تتحكم في التكنولوجيا و توجيهها، و مما لاشك فيه فإن من أهم التوجهات في هذا الصدد هو تطوير برامج الوعي و المعرفة بمتطلبات المواءمة مع تلك المتغيرات ، و تنسيق المواقف العربية حول المصالح العربية ، و تعزيز قدرات المنتجات الزراعية ، تنسيق التجارة الزراعية العربية و تبادل المعلومات التجارية الزراعية العربية و تطوير نظمها .

2-3- اللحاق بالتطورات التكنولوجية المتسارعة [2]:

وهناك معضلة أخرى تمثل تحدياً كبيرا أمام الزراعة العربية ممثلة في التطورات التكنولوجية المتلاحقة على الصعيد العالمي ، فقد شهد العالم طفرة في مجالات البحث الزراعي أدت إلى قفزات في الإنتاج و الإنتاجية ، و أصبحت إنتاج التقاوي المنتقاة صناعة دخلت مجال براءات الاختراع و من الأسرار التكنولوجية للدول المنتجة لها ، و يعتبر استنباط السلالات عالية الإنتاج والجودة و المتلائمة مع الظروف البيئية و المناخية و الأقل احتياجا للمياه سمة من سمات العصر الحديث .

[1] نفس المرجع ، ص40

[2] إستراتيجية التنمية الزراعية العربية المستدامة للعقدين2005-2025 ، المنظمة العربية للتنمية الزراعية ،2007، ص7

إن استمرار الأوضاع في الزراعة العربية على ما هي عليه باستخدام أساليب إنتاجية تقليدية من جهة ، و الاعتماد على استيراد التكنولوجيا الحديثة من جهة أخرى يجعل من الصعوبة بإمكان الوصول بالزراعة العربية إلى مستويات متقدمة قادرة على منافسة الزراعة الحديثة في العالم ، و لا تتوقف التكنولوجيا على استنباط الأصناف و تطوير أساليب الإنتاج ، بل تمتد إلى نظم الري الحديثة و التسويق و الإرشاد الزراعي ، أي أن الدول العربية أمام إحداث ثورة زراعية شمولية تحتاج إلى جهد كبير ووقت طويل و استثمارات كبيرة .

2-4- زيادة جاذبية الاستثمار الزراعي العربي في البيئات الملائمة :

من الصعب الحديث عن تطوير أو تحديث الزراعة العربية في غياب توفير الاستثمارات الضرورية ، فكل تقدم في الزراعة مرهون بمزيد من الاستثمار بيد أن القطاع الزراعي ليس من القطاعات الجاذبة للاستثمار لأسباب موضوعية تتمثل في انخفاض العائد في رأس المال المستثمر في بعض الأنشطة الزراعية و تعرض الاستثمار إلى مخاطر عالية ، و الزراعة العربية ليست فقط في حاجة إلى مزيد من الاستثمارات بل هي في حاجة إلى ضخ رأس مال كبير لنقلها من وضعها الحالي إلى وضع يجعلها قادرة على المنافسة ، كذلك يتطلب تحسين المناخ الاستثماري في القطاعات الزراعية العربية و جعلها أكثر جذبا للاستثمار ، و هذا يتطلب خلق بيئة استثمارية مناسبة ، يقع العبء الأساسي فيها على الحكومات العربية المطالبة بتوفير البنية التحتية و المؤسسات الداعمة .

2-5- زيادة القدرة التنافسية للمنتجات الزراعية العربية في الأسواق الدولية :

لم تعد مقولة زيادة الإنتاج الزراعي بمعدلات مرتفعة فقط مقولة تناسب سمات العصر الحالي ، بل إن زيادة الإنتاج هي ضرورية و لكنها ليست كافية ، حيث تتطلب زيادة الإنتاج أن يتم بتكلفة منخفضة و بجودة عالية و قدرات تسويقية كفوءة حتى تستطيع أن تنافس في الأسواق العالمية . إذاً فالزراعة العربية في تحد كبير يتمثل في ضرورة زيادة قدرتها على المنافسة في الأسواق العالمية ، و متطلبات هذه المنافسة تتمثل في توفير الاستثمارات الضرورية لاستخدام الأساليب الإنتاجية المتطورة و الحديثة ، و الحد من استخدام الأسمدة و المبيدات و الاهتمام الكافي بالزراعة العضوية و المقاومة

الحيوية . و تجدر الإشارة هنا إلى أن تحقيق انجاز في هذا الاتجاه يقتضي العمل في إطار حزمة متكاملة من البرامج الهادفة إلى تحسين القدرة الإنتاجية و التسويقية للعديد من المنتجات الزراعية القابلة للتداول في السوق الدولية .

3- سياسات التنمية الزراعية المستدامة :

تحدد السياسات الزراعية بمضمونها الشامل أهداف اقتصادية و اجتماعية لقطاع الزراعة و النشاط الزراعي يتعين تحقيقها خلال فترة زمنية معينة في ضوء المحددات الطبيعية و البشرية و المائية و البيئية ، إذا السياسة الزراعية هي حزمة التوجهات و القرارات التي تنتهجها الدول بموجب القوانين و التشريعات و البرامج في سبيل توفير الغذاء و تحديد أنماط الحياة و سياسات الإنتاج و تركيب المحاصيل ، و بالتالي هناك عدة سياسات في إطار الاستدامة تتمثل في :

3-1- سياسة الدعم و حماية الزراعة :

من الأهداف الأساسية للدول المتقدمة هو الحفاظ على مصالح المزارعين، تطوير دخولهم و ضمان عدم تذبذبها لتحقيق الاكتفاء الذاتي في إنتاج الغذاء و توفير استقرار نسبي في الأسعار لكل من المنتجين و المستهلكين، كبح عملية الهجرة الريفية و الحيلولة دون الإضرار بالبيئة، و لتحقيق تلك الأهداف يجب على الدول أن تتحكم في عوامل الإنتاج الزراعي و تفرض سيطرتها على الأسعار الزراعية و على التجارة الدولية و كذا المنتوجات و الموارد الزراعية و هذا من خلال [1]:

- إجراءات داخلية : تتضمن حصص الإنتاج (أي حق المنتج في بيع كمية معينة من إنتاجه بسعر محدد و مضمون من قبل الدولة) و التحكم في عوامل الإنتاج و أسعار التدخل (استعداد الدولة للشراء بهذا السعر) و الأسعار المستهدفة و دعم المستهلك إضافة إلى القيود غير الكمية .
- إجراءات أو حواجز الحدود : و تتناول تنظيم أو تقنين الواردات و الصادرات الزراعية من خلال التعريفة الجمركية الثابتة و المتغيرة و هذا لدعم الصادرات .

[1] **صلاح وزان** ، " تنمية الزراعة العربية –الواقع و الممكن"– مركز دراسات الوحدة العربية ، ط1 ، بيروت ، 1998 ، ص465-466

حيث أن دول منظمة التنمية و التعاون الاقتصادي OCDE تنفق 230 مليار دولار سنويا على الدعم الزراعي و في مقدمة تلك الدول أمريكا و الاتحاد الأوروبي و اليابان ، حيث تقدم هذه الأقاليم 82% من الدعم المالي ، مع الإشارة أن هناك ضغوط ضخمة على الدول النامية لكي تخفض من دعمها الزراعي .

3-2- سياسة إدارة الموارد المائية :

الموارد المائية تعتبر بمثابة المورد الزراعي الأكثر أهمية و الأكثر ندرة حيث تستهلك الزراعة ما يقارب 90% في بعض البلدان من استهلاك المياه الكلي ، إن مختلف المشاكل المتعلقة بمورد المياه أدت إلى التفكير الجدي في إستراتيجية واضحة لإدارة الموارد المائية ، و تعد التنمية المستدامة الاجتماعية و الاقتصادية من أوليات الألفية الحالية على مختلف المستويات التي تتطلب بالدرجة الأولى تنمية زراعية مستدامة و التي تتطلب موارد مالية لتنفيذها بشكل مستدام ، و بسبب مشاكل المياه لم يبقى سوى العمل على زيادة كفاءة استخدام الموارد المائية و ترشيد استهلاكها و خاصة في مجال الزراعة إذ لابد من البحث عن كل الأساليب الملائمة لزيادة إنتاجية المياه الزراعية و هذا لمواجهة زيادة السكان و زيادة الطلب على الغذاء و تعويض أضرار التربة من خلال : تحسين إدارة و حماية و صيانة الموارد المائية من خلال تطوير كفاءة استخدام مياه الري عن طريق : سياسات تأكيد المنظور الاقتصادي لاستخدام المياه ، بحوث مشتركة لتطوير استخدامات المياه ، تنمية التعاون العربي للتوسع في استخدام الطاقة المتجددة في تحلية المياه و تطوير البحوث في هذا المجال لتخفيض التكلفة ، التوعية المائية من خلال نشر ثقافة ترشيد استخدام المياه في الزراعة العربية [1].

- **سياسة رفع كفاءة و إنتاجية مياه الري** : و هذا من خلال :

- تحسين نوعية المحاصيل و استبدالها أي أن هناك إمكانية كبيرة للتخلي عن محاصيل مستهلكة للمياه و استبدالها بمحاصيل تعطي أكثر إنتاج و أكثر جودة مع استخدام أقل للمياه ؛
- التدخل لتحسين نظم الري الموفرة للمياه المستهلكة في الزراعة بسبب مشاكل نظم الري و التي تعود إلى عدم المرونة في توفير المياه للحقول في أوقات احتياجها بسبب تأخر قنوات

[1] **د. الصادق عوض بشير** ،" تحديات الأمن الغذائي العربي" ، الدار العربية للعلوم ناشرون ، الطبعة 1، بيروت ،2009 ، ص144

لتوصيل المياه مما يترتب عليها نقص في المحصول و تدهور إنتاجية مياه الري لذلك يمكن القول بأن نظم توزيع المياه ووصولها يمكن إلى حد كبير من توفير الفقد في إنتاجية المياه ، لذلك يجب اختيار طريقة الري الأقل استخداما للماء و هي طريقة الري الموضوعي(التنقيط.

- التدخل على مستوى قنوات توصيل المياه و هذا من خلال زيادة الاستثمارات في شبكات توزيع المياه

- **سياسات الحوافز و قضية تسعير المياه :**

إن وجود تكلفة اقتصادية يتم استرجاعها لمستخدمي المياه الزراعية تعتبر من أهم وسائل تحسين إنتاجية المياه و خاصة المستخدمة في الاستهلاك الزراعي حيث أن هذه التكلفة تجبر المزارعين على إتباع كل الطرق لرفع كفاءة الإنتاجية للوحدة المالية .

إن السياسات السابقة تمكن من تعظيم المنافع داخل نظم الري الزراعي و تخفيض الهدر و الضياع و إدخال طرق جديدة نافعة يمكن تطبيقها بسهولة على مستوى المزارعين أنفسهم في عملية الري أو على مستوى المزرعة ، بذل محاولات رفع إنتاجية الري لابد أن يتسع لتأخذ في الاعتبار حلول المشاكل التطبيقية على كل هذه المستويات في إطار الاستدامة وفق ما يلي : تحسين إنتاجية الري ، تحسين مستدام للمياه ، زيادة إنتاجية الغذاء ، تخفيف حدّة الفقر الريفي ، تحقيق الأمن الغذائي .

3-3- السياسة السعرية الزراعية :

تلعب السياسة السعرية الزراعية دورا هاما في تحقيق الاستقرار السعري في أسواق السلع الزراعية و ما يترتب عليها من تحقيق الاستقرار في دخول المزارعين ، فضلا عن دورها في توجيه الاستهلاك من السلع الزراعية و توزيع الدخل و زيادة إيرادات الدولة و توفير احتياجات التصدير.

و يعد تحديد أسعار السلع الزراعية من أهم المشكلات التي تواجه قطاع الزراعة ، حيث تتعدد طرق و أساليب تسعير الحاصلات الزراعية و يمكن إجمال هذه الطرق فيما يلي [1]:

- **التسعير السوقي** : حيث تتحدد أسعار السلع الزراعية وفقا لتفاعل قوى العرض و الطلب في السوق المحلي و على اعتبار أن الإنتاج الزراعي موسمي و الاستهلاك متواصل ، فان تخزين

[1] **محمد فوزي ابو السعود و آخرون** ، مقدمة في اقتصاديات الموارد البيئية ، الدار الجامعية ، الاسكندرية ، 2006، ص 157-170

السلع الزراعية يلعب دورا في تكوين سعر السوق الحر ، و تختلف أسعار السوق الحرة للسلع الزراعية من موسم لآخر، ففي ظل التسعير الحر يحصل صغار المزارعين على سعر اقل لإنتاجهم لأنهم يميلون إلى بيعها في فترات الحصاد مقارنة بكبار المزارعين الذين يفضلون بيع محاصيلهم في مواسم أخرى خارج موسم الحصاد من اجل تعظيم الأرباح .

- **التسعير الحكومي** : و يتم تحديد الأسعار من خلال التدخل الحكومي ، فالدولة تهدف إلى تحقيق استقرار الأسعار و الدخول الزراعية و حماية المزارعين من الاحتكار و تحقيق الاكتفاء الذاتي من السلع الغذائية و تنظيم حركة التجارة الداخلية للسلع الزراعية ، و تقسم وسائل التدخل الحكومي في التسعير إلى ما يلي :

- الوسائل ذات التأثير المباشر على الأسعار: و تتمثل هذه الوسائل في التسعير الجبري للسلعة حيث تحدد الدولة سعر معين للسلعة يختلف عن سعر السوق الحرة .
- الوسائل ذات التأثير غير المباشر على الأسعار: عن طريق التأثير في الطلب على المنتجات الزراعية حيث تتدخل الدولة كمشترية بطريقة اختيارية عند أسعار محددة تسمى أسعار الدعم ، و هذا التدخل يكون في صالح صغار المزارعين لأنها تجنبهم نفقات التخزين و كذالك مخاطر انخفاض سعر البيع ، إضافة إلى التأثير في جانب العرض من خلاله تقوم الدولة بفرض ضريبة على الإنتاج أو منح إعانات من خلال تقديم القروض المدعمة .

3-4- سياسة الائتمان و الاستثمار الزراعي :

تعتبر السياسات التمويلية من أهم دعائم النمو الاقتصادي في قطاع الزراعة كما تعد أيضا من أهم السياسات المؤثرة في الإنتاجية و النمو و الاستقرار في الإنتاج الزراعي ، و لكي يتطور الاستثمار الزراعي يجب أن : يتوفر مناخ استثماري ملائم و مستقر لجذب اهتمامات القطاع الخاص للأنشطة التنموية الزراعية ، و إعداد خريطة للاستثمارات الزراعية الواعدة و تنفيذ برامج للترويج

لفرص الاستثمار و تقديم المساعدة في إعداد هذه الفرص اقتصاديا و فنيا و ذلك بالتعاون مع القطاع الخاص ، إضافة إلى تأمين مخاطر الاستثمار الزراعي المشترك [1].

3-5- السياسة التسويقية الزراعية :

تمثل السياسة التسويقية جزءاً هاما من السياسة الاقتصادية الاجتماعية ، حيث يقصد بالسياسات التسويقية الزراعية :مجموعة البرامج التسويقية الزراعية المتناسقة التي تُرسم لتحقيق هدف معين خلال فترة زمنية معينة ، و تختلف طبيعة البرامج التسويقية باختلاف الهدف الذي تسعى إلى تحقيقه .

يتفق العديد من الاقتصاديين على أن الحكومة يجب أن يكون لها دورا رئيسيا في السياسات التسويقية للسلع الزراعية و ذلك لتحقيق مصلحة كل من المنتجين و المستهلكين على حد سواء ، و لذلك يجب أن يكون للحكومات في الدول النامية دورا بارزا في حماية و تنظيم النظام التسويقي عن طريق إصدار التشريعات الكفيلة بحماية المنتجين و المستهلكين للسلع الزراعية و منع الاحتكارات ، و تسعير المنتجات الزراعية و ضمان الحد الأدنى لأسعار السلع الزراعية الرئيسية و تقديم المساعدات اللازمة للخدمات التسويقية .

و لذلك فان تدخل الدولة في السياسات التسويقية يتطلب أولا تحديد الأهداف التي ترمي إليها من وراء هذا التدخل ثم اختيار الوسائل الملائمة لتحقيق هذه الأهداف في ضوء الظروف الاقتصادية و الاجتماعية و السياسية السائدة .

3-6- سياسة الزراعة العضوية :

تشكل الزراعة المكثفة أو المركزة خطرا لا يستهان به على البيئة و التنوع الحيوي و التي تهدف للحصول على أعلى كمية من الإنتاج عن طريق استخدام نوع واحد أو أنواع محدودة من الحاصلات الزراعية و التي تتربع على مساحات شاسعة مع استخدام واسع و مكثف للكيمياويات الزراعية و تجاهل تدهور البيئة و سلامة مكوناتها مما اثر على صحة الإنسان ، و لهذا يجب أن يكون الإنتاج خاليا من أي مواد كيماوية و من هذا المنطلق جاء مفهوم الزراعة العضوية " و التي تعني

[1] التقرير السنوي للتنمية الزراعية المستدامة في الوطن العربي عام 2007، مرجع سابق ، ص 51

إنتاج الغذاء بطريقة لا تلحق الضرر بالبيئة و ذلك بتجنب الكيماويات الزراعية كالأسمدة و المبيدات و العقاقير البيطرية و المواد الحافظة " ، كما يعرف الاختصاصيون الزراعة العضوية " بأنها منهج أو مناهج زراعية تهدف إلى خلق نظم إنتاج مستدامة تعتمد بشكل رئيسي على الموارد القابلة للتجدد ، و على إدارة العمليات الحيوية و البيئة ، بهدف تحقيق مستويات مقبولة من الإنتاج الحيواني و النباتي و التغذية البشرية و الحماية من الطفيليات و الأمراض ، و تحقيق العائد المناسب لليد العاملة و الموارد الأخرى " [1]، كما تتجنب الزراعة العضوية بعض التطبيقات الحديثة للهندسة الوراثية * و المنتجات المعدلة وراثيا OGM [2] . و للزراعة العضوية دورا هاما في حماية الإنسان و البيئة و ذلك باستخدام مخلفات المزرعة و فضلات الحيوانات كسماد ، و من ثم فهي تقلل من تلوث الماء و الهواء ، تحسن من التنوع الحيوي النباتي و الحيواني ، تقلل أيضا من ارتفاع درجة حرارة الأرض لأنها تحد من انبعاث ثاني أكسيد الكربون من المحصول .

و تتركز الزراعة العضوية على أسس و مبادئ تتمثل في [3] :

- احترام صارم لروابط التوازن الطبيعي بين التربة و النبات ؛
- منع التعديل الوراثي ؛
- تساهم في استخدام اليد العاملة ؛
- تقود إلى الاستثمار في الفنيات الاقتصادية .

فتظل الزراعة العضوية تجربة رائدة تستحق الاهتمام و التطوير بغية تحقيق المعادلة الصعبة المتمثلة في توفير الغذاء بطريقة تضمن سلامة الإنسان و البيئة .

3-7- سياسة حماية التنوع الحيوي و الغابات :

[1] محمود الأشرم ، مرجع سبق ذكره ، ص 284

* تعتبر الهندسة الوراثية إحدى التقنيات العلمية الحديثة لنقل الجينات الجيدة الصفات من النباتات أو الحيوانات إلى النباتات و الحيوانات الأخرى عن طريق نقل و إضافة ال ADN من المصدر الأول إلى المصدر الثاني .

[2] **د. سوقي أحمد الحليم** ، " التكنولوجيا الحيوية البيئية " ، دار السحاب للنشر ، القاهرة ، 2009 ، ص137

[3] **G, ALLARD ET LES AUTRES**, " l'agriculture biologique face à son développement les enjeux futures" , edition INRA , Lyon , France , 1999 . P42

من خلال تشجيع دعم دولي ملموس لإقامة شركات للمحافظة على التنوع البيولوجي و استخدامه المستدام لما في ذلك التنوع البيولوجي في النظام الايكولوجي و في مواقع التراث العالمي و حماية الأنواع المهددة بالانقراض لاسيما من خلال التوفير الملائم للموارد المائية و التكنولوجيا في البلدان النامية ، و التفاوض في إطار اتفاقية التنوع البيولوجي و كذا إنشاء نظام دولي لتشجيع المشاركة العادلة و المنصفة بشكل فعال في الفوائد المتاحة من استخدام الموارد الوراثية .

كذلك تعزيز الالتزام السياسي لبلوغ الإدارة المستدامة للغابات من خلال تأييدها بوصفها أولوية في جدول الأعمال العالمي مع المراعاة التامة للصلات بين قطاع الغابات و غيره من القطاعات عن طريق إتباع نهج متكامل [1] .

3-8- سياسة تعزيز دور المرأة في الإنتاج الزراعي :

للمرأة دور بارز في الإنتاج الزراعي حيث تقوم بمعظم الأعمال الزراعية ، لذلك فان التنمية الريفية الناجحة هي تلك التي تستهدف بالدرجة الأولى تعليم المرأة من أجل زيادة الإنتاجية الزراعية و كذلك من خلال توجيه ذلك القدر الكافي من التمويل و كذا امتلاك الأراضي من أجل تفعيل دور المرأة في التنمية الزراعية المستدامة و جعله أكثر كفاءة من خلال منحها نفس الامتيازات التي تمنح للرجل ، و يتم تحقيق ذلك من خلال [2] :

- توفير المقومات الفنية و الإدارية و التنظيمية و الإرشادية و التدريبية اللازمة لإنجاح مشروعات تنمية المرأة الريفية ؛
- تشجيع علاقات التعاون بين فروع المجالس و الجمعيات الأهلية و النقابات من أجل جهد مشترك منسق للنهوض بالمرأة الريفية ؛
- تخصيص رأسمال واضح في الميزانية العامة للدولة لتنمية المرأة الريفية .

خلاصة الفصل :

[1] مجلة البيئة و التنمية ، مقتطفات من النص الرسمي لمقررات قمة جوهانسبورغ ، العدد 2 ، 2002 ، ص55

[2] **فريدة لرقط** ، ضرورة تنمية المناطق الريفية من أجل تنمية محلية متوازنة ، ملتقى وطني حول التنمية المحلية في الجزائر واقع و افاق ، المركز الجامعي برج بوعريريج ،2008 ، ص8-9

يبقى الأمن الغذائي هاجسا يشكل أكبر التحديات التي واجهت و تواجه الاقتصاد العربي ، الـــذي ما يزال عاجزا عن تلبية الاحتياجات الغذائية للسكان ، و تشكل العقبات التكنولوجية أهم المعوقات التي تواجه تطوير الزراعة العربية بالإضافة إلى عدم فعالية السياسات الزراعية المتعاقبة ، و منه يمكـــن القول أن تحقيق الأمن الغذائي سعيا للوصول إلى مرحلة الاكتفاء الذاتي يتطلب الأخذ بمبادئ التنميـــة الزراعية المستدامة التي تمثل أحد الأهداف الرئيسية للعمل المشترك فهي تدل علـــى مفهـــوم تلبيـــة احتياجات الإنسان من خلال التقـــدم الاجتماعـــي و المحافظة على نظم و موارد الأرض الطبيعيـــة و هذا يستدعـــي عدم هدرهـــا و استغلالها استغلالا رشيدا ، كما تعتبر مصطلح يرتبط بتحقيـــق تقـــدم اقتصادي تقني يحافظ على الرأس المال الطبيعي الذي يشمل الموارد الطبيعية و البيئية ، و هذا يتطلب مؤسسات البنى التحتية و إدارة ملائمة للمخاطر و التقلبات و النقص و المعرفـــة للمعلومـــات لتؤكـــد المساواة في تقسيم الثروات بين الأجيال المتعاقبة و ذلك دعما لراس المال البشري و المحافظة علـــى قدرة الموارد الزراعية الطبيعية في خدمة استمرارية الحياة فيها . و من هنا فإن إتباع أسلوب التنميـــة الزراعية المستدامة في مجال السياسات الزراعية بما يكفل الاستخدام المنســـق لـــلأرض و التخطـــيط الدقيق لاستخدام المياه والاستغلال الأمثل التكنولوجيا الجديدة سيوفر فرصا قادرة على مواجهة تحـــدي المستقبل .

الفصل الثالث:

واقـــع و آفـــاق القطـــاع الزراعـــي في الجـــزائر

و دوره فـــي تعزيـــز الأمـــن الغذائـــي

تمهيد

شهد القطاع الفلاحي بالجزائر عدة تغيرات منذ احتلال فرنسا لها في سنة 1830 إلى غاية بداية الألفية الثالثة ، فلقد أثر احتلال البلاد من طرف الفرنسيين على هيكل الملكية الفلاحية لصالح المعمرين وعلى حساب الفلاحين من الأهالي. وبعد استقلال البلاد في سنة 1962 ورحيل المعمرين عن الأراضي الفلاحية تم تنظيم تلك الأراضي الشاغرة في شكل مزارع فلاحية مسيرة ذاتيا. ثم تلا ذلك ظهور تجربة الثورة الزراعية في سنة 1971، كمحاولة لإعادة النظر في التوزيع غير المتساوي للأراضي الفلاحية ولمواجهة ضعف المردودية الفلاحية، الذي كان يهدف إلى إعادة الاعتبار للفلاح ومن ثم إحداث تغيير جذري في الريف الجزائري.

ونتيجة للمشاكل العديدة التي واجهت الزراعة في الجزائر تم في سنة 1981 إعادة تنظيم القطاع الفلاحي العام بحل تعاونيات الثورة الزراعية وإدماجها في المزارع المسيرة ذاتيا لتكون منها المزارع الفلاحية الاشتراكية . كما تم في سنة 1987 استحداث المزارع الفلاحية الجماعية والفردية كمحاولة لإعادة تنظيم القطاع الزراعي في الجزائر وتمكينه من الاضطلاع بدوره الأساسي المتمثل في توفير الغذاء للجزائريين بأسعار معقولة وكميات كافية.

ورغم محاولات الإصلاح هذه إلا أن القطاع الزراعي لم يستطع تحقيق الأهداف المنوطة به ، فالإنتاج الزراعي لم يساير تطور الطلب الداخلي ، ونتج عن هذه الوضعية زيادة حصة الواردات من السلع الغذائية التي تشمل أهم السلع الإستراتيجية ، و الجزائر كغيرها من الدول النامية تعاني من أزمة غذائية حادة، و يعد دعم الأمن الغذائي أحد أهم الأهداف التي تركز عليها المخططات الوطنية للتنمية الفلاحية.

و جاء هذا الفصل لعرض و تحليل المسألة الزراعية في سياق الاقتصاد الجزائري من حيث تشخيص لواقع القطاع الزراعي من خلال استعراض أهم المراحل المختلفة لتطوره ، مرورا بكل خصوصيات سياسات التنمية المتعاقبة و سردا لكل الإمكانيات التي من شأنها تفعيل هذا القطاع و النهوض بالإنتاج إلى مستوى تغطية الاحتياجات المحلية و إمكانية التصدير.

المبحث الأول: التطور التاريخي للزراعة الجزائرية

1- الزراعة قبل الاحتلال الفرنسي

كانت الفلاحة في الجزائر قبل الاستعمار تمتاز بالانسجام و التجانس ، فكان الهدف منها هو تحقيق الاكتفاء الذاتي للمواطنين وذلك بتوفير حاجياتهم الغذائية ، و يعتبر القمح من أهم المنتجات الفلاحية التي تمتاز بها الجزائر آنذاك ، وكانت تحتل مكانة هامة من بين الدول المنتجة و المصدرة لهذه المادة ، لما تمتاز به هذه الأخيرة من سهولة في الزراعة و قابلية للتخزين لمدة طويلة ، واستخدام واسع في الاستهلاك ، وهذا خلافا للمواد الزراعية الأخرى ، و التي لم يكن للفلاح الجزائري الإمكانيات اللازمة لزراعتها و خاصة منها الصناعية ، إضافة إلى ذلك كانت توجد زراعات أخرى ألا وهي ، زراعة الفواكه من بينها الحمضيات و التمور ، والعنب و النخيل .... وأما زراعة الخضر فكانت عبارة عن نشاط عائلي يهدف إلى تحقيق الاكتفاء الذاتي .

ومن خلال هذا نجد أن الاكتفاء الذاتي هو الميزة الأساسية التي تمتاز بها الزراعة الجزائرية قبل الاستعمار كما أن هناك مساهمة في التجارة الخارجية تتمثل في تصدير القمح الذي كان يمثل نسبة كبيرة من قيمة صادراتها . فالجزائر إذا كانت دولة متخصصة في إنتاج القمح غير أن هذا التخصص تلقائي غير موجه .

أما نظام الملكية فكان يعتمد على العادات والعرف والقانون الإسلامي و يقوم على أربعة أشكال للملكية [1]:

- أراضي العرش : و هي أراضي بور يكون استغلالها بقيام كل فرد باستصلاح جزء منها ، ويصبح له حق على هذا الجزء ينتقل مباشرة إلى ورثته الذكور .
- أراضي الملك : و هي أراضي ملك لأصحابها من الأشخاص و لهم كل الحقوق للتصرف فيها كالبيع و الكراء و الرهن .

[1] **حسن بهلول** ، القطاع التقليدي والتناقضات الهيكلية في الزراعة بالجزائر " تجديده ونظام دمجه في الثورة الزراعية" ، الشركة الوطنية للنشر والتوزيع ، الجزائر ، 1976 ، ص 119 .

- أراضي الأوقاف : و هي مؤسسات دينية ذات منفعة جماعية ، كما أنها غير مملوكة .
- أراضي البايلك :و هي الأراضي التابعة ملكيتها للدولة و تقطعها لمن تشاء مقابل العشر من الغلة .

وقد كانت الزراعة آنذاك تستخدم وسائل بدائية و تعتمد أساسا على الجهد المبذول ، وهذا تبعا لأسلوب الرأسمالية ما قبل التنافسية * .

2- الزراعة في العهد الاستعماري

تمكنت فرنسا من تغيير وجه الاقتصاد الجزائري من خلال سياستها الاستعمارية ، والتي تهدف إلى السيطرة على الشعب الجزائري ، وكذا استغلال إمكانياته و توجيهها لخدمة الاقتصاد الفرنسي ، وعلى هذا الأساس فقد رأت ضرورة السيطرة على الزراعة باعتبارها النشاط الأساسي المكون للاقتصاد الجزائري ، ومنه السيطرة على الجزائر ككل و من أجل هذا اتبعت السياسات التالية :

أ- الاستيلاء على الأراضي :

عملت فرنسا على مصادرة الأراضي الزراعية التابعة للجزائريين ، وهذا على مختلف أنواعها ، وقد اتبعت منهجين أساسيين في عملية الاستيلاء و هما كالتالي :

- الاستيلاء الحر : و كان يعتمد هذا النوع من الاستيلاء على الملكيات ذات الاستخدام الجماعي، فالإدارة الفرنسية كانت ترى أن كل ما ليس ملك خاص يجب القضاء عليه وتحويله إلى ملكية فرنسية وسواء كانت فردية أم شركات تابعة لها ، وقد اعتمدت هذه الطريقة منذ 1830 إلى غاية 1870 كما عملت فرنسا على تشجيع الأوروبيين للهجرة إلى الجزائر ، مقابل تقديم تسهيلات مالية و أراضي مجانا .
- الاستيلاء الرسمي : جاء هذا بعد 1870 ويهدف إلى الاستيلاء على الملكيات الفردية التابعة للجزائريين دون قيد أو شرط ، وهذا كرد فعل على الثورات التي قام بها الشعب في تلك الفترة وقد مست هذه العملية أراضي السهول الخصبة ، والتي كانت تستغلها فرنسا لإغراء الأوروبيين وخاصة منهم الخارجين عن القانون للهجرة إلى الجزائر .

* الرأسمالية ما قبل التنافسية : وهي الرأسمالية ما قبل التجارية تعتمد على وسائل بسيطة وتهدف أساسا إلى الاكتفاء الذاتي .

و الملاحظ أن هاتين السياستين في الاستيلاء هما في تكامل ، فالطريقة الأولى تمت بالاستيلاء على الملكيات الجماعية ، والطريقة الثانية أكملت الباقي .

إذن ملخص السياسة الاستعمارية تبينه الإحصائيات لسنة 1954 حيث بلغت المساحات الزراعية الجزائرية التي هي في حوزة الأوربيين ما يقارب 2.72 مليون هكتار ، و هي من أجود و أخصب الأراضي ، يتوزعها حوالي 20 ألف مستوطن ، مقابل 3.7 مليون هكتار يتوزعها أكثر من 600 ألف مزارع جزائري [1] .

ب-تقسيم القطاع الزراعي إلى قطاعين متمايزين حديث و تقليدي

إن هذين القطاعين هما حاصلا للانقلاب الكبير للمجتمع الجزائري ما قبل الاستعماري ، ولنشاطاته الإنتاجية ، نتيجة السياسة الاستعمارية المطبقة ، وهذا الانقلاب أدى إلى وجود قطاع فلاحي حديث و آخر تقليدي .

- القطاع الحديث (الأوروبي) : استحوذ هذا القطاع على أحدث الآلات و المعدات و أجود الأراضي ، و اعتمد على أحدث الأساليب في ميدان الاستغلال الزراعي ،و على نظام الخماسة و الخماس شخص لا يملك إلا جهده المبذول و على هذا يتحصل على خمس المحصول ، ومن هنا جاءت عبارة الخماسة و التي يراد بها المكافئة بالخمس ، و هذا نظرا لأن المحصول يتكون من خمسة أجزاء هي : جزء للأرض ، و جزء للزرع ، وجزء للحيوانات المستخدمة في الحرث ، وجزء للأدوات ، وآخر للعامل. كما كان هذا النظام منتشرا في الحيازات الكبيرة التي ترتكز على الخصوص في المناطق الجنوبية الأقل خصوبة من الأراضي الشمالية ، وعلى هذا يمكننا القول أن هذا النظام كان أسوأ نظام للاستغلال عرفته الزراعة في الجزائر ، وذلك لأنه لم يكن يخدم الزراعة بقدر ما كان يخدم مصالح المستعمر ، مع الإشارة أن الإنتاج الزراعي كان موجه لخدمة الاقتصاد الفرنسي لغرض التسويق (الزراعة الرأسمالية) .

[1] **عزالدين بن تركي** ، تطور المسالة الزراعية في ضوء المنظومة الدولية لتجارة السلع الزراعية ، أطروحة دكتوراه دولة ، كلية العلوم الاقتصادية و علوم التسيير ، قسم العلوم الاقتصادية ، جامعة الحاج لخضر ، باتنة ، 2007 ، ص 217

- القطاع التقليدي (الجزائري) : و هو يقوم على أراضي قليلة الخصوبة و ضعيفة المردودية ، ويعتمد على الأسلوب التقليدي في عملية الاستغلال و يوجه إنتاجه للاستهلاك الذاتي و إعادة الإنتاج كما يتبع نظام الكراء ، وقد دفع الفلاح إتباع هذا النوع من الاستغلال لسببين هما :

- الحاجة إلى النقود أكثر من الحاجة إلى جزء من المحصول مما يدفع بصاحب الأرض إلى التخلي على أرضه إلى شخص آخر مقابل جزء من النقود .
- بما أن المستأجر فلاح يملك جزء من الأرض فإن هذا سيزيد من المساحة لديه و بالتالي الزيادة في الإنتاج.

ج- الإصلاحات الزراعية في نهاية العهد الاستعماري .

نتيجة للأوضاع التي آلت إليها الزراعة في الجزائر و الذي اعتبرت كأحد الأسباب لإضطرابات داخل المجتمع الجزائري ، وقيام ثورة نوفمبر 1954 ، قد أدركت السلطات الفرنسية التناقضات و الفجوة بين هذين القطاعين ، فعملت على وضع إصلاحات من أجل إرضاء الجزائريين ، وقد جاء مشروع قسنطينة كسد لهذا الفراغ ووضع للتنفيذ سنة 1959 ، ومن أهم ما جاء فيه تمثلت في:

ـ شراء الأراضي من المستثمرين بالتراضي ؛

ـ نزع الملكيات الزراعية غير المستعملة ؛

ـ الحد من ممتلكات الشركات .

و قد جاءت هذه الإصلاحات لإدخال المكننة و تقديم الدعم المالي ، لكن المستفيد الأول من هذه الإصلاحات هو القطاع الرأسمالي الحديث [1].

3- القطاع الفلاحي بعد الاستقلال (1962- 1980)

أ- مرحلة التسيير الذاتي

كان الوضع الذي واجهته الحكومة الأولى سنة 1962 وضعا مؤلما حيث خرجت الجزائر من مرحلة احتلال استطاني و تمثلت وسائله في التفكيك المنهجي لهياكل الإنتاج و على رأسها الأراضي عبر تبديل و تغيير طبيعتها العقارية و ملكيتها ، مما أدى ذلك إلى نشوء قطاعين زراعيين

[1] **عبد اللطيف بن أشنهو**، تكوين التخلف في الجزائر ، ديوان المطبوعات الجامعية ، الجزائر ، 1979 ، ص28

احدهما أوروبي تجاري عصري متطور موجه نحو التصدير و الآخر هامشي تقليدي محروم من أبسط شروط التحديث في أساليب الاستغلال . أضف إلى ذلك هجرة ما يقرب مليون معمر إلى فرنسا في بضعة شهور تاركين مزارعهم و نشاطهم ووظائفهم و سد الجزائريون ذلك الفراغ بالوسائل المتوفرة لديهم و هي جد قليلة علما أن أغلبية السكان الجزائريون يقيمون في الأرياف و أميين . و أثناء هجرتهم أخذ المعمرون مدخراتهم و رؤوس أموالهم ناهيك عن التحويلات غير البنكية . فقامت الدولة باتخاذ أول إجراء هو إعلان أملاك المعمرين " دون مالك " و هكذا أصدرت الحكومة الجزائرية في مارس 1963 مراسيم المؤسسة و المنظمة للتسيير الذاتي [1] كنمط لإدارة القطاع الزراعي الشاغر.

بعد ذلك ظهر مرسوم 22 مارس 1963 وكانت الأرضية الأولى لهذا المرسوم مستمدة من قرارات مؤتمر طرابلس الذي أعطى أهمية كبيرة للقطاع الزراعي حيث ركز على ثلاث أهداف رئيسية تتمثل في الآتي [2] :

1 ــ الإصلاح الزراعي ؛

2 ــ استخدام الأساليب الحديثة في الزراعة ؛

3 ــ المحافظة على ثمرات الأراضي الزراعية .

و لقد طبق هذا النظام مباشرة بعد رحيل المعمرين حتى لا تتوقف عملية الإنتاج وبالتالي أصبح التسيير الذاتي خاصية من خصائص الاتجاه التنظيمي للبناء الاقتصادي.

❖ **مفهوم التسيير الذاتي :**

يعرف التسيير الذاتي بأنه تسيير العمال الديمقراطي للمنشآت والمستثمرات التي هجرها الأوروبيون وتم تأميمها [3]. و لقد ظهر التسيير الذاتي في البداية ، بطريقة غير واضحة وعفوية ، وذلك عندما شرع العمال في القاعدة بتشغيل الوحدات الزراعية والصناعية التي تركها مالكوها الأوروبيون خلال هجرة صيف 1962 ، ثم تدخلت الدولة الجزائرية بواسطة مراسيم مارس و أكتوبر

[1] **أحمد هني** ، اقتصاد الجزائر المستقلة ، ديوان المطبوعات الجامعية ، الجزائر ، 1991 ، ص 21 ، 22 .

[2] **محمد السويدي** ، التسيير الذاتي الجزائري في التجارب العالمية، المؤسسة الوطنية للكتاب 1980، ص 139.

[3] **محمد السويدي** ، مقدمة في دراسة المجتمع الجزائري ، ديوان المطبوعات الجامعية ، الجزائر ، 1990 ، ص11 .

1963 بهدف تنظيم الأراضي الزراعية و كيفية استغلالها و إضفاء الشرعية القانونية للإستلاء الجماعي من طرف الفلاحين على الأراضي الشاغرة التي تركها المعمرون .

و بموجب هذه المراسيم أممت جميع الأراضي و تم إنشاء نظام التسيير الذاتي ، الذي شمل على مجموع الأراضي الزراعية التي كان يستغلها المعمرون الأوروبيون و التي بلغت نحو 22.037 مزرعة بمساحة تقدر بـ2.4 مليون هكتار بحيث نشأت على إثرها مستثمرات فلاحية في شكل مزارع فلاحية ، وقد أسندت عملية تنظيم المزارع الشاغرة إلى الديوان الوطني للإصلاح الزراعي الذي أنشأ بموجب مرسوم 18 مارس 1963 و تتلخص مهمته في :

- تنظيم المزارع الشاغرة عن طريق المشاركة في التسيير و تعيين المديرين والرؤساء على هذه المزارع .
- الإرشاد الفني و توزيع القروض و المستلزمات الفلاحية و تقديم كافة خدمات الدعم والإسناد و التسويق

كما مر التسيير الذاتي بثلاث مراحل هي:

- المرحلة الأولى: (الأملاك الشاغرة): ظهرت هذه المرحلة بعد ترك المعمرين لكل ما يملكون في فترة 1962 فوجدت أملاك بدون ملاك، وعلى إثرها بدأت عملية الاستيلاء الفردية والجماعية على المزارع من طرف المنظمات الوطنية المختلفة، نتيجة لذلك أصدرت الدولة قرارات ومراسيم ونصوص داعية لحماية الأملاك الشاغرة كالمرسوم الصادر بتاريخ 24 أوت 1962، والقرار الصادر في أكتوبر 1962 الذي ينظم انتقال هذه الأملاك بين الأفراد والجماعات، ثم قرار آخر مضمونه تكوين لجان تسيير هذه الأملاك، ومع بداية 1963 كانت نسبة القطاع المسير ذاتيا يمثل نصف ملاك المعمرين[1] .
- المرحلة الثانية:" (التأميم الجزئي من مارس إلى ماي 1963): تضمنت هذه المرحلة تأميم الوحدات الزراعية لكبار المعمرين الفرنسيين المقدرة بحوالي 200000 هكتار الموافقة لـ 127 مزرعة مجهزة بالعتاد الفلاحي وبطرق حديثة، بالإضافة إلى أن هذه الأراضي صالحة

[1] **رحماني موسى** ، محاولة تحليل التنظيمي وتطور الإنتاج الفلاحي وآثارها على الحالة الغذائية بالجزائر 1962 ــ 1987، رسالة ماجستير .معهد العلوم الاقتصادية ، جامعة الجزائر، 1992 ، ص 33.

للزراعة (خصبة وحصص إنتاج هذه المزروعات إلى التصدير وتتميز في القمح، الخمور والحمضيات).

- المرحلة الثالثة: (التأميم الكامل 12 أكتوبر 1964) : تميزت هذه المرحلة باستعادة كامل الأراضي الزراعية التي قدرت بـ 2632000 هكتار مسيرة ذاتيا، وتعتبر من أحسن الأراضي الخصبة، وهي تقع بسهول متيجة، عنابة، وأعالي الشلف.

لقد كانت المساحة الزراعية التابعة للقطاع الفلاحي الحكومي بعد الاستقلال ، تقدر بحوالي 2,2 مليون هكتار مقسمة على 2000 مزرعة مسيرة ذاتيا بعدما كانت هذه الأراضي موزعة على 22000 مزرعة كولونيالية بمعدل 119 هكتار للمزرعة الواحدة، في سنة 1950. أما بعد الاستقلال فإن متوسط مساحة المزرعة الواحدة قد ارتفع إلى 1231 هكتار.

كما تعتبر سنة 1967 بداية جديدة في تاريخ تنظيم الاقتصاد الوطني بعد الاستقلال لأنها سنة البدء في تطبيق التخطيط كمحور أساسي من ناحية بلورة جهود الدولة الاستثمارية في شكل برامج و مخططات تنموية حيث تمثل أول مخطط في :

المخطط الثلاثي الأول خلال الفترة 1967-1969 ، و هو أول مخطط بدأت به الدولة الجزائرية الفتية عهد نظام التخطيط الهادف إلى توجيه التنمية الاقتصادية و اشراك العمال في تسيير الاجهزة الاقتصادية و كان الحجم الاستثماري المستهدف تحقيقة هو 9.06 مليار دج ، أما تكاليف برامجه فكان تقديرها هو 19.58 مليار دج [1]. إذ اهتم هذا المخطط بقطاعات النشاط الاقتصادي و خاصة الصناعة القاعدية .

- **تقييم التسيير الذاتي :**

إن التسيير الذاتي لم يحقق الأهداف المنوطة به ، و ذلك راجع إلى النقائص التي عرقلته والمتمثلة في:

-نقص الآلات الزراعية ؛

- تعقيد إجراءات التسويق ؛

[1] **أعمر سعيد شعبان** ، القطاع الفلاحي في الجزائر واقع و آفاق ، رسالة ماجستير ، كلية العلوم الاقتصادية و علوم التسيير ، جامعة الجزائر ، 2004-2005 ، ص 24 .

- نقص الإطارات الوطنية القادرة على التسيير ؛
- عدم وضوح أسلوب التسيير الذاتي و الأسس التي تنظمه لدى الكثير من العمال. وكذلك عدم استطاعة العمال التحكم في نشاطهم ؛
- انتظار العمال للأجرة الشهرية المخصصة لهم من طرف الدولة بدل من توزيع الأرباح مما تسبب في أزمة التمويل و ظهور عادات في الاستدانة وخلق اقتصاد تخلقه الاستدانة ؛
- إعادة نمط الاستغلال الزراعي للبلاد الذي كان ينتهجه المعمر اعتمادا على تقسيم الأراضي مابين قطاع معاصر و قطاع تقليدي الذي بقي ساري المفعول مما تبعه اكتفاء البلاد في مواصلة نفس نمط الاستغلال الزراعي دون معمر ؛
- أعيدت نفس طرق الإنتاج ، ونفس العمال ونفس الزراعات لم يقع أي تغيير جذري في الزراعة ما عدى إبدال المعمر بلجان التسيير ، وهكذا ابتعدت فكرة توزيع أراضي المعمرين على الفلاحين وسكان الريف (كما كان مقررا في برنامج طرابلس 1962) ويدل ذلك على وجود إدراك إيديولوجي يفضل منح الامتيازات إلى"الطبقة العامة" وعدم الاهتمام بطبقة الفلاحين.

كل هذه الظروف ساهمت في إجهاض هذه التجربة ، و هذا ما أثر سلبا على كل المستويات حيث أن النصوص التنظيمية للقطاع الزراعي المسير ذاتيا أصبحت بعيدة عن التطبيق الفعلي و هذا أدى إلى ضعف مساهمة المنتجين في النشاط الإنتاجي و تسيير الاستغلال ، مما استدعى إعادة تنظيم القطاع ، في ظل الثورة الزراعية لإعادة هيكلته. في نفس الوقت أصبحت موارد البترول تتصاعد بشكل حساس ولم تبق الزراعة تمثل عنصرا حاسما في ثورة البلاد ، وأصبحت بذلك لا تثير إلا اهتماما هامشيا.

ب- الثورة الزراعية

جاءت الثورة الزراعية كنتيجة للوضعية التي آلت إليها الفلاحة في البلاد آنذاك وكذلك نتيجة لتطبيق المخطط الرباعي الأول خلال الفترة 1970-1973 حيث اهتم بتطوير القطاع الزراعي إذ خصصت له مبالغ استثمارية زادت عن 27 مليار دج و تم تخصيص ما نسبته 44.7% للصناعة و

14.8% للزراعة [1] ، لقد أعطى هذا المخطط أولوية كبيرة لتطوير القطاع الصناعي لان الجزائر كانت في حاجة إلى خلق جهاز انتاجي صناعي قادر على تدعيم و تطوير نشاطات اقتصادية و اجتماعية أخرى ، من هنا جاء اختيار الصناعات المصنعة لـ **Gérard Debernis** بهدف الاستجابة لمتطلبات تنمية زراعية حديثة .

لقد اعتبر المخطط الجزائري تطوير الزراعة و تنميتها يمر حتما عبر احداث تنوع صناعي ، يكون للصناعة التحويلية عامة و صناعة وسائل التجهيز على الخصوص الدور المحوري ضمن عملية تحديث الزراعة ، فالزراعة و الصناعة تقيمان علاقات اعتماد متبادلة تتجه نحو تعزيز اقتصاد وطني حديث ، أكثر اندماجا و توازنا في مختلف قطاعاته .

كما أن تحديث الزراعة سيسمح بإنشاء سوق متسعة للطلب على المنتجات و المعدات الصناعية الداخلية في الاستغلال الزراعي ، إذ أن استخدام المعدات و الأسمدة و مشتقات النفط كالبلاستيك من شأنه ابدال إنتاج العمل الزراعي و احداث توسعا في سوق القطاع الصناعي ضمن شروط أسعار نسبية و تنظيم السوق .

إن نموذج **Debernis** يفترض توسعا في أسواق كل من المنتجات الصناعية و الزراعية ، أي تحسين مستويات الدخل في المدن و خاصة الأرياف ، مما يعني زيادة فرص العمل في الزراعة و توسيع السوق المحلي عبر مجموع العلاقات التي تقيمها الصناعة كمستخدم لمختلف منتجاتها . في الوقت الذي يقع على عاتق الصناعة توفير مدخلات الاستغلال الزراعي بالشكل الكافي ، كالعتاد و الأسمدة و مواد المعالجة ، الشيء الذي يسمح برفع معدلات إنتاجية العمل و مردودية الأرض و ذلك للاستجابة للحاجات المتزايدة من الطلب على المنتجات الزراعية .

و قد اقترح **Debernis** توجيه الاستثمارات نحو الصناعات الأساسية بالدرجة الأولى ، هذه الأخيرة التي تتمثل مهمتها الرئيسية في زيادة إنتاجية باقي القطاعات و تطوير أساليب عملها و إدخال طرق حديثة للاستغلال .إن اعتماد الصناعة عامة و التصنيع كاختيار تنموي ، يراه **Debernis** شرطا أساسيا لكل محاولة للنهوض بالزراعة ، و عندها يؤكد على أهمية إصلاح زراعي من خلال ترقية

[1] **عزاوي اعمر**، إستراتيجية التنمية الزراعية في ظل المتغيرات الاقتصادية العالمية ، أطروحة دكتوراه ، كلية العلوم الاقتصادية و علوم التسيير ، جامعة الجزائر ، 2004-2005 ، ص132

الهياكل و إدخال الوسائل الحديثة و يكون على الصناعات التعدينية و الميكانيكية مهمة توفير مستلزمات الإنتاج من المعدات و العتاد المتنوع ، كما يقع على عاتق الصناعات الكيميائية و البتروكيماوية مهمة توفير مواد التسميد و المعالجة و حماية المحاصيل .

فالعلاقة المتبادلة التي ستقوم بين الصناعة و الزراعة في السياق العام لعملية التصنيع وفقا للتصميم النظري الذي اقترح من طرف **Debernis** ، كانت تسعى إلى تحسين ظروف الإنتاج الزراعي و بالتالي توسيع الطلب على مستلزمات انتاجه ، و عليه يمكن القول أن الأولوية التي منحت للصناعات التحويلية كانت بسبب الأثر التنموي الذي ستحدثه في التنمية الزراعية .

خلال هذا المخطط الرباعي صدر ميثاق الثورة الزراعية في14-07-1971 وشرع في تطبيقه في شهر جوان 1972 وقد جاء في المادة الأولى من قانون الثورة الزراعية ما يلي:

"الأرض لمن يخدمها ، ولا يملك الحق في الأرض إلا من يفلحها و يستثمرها" [1] ، وهو مبدأ سياسي و اجتماعي واقتصادي في آن واحد .إذ تهدف إلى القضاء على التباين في توزيع الملكية ، و كذلك دمج المواطنين البسطاء في تنمية الاقتصاد الوطني ، و الرفع في دخولهم الشخصية .

كما تهدف إلى تنظيم الانتفاع بالأرض ووسائل فلاحتها بشكل ينجم عنه تحسين الإنتاج بواسطة تطبيق التقنيات الفعالة. وتطبيق الثورة الزراعية تم في الأراضي التالية : كل الأراضي الزراعية أو المعدة للزراعة، النخيل ،الماشية من الغنم، الأراضي الغابية ،المياه المعدة للاستعمال الزراعي .

وبموجب قانون الثورة الزراعية ، تم منح أراضي للفلاحين المحرومين وذلك سواء في الأراضي التابعة لملكية الدولة و البلديات أو في الأراضي المؤممة، وقد بلغت مجموع هذه الأراضي التي أعطيت للفلاحين بمساحة تقدر بحوالي 1مليون هكتار ، نشأت عنها تعاونيات زراعية بلغت نحو 7000تعاونية تقريبا.

كما خصص المخطط الرباعي الثاني عام 1974- 1977 من استثمارات القطاع الزراعي 16.72 مليار دج [2] في شكل برامج لتطوير أسلوب الإنتاج الزراعي في الجزائر و هذا باعادة تنظيم علاقات

[1] **محمد السويدي** ، مرجع سابق ، ص 51 .

[2] **نادية لويزي** ، انعكاسات انضمام الجزائر إلى المنظمة العالمية للتجارة على القطاع الفلاحي ، رسالة ماجستير ، كلية العلوم الاقتصادية و علوم التسيير ، جامعة الجزائر ، 2005-2006 ، ص33

الإنتاج و قوى الإنتاج ، و الفروع التي تكون هيكل الاستثمارات الزراعية في هذا المخطط هي الزراعة النباتية و الحيوانية ، الري ، و الصيد البحري . و لقد مرت الثورة الزراعية بثلاث مراحل هي:

- المرحلة الأولى: انطلقت في جانفي 1972، وشملت عملية الشرح والإحصاء وتصنيف الملكيات الزراعية وإقامة الهيئات والأجهزة المكلفة بالقيام بمختلف التحقيقات تحت رقابة ومسؤولية كل بلدية. وتميزت هذه المرحلة بإحصاء أراضي المجموعات المحلية وأراضي العرش و الحبوس، وتعتبر هذه الأراضي من الدرجة الثانية أو الثالثة من حيث الخصوبة ويقع أغلبها في الجبال والمنحدرات بمناطق الهضاب العليا، وانتهت هذه المرحلة سنة 1974.
- المرحلة الثانية: انطلقت في سبتمبر 1972 وتناولت إجراء تأميم وتوزيع الأراضي على المستفيدين بالإضافة إلى إقامة التعاونيات المختلفة، إذ تم في هذه المرحلة تأميم أراضي المستفيدين باستثناء الملكيات الكبرى بحيث أن المساحة التي تركت للملاك تمكنهم من أن يعيشوا مع أسرهم، وفي إطار هذا التحديد يمكنهم من أن يخدموا أراضيهم بأنفسهم .

بالإضافة إلى أن كل مالك لا يستغل أرضه بنفسه متغيبا تؤمم أرضه وهذا بسبب تفشي ظاهرة التغيب عن الأرض بمختلف أشكاله المؤدي إلى إهمال استغلالها كليا أو جزئيا.فيستثني من هذه الحالة ثلاث فئات:

- حالة الملكيات الصغيرة جدا التي اضطر أصحابها إلى البحث عن موارد تكميلية خارج مزرعتهم لتأمين معيشتهم.
- حالة بعض الملاك الذين اضطرتهم ظروف الحرب لترك أراضيهم.
- حالة الملاك عديمي الأهلية البدنية أو القانونية المؤقتة أو الدائمة (شيوخ، نساء، أيتام).
- المرحلة الثالثة: بدأت هذه المرحلة من الثورة الزراعية في 1976، وذلك بتطبيق قانون الرعي لوضع حد لاستغلال الرعاة من طرف كبار المالكين وذلك بتطبيق " مبدأ الماشية لمن يرعاها " ولقد حددت المواشي بـ 300 إلى 400 رأس شريطة أن لا يكون لمربيها أي نشاط آخر. كما قامت في هذه المرحلة بتنظيم مناطق السهول المرتفعة حيث تقدر أراضي المراعي بـ 20 مليون هكتار حيث وزعت إلى 3 مناطق خصصت إحداهما للمستفيدين من الثورة

الزراعية، والثانية للمراعي، أما الثالثة فقد بقيت للاستغلال، بينما الأراضي التي يتم استغلالها بطريقة جماعية تتراوح بين 1 إلى 4 هكتارات لكل رأس حسب طبيعة الأراضي.

أما الفترة بين 1978–1979 فتعتبر مرحلة انتقالية بين المخطط الرباعي الثاني و المخطط الخماسي حيث تم فيها انهاء و انجاز ما بقي متأخرا من المخططات السابقة و كذا التحضير لعشرية الثمانينات .

- **تقييم الثورة الزراعية :**

أن الثورة الزراعية كانت تهدف إلى تحقيق أهداف اقتصادية,اجتماعية وأخرى تعاونية تخدم مصلحة البلاد ، فيما يخص الاقتصادية تتمثل في توفير الأمن الغذائي و الاجتماعية تمثلت في توفير حياة ملائمة للفلاحين وهذا من خلال توفير السكن الملائم وعليه فقد تم بناء قرى اشتراكية مزودة بكل الشروط الضرورية للحياة ، أما في المجال التعاون الاشتراكي فقد تم إنجاز السد الأخضر ، الذي يمثل رمز التعاون بين الجزائريين و كان الهدف منه هو توقيف زحف الرمال ، وقد أسند هذا المشروع إلى شباب الخدمة الوطنية .

و أخيرا ما يعني قوله أن الثورة الزراعية حققت الأهداف الاجتماعية و لم تحقق الأهداف الاقتصادية ، ويرجع المحللون ذلك إلى :

- ✓ النوعية الرديئة لبعض الأراضي .
- ✓ نقص وسائل التجهيز وكذلك نقص التأطير .
- ✓ نقص التوعية لدى المستفيدين .
- ✓ فشل الكثير من التعاونيات بسبب الأخطاء الناجمة من بيروقراطية الإدارة التنفيذية .

لكن الحقيقة أن السبب الرئيسي هو أن فكرة الثورة الزراعية مناقضة لأخلاق و مباديء المجتمع الجزائري المسلم (حق التملك).

4- الإصلاحات الزراعية و إعادة الهيكلة 1981 - 1990

رغم التحولات التي عرفتها البلاد منذ الاستقلال ، إلا أنها بقيت مؤشرا رئيسيا لضعف الاقتصاد الجزائري ، حيث أنها لم تستطع تحقيق الاكتفاء الذاتي في ميدان التغذية ، وتزايد العجز في ميزانها التجاري [1].

فبعد أن فشلت الثورة الزراعية في تحديث الزراعة الجزائرية و تكثيفها (بافتراض أن تحديد الملكية سيدفع إلى زيادة الإنتاج ليس عن طريق زيادة المساحة المزروعة وإنما بزيادة مردودية الأرض) وتوسيع قدرات الزراعة في مجابهة المتطلبات الغذائية لمجتمع تتغير فيه هيكلة الاستهلاك حددت السلطات سياستها الفلاحية ، فمع بداية الثمانينات شرع في تطبيق المخطط الخماسي الأول 1980-1984 الذي حدد أهدافا طويلة المدى لتنمية القطاع الفلاحي و أعتمد عددا من البرامج الانمائية بلغت تكاليفها الاستثمارية 59,4 مليار دج [2]، و يقوم مشروع تنمية القطاع الفلاحي على المدى الطويل على عدد من التوجهات منها :

- تحسين الظروف العامة لتسيير الاقتصاد الزراعي سواء على مستوى جهاز الإنتاج أو على مستوى دعم الإنتاج بفضل تنظيم أكثر مرونة ؛
- تخفيف التبعية الغذائية و ذلك بتوفير في المدى القصير و المتوسط شروط تكثيف الإنتاج الحالي و عقلنة تقنيات الإنتاج و تحسين مستوى المعيشة في الوسط الفلاحي .

و يتلخص التصور العام للمخطط الخماسي الأول في هذه العناصر [3]:

- على الصعيد الاستراتيجي : تخفيض الاستثمارات الصناعية في المناطق الصالحة للزراعة حفاظا على الأراضي الخصبة ؛
- على الصعيد الاقتصادي : توسيع الرقعة الزراعية باستصلاح أراضي جديدة و استغلال ما يمكن استغلاله من المساحات الزراعية و إدخال تقنيات إنتاج متطورة لتحديث طريقة العمل قصد رفع الإنتاجية ؛
- على الصعيد التنظيمي : تحسين نظام التسيير و تدعيم الوحدات الاقتصادية الزراعية بالاطارات المتخصصة و باللامركزية في التموين و الإنتاج و التسويق .

[1] **Mohamed Tayeb NADIR** ,L' agriculture dans la planification en Algérie de 1967 a 1977 , P 264 .

[2] **عزاوي اعمر** ، مرجع سبق ذكره ، ص 160

[3] **نادية لوزري** ، مرجع سبق ذكره ، ص 34

و قد اهتم المخطط الخماسي الأول بتنمية قطاع الفلاحة و الري باعتباره وسيلة رئيسية لتحديث الزراعة ، كما أولى هذا المخطط تفضيلا للتجهيزات و العتاد الفلاحي و تنمية الصيد البحري و الغابات و ذلك للحفاظ على التربة و حمايتها من الانجراف و التصحر .

و أهم الإجراءات المتخذة هي ضرورة إعادة هيكلة مؤسسات القطاع العام سنة 1982 ، و إنشاء بنك الفلاحة و التنمية الريفية لتقديم القروض للفلاحين ، تشجيع التملك العقاري لوقف النزوح الريفي و تكثيف الإنتاج .

أما المخطط الخماسي الثاني 1985-1989 فقد اهتم بإعادة الهيكلة المالية كما كانت من أولوياته تنمية قطاع الفلاحة و الري و اهتم بالجانب التنظيمي أكثر من التوسع في الاستثمارات و خلق طاقات إنتاجية إضافية ، و توجه هذا المخطط أيضا إلى التدعيم الصناعي للفلاحة باقرار برامج صناعية في ميدان تحويل المواد الزراعية لإشباع حاجات المواطنين و هي برامج تشجيع الإنتاج الزراعي كاهتمامه بتنمية صناعات النسيج [1] .

أ- أسباب و أهداف إعادة الهيكلة

❖ **الأسباب :**

لقد نجمت إعادة الهيكلة الزراعية بناءا على صدور منشور رئاسي رقم 14 الصادر في 14مارس 1981المتعلق بالتسيير الذاتي و تعاونيات قدماء المجاهدين .

ومن الأسباب التي دعت إلى إعادة الهيكلة ، تلك التناقضات البارزة في القطاع الفلاحي والتي تظهر في:

- تصاعد في التبعية الغذائية ؛
- رغم انه يتملك ثلاثة أرباع العتاد الفلاحي و يحتكر أخصب الأراضي لم يستطع القطاع العام أن ينتج بصفة مرضية أو أن يكون متوازنا في ماليته أو يستطيع توزيع دخول معتبرة لعماله؛
- تغلب طابع الشيخوخة داخل اليد العاملة الفلاحية ؛
- عدم التجانس داخل المجموعة الواحدة للمنتجين ؛

[1] **نادية لوزي** ، مرجع سبق ذكره ، ص 35

- ضعف النتائج الاقتصادية للتعاونيات الإنتاجية للثورة الزراعية بتسجيل الخسارة في اغلب التعاونيات [1].
- إن اهتمام الدولة بالزراعة صادر عن تقييم تجارب التخطيط السابقة للدولة ، وهذا شيء طبيعي في ديناميكية الاستثمارات و التنمية ، وأتضح أن حاجات المجتمع إلى الاستهلاك و خاصة المواد الزراعية تنمو بشكل سريع جدا ، تحت تأثير النمو السريع للدخل النقدي للعائلات المتولد عن تدفق استثمارات الدولة المتزايدة [2].

❖ **أهداف إعادة الهيكلة :** وتتمثل في الآتي :

- تطهير القطاع الفلاحي من السلبيات المسجلة ؛
- تحسين تنظيم المستثمرات الفلاحية وتصحيح التعاونيات الانتاجية للثورة الزراعية ؛
- إعادة تنظيم عقاري للأراضي الفلاحية التابعة للقطاع العام ؛
- استصلاح الموارد الفلاحية الوطنية وتهيئة المحيط الريفي في القطاع الاشتراكي ؛
- تشجيع مبادرات الفلاحين ؛
- رفع الحواجز البيروقراطية التي كانت تعرقل نقل وتداول السلع ؛
- إعادة تقويم الدخول الزراعية ؛
- سياسة لتكثيف الإنتاج بالاهتمام بجودة البذور و التأطير والري.

ب- توسيع القطاع الفلاحي (قانون استصلاح الأراضي)

لم تتوقف عملية إصلاح القطاع الفلاحي عند ضرورة إعادة النظر في طرق تسيير القطاع العمومي والبحث عن انجح السبل للرفع من مردودية القطاع فقط، بل تعداه إلى ابعد من ذلك عن طريق توسيع المساحة الصالحة للزراعة .

[1] **عمر صدوق** ، تطور التنظيم القانوني للقطاع الزراعي في الجزائر ، ديوان المطبوعات الجامعية ، الجزائر ، 1988 ، ص 65

[2] **محمد بلقاسم حسن بهلول** ،_سياسة تخطيط التنمية وإعادة تنظيم مسارها في الجزائر ، الجزء الثاني ، ديوان المطبوعات الجامعية ، 1999 ، ص 17 .

بإضافة إلى عملية إعادة الهيكلة ، ظهرت ضرورة أن يصبح كل مواطن يصلح أرضه بوسائله الخاصة في المناطق الصحراوية مستفيدا منها طبقا للقانون ، فقد صدر القانون المتعلق باستصلاح الأراضي وحيازة الملكية العقارية بتاريخ 1983/08/13 [1]. كان يهدف إلى :

- تشجيع المواطنين على استغلال أقصى ما يمكن من الأراضي ، وذلك بهدف زيادة الإنتاج ، وضمان الأمن الغذائي ؛
- اعتراف الدولة بحق الملكية العقارية الفلاحية لكل مواطن يستصلح أرضا بوسائله الخاصة ؛
- توزيع الأراضي وتوزيع العتاد الفلاحي وحفر الآبار ، وشق القنوات ، وبناء السدود الصغيرة ، وتقديم القروض المالية من طرف بنك الفلاحة و التنمية الريفية (BADR) ، كما قامت باستصلاح أراضي صحراوية في شكل مزارع تجريبية .

ما يمكن استنتاجه من هذا القانون هو العمل على توسيع الأراضي الزراعية الذي يؤدي بدوره إلى زيادة القدرة الإنتاجية في المجال الزراعي ، حيازة الملكية لا يمكن أن تكون إلا بالأراضي الصحراوية القابلة للاستصلاح و المدرجة ضمن الملكية العامة والممكن استخدامها بعد إجراء الاستصلاح ، وبعد ذلك يمكن نقل الملكية للقائم بالأعمال مقابل دينار رمزي يدفع لخزينة الدولة ، فيمكن للمستصلح أن يدعم من قبل الدولة في شكل مساهمات قابلة للتسديد في شكل اعتمادات مخصصة لتمويل برنامج الاستصلاح كما يمكنه الاستفادة من الرسوم والحقوق والضرائب المفروضة على مواد التجهيز واللوازم الضرورية لتنفيذ برنامج الاستصلاح أو استغلال الأراضي التي أصبحت منتجة .

و تمثل ولايات أدرار ، بسكرة ، الوادي ، ورقلة ، أهم الولايات التي شملها توزيع الأراضي من أجل الاستصلاح وذلك بنسبة تفوق 75% من مجموع الأراضي الموزعة . وتعتبر هذه الأراضي الزراعية المستصلحة ضعيفة جدا إذا حاولنا مقارنة مساحتها بعدد المستفيدين الذي بلغ سنة 1995 نحو 47972 مستفيدا ، أي أن متوسط مساحة الفلاح من الأراضي المستصلحة أقل من 2 هكتار ، ومعنى ذلك أن مثل هذه الحيازات لا يمكن أن تشكل حيازات اقتصادية زراعية .

[1] **حداد بختة** ، مرجع سبق ذكره ، ص 52 .

إذا كانت عملية الاستصلاح بطيئة ولم تحقق الأهداف المرجوة منها ، فإن ذلك يرجع إلـــى أن أحكام القانون الصادر في سنة 1983 أصبحت لا تتلائم مع التطورات الاقتصادية التي عرفتها بلادنـــا مما نجم عنها إصدار مرسوم تنفيذي رقم 92- 289 المؤرخ في جويلية 1992 و الذي يحدد شـــروط التنازل عن الأراضي الصحراوية ، كما أن هذا الأمر يمنح امتيازات مالية وشروط أحسن للقيام بعملية الاستصلاح مهما كانت المنطقة و مهما كان النظام القانوني للأراضي الزراعية .

- تقييم (وضعية) القطاع الفلاحي بعد إعادة الهيكلة :

كان لمجموع الإجراءات المتخذة في مجال إعادة الهيكلة العقارية أن أنشأت وحدات فلاحية ذات طابع قانوني موحد أطلق عليها المزارع الفلاحية الاشتراكية ، وهي وحدات منبثقة عن إعادة هيكلـــة مزارع التسيير الذاتي و تعاونيات الثورة الزراعية . و لقد أخذت المزارع التي أعيـــد هيكلتهـــا أحـــد الاتجاهين ، منها ما أدمج في قطاع التسيير الذاتي ، ومنها ما كان محل استفادة فردية بالإضافة أنـــه تمت إعادة هيكلة الدواوين التابعة لوزارة الفلاحة بهدف تحسين عملهم على أساس ثلاث مبادئ وهـــي التخصص في النشاط ، لا مركزية التسيير ، و مشاركة المنتجين في التسيير .

ج- المستثمرات الفلاحية لـــ 1987

عرف النشاط الاستثماري في قطاع الفلاحة ركودا بعد المخطط الرباعي الأول و الثاني مما أثر سلبا في مجال انخفاض نسبة مساهمة الإنتاج الوطني في تغطية حاجات المجتمع من استهلاك المـــواد الزراعية ، بعد ذلك عرفت التنمية في الجزائر أصعب مرحلة 1985-1989 خاصة بعد انهيار السعر الرسمي للبترول سنة 1986 فبعدما كان سعر البرميل حوالي 21.07 دولارا فـــي نهايـــة الثمانينـــات انخفض الى 20 دولار ا في بداية التسعينات ليواصل انخفاضه مسجلا عام 1994 نحو 14.19 دولارا للبرميل [1] ، و هذا ما أدى إلى عجز في ميزان المدفوعات و عجز في الميزان التجاري و انزلاق في العملة الوطنية ، التضخم ، البطالة، الفجوة الغذائية .. كما سجل معدل نمو الناتج الداخلي الاجمالي بين 1985-1986 حوالي 4.6 % [2] ، و هو معدل ضعيف يعود بالدرجة الأولى إلى انخفـــاض معـــدل استغلال الطاقات الإنتاجية القائمة ، كل هذه الاختلالات دفعت بالدولة إلى إعادة إصلاح هذا القطـــاع

[1] **فوزية غربي** ، مرجع سبق ذكره ، ص 134

[2] **نادية لوزري** ، مرجع سبق ذكره ، ص 36

من جديد بموجب القانون 87 – 19 المؤرخ في 08 ديسمبر 1987 يتضمن كيفية استغلال الأراضي الفلاحية كما تم توزيع أراضي القطاع الحكومي على شكل مستثمرات جماعية وفردية ،وكان الهدف من ذلك ما يلي :

1. القيام بالاستغلال الكامل للأراضي الفلاحية ؛
2. رفع الإنتاج و الإنتاجية بهدف تلبية الحاجات الغذائية للسكان و احتياجات الاقتصاد الوطني ؛
3. تمكين المنتجين من ممارسة مسؤولياتهم في استغلال الأراضي ؛
4. ضمان الاستقلالية الفعلية للمستثمرات الفلاحية ؛
5. إقامة صلة بين دخل المنتجين و حاصل الإنتاج .

و هكذا تم إنشاء حوالي 27.000 مستثمرة فلاحية جماعية وفردية على المستوى الوطني في بداية عملية الهيكلة و بعد الانتهاء من عملية تقسيم الأراضي سنة 1989 كان قد تكوّن نحو 29.000 مستثمرة جماعية وفردية ، لكن وبسبب النزاعات التي كانت تقوم ما بين مستثمري المزرعة الواحدة انقسمت هذه المستثمرات و أصبح بذلك عدد المستثمرات الفردية و الجماعية يقدر بنحو 47506 مستثمرة سنة 1993 . لقد تقاسمت تلك المستثمرات نحو 2 مليون هكتار ، و كان بذلك متوسط المستثمرة الجماعية يقدر بـ 61.7 هكتار ، في حين متوسط مساحة المستثمرة الفلاحية الفردية بـ 9,4 هكتار [1] ، ولقد كان الهدف الأساسي لإصلاحات 1987 تتمثل في :

- تقليص التبعية الغذائية خاصة بالنسبة للحبوب ؛
- تحسين المداخيل في الريف ؛
- وضع سياسة عقارية تسمح بتحديد سياسة توجيهية للقطاع الفلاحي يمنح حقوق التمتع بأراضي القطاع الاشتراكي لمن له الحق مع إمكانية التنازل لشخص آخر في حالة الوفاة.

فدور الدولة انحصر في التوجيه العام للأنشطة الزراعية ، تحديد المحاور الكبرى للخطة الزراعية ، التحفيز على التنمية و لا مركزية هياكل الدعم و الإسناد للإنتاج الزراعي .

[1] **اسماعيل شعباني** ، السياسة الفلاحية ومشكل العقار الفلاحي بالقطاع العمومي الجزائري ، الملتقى الدولي حول تنمية الفلاحة الصحراوية كبديل للموارد الزائلة ، جامعة بسكرة ، 2002 ، ص 106 .

وهكذا استيقض القطاع العام ، وأصبح في سنة 1988 ينافس بكفاءة القطاع الخاص و يفك الاحتكار الذي يتمتع به .

- **تقييم عملية المستثمرات الفلاحية :**

رغم الإصلاحات التي جاء بها قانون 87-19 اتضح أن طريقة الانتفاع الدائم اصطدم بصعوبات و مشاكل كبيرة مست العقار الفلاحي إذ أهمل هذا القانون الأراضي المؤممة لصالح الثورة الزراعية التي وزعت في بداية الإصلاح 1987 على مستثمرين في شكل مستثمرات جماعية و فردية فقام أصحاب الأراضي بمطالبة استرجاع اراضيهم المؤممة هذا من جهة و من جهة أخرى مشاكل التأخر في اعداد و تقديم العقود الادارية . فالتسرع في تطبيق إصلاح 1987 الخاص بالمستثمرات الفلاحية بخلاف الوتيرة التي جاءت بها الإصلاحات في القطاعات الأخرى ، أدى إلى استفادت فئات غير معنية بقطاع الفلاحة بأراضي فلاحية إلى جانب التوزيع غير المتكافئ لوسائل الإنتاج و انعدام الموضوعية في تقييم أسعارها حيث قيمت على أساس أسعارها سنة الشراء ، و أيضا تمركز وقلة المؤطرين الفلاحين و كذا التأخر في تسليم عقود الملكية للمستفيدين في المستثمرات الفلاحية خلق نوعا من عدم الثقة ، كما أن إصلاحات 1987 لم تحقق الأهداف المرجوة ، حيث بقيت الجزائر مرتبطة بالسوق العالمية لاستراد المواد الغذائية ، وهذا ناجم عن غياب إستراتجية استثمارية على المدى المتوسط والبعيد .

ورغم كل السلبيات و المآخذ التي سبقت الإشارة إليها إلا أن هذا لا ينفي بعض الايجابيات التي جاءت بها المستثمرات الفلاحية كالاستغلال الأحسن للأراضي الفلاحية نتيجة لقلة المساحات و المسؤولية المباشرة للعمال وربط دخولهم بخدمة الأرض ، والقضاء على العمالة الزائدة غير المنتجة .

إن إصلاحات 1987 وفرت شروط الانتقال نحو اقتصاد السوق ، أين أصبح يعتمد أساسا على احتياجات ومستلزمات السوق ، حيث قامت الدولة بتقليص تدخلها في مجال تسويق الخضر والفواكه، كما سمحت بشكل محدود بالتسويق الخاص لأغلب وسائل الإنتاج وقطاع غيار التجهيز . هذا بالإضافة إلى تمكين المزارعين الخواص من الحصول على وسائل الإنتاج والتجهيز والقروض إلى جانب الإصلاحات التي اتخذت بغرض تحسين نتائج الأملاك الفلاحية الاشتراكية .

إن هذا الإصلاح ورغم أهميته كانت له بعض الآثار السلبية وبعض المشاكل حيث أصبح من الضروري القيام بإعداد و إصدار قوانين للتوجيه الفلاحي إذ حاول إصلاح 1990 تصحيحها ومعالجتها ، من خلال فتح المجال أمام قوى السوق كشكل من أشكال تسيير القطاع الفلاحي .

5- القطاع الفلاحي في ظل الإصلاحات 1990 – 1999

جاءت إصلاحات 1990 محاولة لايجاد مناخ ملائم للحد من الآثار السلبية السابقة و ذلك من خلال قانون رقم 90-25 المؤرخ في 18 نوفمبر 1990 ، حيث يهدف هذا القانون إلى تجديد السياسة الوطنية للفلاحة لتأخذ بعين الاعتبار الوظيفة الاقتصادية و البيئية و الاجتماعية للفلاحة ، سعيا وراء مضاعفة مساهمة الفلاحة من مجهودات التنمية الدائمة للفلاحة على وجه الخصوص و العالم الريفي عامة و من أجل ضمان الأمن الغذائي للبلاد تسعى السياسة الفلاحية لتحقيق الأهداف التالية [1] :

- ديمومة المستثمرات الفلاحية و حمايتها تماشيا مع الهياكل الفلاحية المكيفة و التي تسمح بتطورها المنتظم ؛
- مضاعفة الإنتاجية و التنافسية ؛
- تحسين مداخيل الفلاحين و ظروف معيشتهم ؛
- تحسين الثروة العقارية عن طريق تنظيم عقاري و كذا توسيعها و تثمينها بواسطة عمليات الاستصلاح ؛
- حماية القدرات الإنتاجية و حماية الأراضي و المياه ؛
- ديمومة و حماية الثروة الغابية و الحفاظ على الطبيعة و حماية تثمين الموارد الطبيعية و التنوع البيئي ؛
- تطوير المواد الوراثية الحيوانية و النباتية (بذور و شتلات) ؛
- تعزيز التنظيم الاقتصادي للأسواق عن طريق ضبط الإنتاج و نوعية المنتوجات الفلاحية ؛
- منح إعانات من الدولة تسمح بتوجيه و تشجيع الاستثمار و الإنتاج .

[1] **نادية لوزري** ، مرجع سبق ذكره ، ص39

أ- برنامج التعديل الهيكلي :

لقد شهدت السياسات الزراعية خلال عقد التسعينات من القرن العشرين الكثير من التحولات و التطورات المهمة ، كان بعضها نتيجة لأحداث و مستجدات خارجية كهيمنة الاتجاه الليبرالي و تفاقم أزمة الديون الخارجية ، بالإضافة إلى ظهور المنظمة العالمية للتجارة كفاعل أساسي يفرض شروطه الثقيلة على الاقتصاد الوطني ، و من الناحية الداخلية فقد زادت من حدة المشاكل ظاهرة اللاأمن التي كانت نتائجها وخيمة جدا بالنسبة لعالم الريف تحديدا ، إضافة إلى تقلبات أسعار النفط و عوائده و تراجع فرص العمل ، ومن اجل ذلك أولت الجزائر اهتماما متزايدا بإتباع سياسات زراعية تتعلق أساسا ببرامج الإصلاح الاقتصادي و التعديل الهيكلي ، و مواصلة تلك الاهتمامات بفتح المجال لخصخصة نشاطات القطاع الزراعي بما يضمن له مرونة في العمل في مواكبة التحولات و المستجدات التي تفرضها العولمة و متطلباتها ، كما ركزت الجزائر في سياستها على تحقيق الاستقرار الاقتصادي من خلال الإصلاحات الاقتصادية و إعادة هيكلة المؤسسات العامة و اتباع سياسة نقدية لمكافحة التضخم و استقرار أسعار الصرف و تشجيع القطاع الخاص في مجال الاستثمار و تخفيض الديون الخارجية ، و مهما تعددت البرامج و الخطط و تنوعت أساليب التنفيذ فإنها جميعها تهدف إلى رفع القدرات الإنتاجية للزراعة الجزائرية سعيا إلى تحقيق الأمن الغذائي و الوصول إلى مرحلة الاكتفاء الذاتي .

لقد بدأ تطبيق برنامج التعديل الهيكلي في الجزائر منذ عام 1990 الذي يعمل على تكييف البنية الاقتصادية وفق توجه جديد و هذا في إطار برنامج الانتقال من الاقتصاد الموجه إلى اقتصاد السوق ، و يمكن إيجاز أهم محاور التكييف الهيكلي في النقاط التالية :

-إعادة هيكلة العقار الفلاحي ؛

-إعادة الأراضي المؤممة أثناء الثورة الزراعية إلى ملاكها الأصليين ؛

-تحرير الإنتاج الزراعي و أسعار السلع الزراعية ما عدا بعض المحاصيل الإستراتيجية ؛

-خوصصة القطاع الفلاحي ؛

-رفع أسعار مدخلات الإنتاج بإزالة الدعم على جميع المستلزمات ما عدا البذور المحسنة و التي يقدر الدعم بها 10 % إلى 20 % [1] ؛

-إنشاء الغرف الفلاحية لزيادة التقارب و التشاور مع الفلاحين ؛

-إلغاء احتكار الدولة في التجارة الخارجية للمنتجات الزراعية .

❖ **أثار سياسة التعديل الهيكلي على القطاع الفلاحي :**

حقق القطاع الفلاحي في سنة 1998 نسبة 12.8 % من القيمة الإجمالية المضافة بعدما كان في سنة 1987 بنسبة 8.7% و حقق ما مقداره 147 مليون دينار سنة 1993 مقابل 120 مليون دينار حققه القطاع الصناعي في نفس الفترة ، أما في الفترة 1984-1993 خلقت 30.000 منصب شغل [2].

و في سنة 1994 شرع في تحرير معظم الأسعار و إلغاء نظام الأسعار المقننة بشكل نهائي حيث ارتفعت أسعار المنتوجات الغذائية التي كانت مدعمة ارتفاعا كبيرا الشيء الذي كان له الاثر السلبي على مستوى معيشة شرائح اجتماعية واسعة ، و بعد هذا الارتفاع استقرت الأسعار حتى أن بعض السلع انخفضت أسعارها نتيجة لانخفاضها دوليا ، كذلك في ظل برنامج التعديل الهيكلي أصبحت التجارة الخارجية الزراعية جزءا من التجارة الدولية و بالتالي تم فتح قطاع التجارة للاستيراد و التصدير من السلع و مستلزمات الإنتاج حيث أثر هذا التحرير على إنتاج العديد من السلع .

إذا النتيجة المترتبة عن سياسة التعديل الهيكلي لم تكن مرضية لأنها لم تراعي الظروف الاقتصادية و الاجتماعية للقطاع الفلاحي رغم الإصلاحات التي قامت بها الحكومة للنهوض بهذا القطاع و خاصة سياسة تحرير الأسعار لم تعطي ثمارها ، كما أدت سياسات إلغاء الدعم على مكونات الإنتاج الزراعي ، و رفع أسعار المنتجات الزراعية إلى ظهور سلسلة من السلبيات التي أثرت في وتيرة الإنتاج الزراعي و أدت إلى إفقار الكثير من الفئات السكانية و تجنبا لذلك توجب استبدال إستراتيجية التنمية الزراعية تلك بسياسة ملائمة ، و هذا ما حاول المخطط الوطني للتنمية الفلاحية تداركه .

[1] **أعمر عزاوي** ، مرجع سبق ذكره ، ص 176

[2] **نادية لوزري** ، مرجع سبق ذكره ، ص43

ب-**المخطط الوطني للتنمية الفلاحية :**

❖ **دوافع المخطط PNDA**

لقد كانت هناك عدة دوافع داخلية و أخرى خارجية التي دفعت السلطات الجزائرية لاقتراح هـذا المخطط ضمن جملة الإصلاحات الموجهة للقطاع الفلاحي من أجل النهوض به على وجه يسهم فـي عملية التنمية الاقتصادية بشكل فعال هذه الدوافع تجلت في[1] :

-عدم تناسق أهداف مخططات التنمية الفلاحية و الوسائل الهائلة المرصودة لها من جهة و بين السياسة الفلاحية العامة من جهة أخرى ؛

-عدم اهتمام الفلاحين بأشكال الإنتاج غير المربحة أي الإقبال على إنتاج السـلع الاسـتهلاكية المربحة و الاستثمار فيها ؛

-عدم إعطاء الأهمية الكافية للصناعات الغذائية ؛

-ضعف مساهمة الفلاحة في الناتج الداخلي الخام ، إذ كان هذا الناتج يمثل نسبة 9.88 % سـنة 1987 ثم ارتفع إلى 11.15 % سنة 1988 ثم عاود الانخفاض إلى 10.45 % سنة 1999؛

-التصرفات اللاعقلانية في عملية إنتاج الحبوب في كل مكـان و عـدم مراعـاة الخصـائص الجغرافية و المناخية في عملية الإنتاج ؛

- إضافة إلى الانضمام إلى التكتلات العالمية (الانضمام إلى omc) و إقامة التبادلات الحرة و إقامة الاتحادات و التكتلات الاقتصادية ... كل هذا دفع بالجزائر إلى إحداث تغيرات علـى مجالات التنمية وخاصة على القطاع الفلاحي .

إذا من اجل كل ذلك تم اعتماد المخطط الوطني للتنمية الفلاحية كمسعى للتجديد و لتأهيل القطاع الفلاحي بايجاد الظروف الملائمة لتحسين الإنتاج و الإنتاجية و بالتالي اضطلاعه بشكل كامل بمتطلبات المنافسة الدولية .

❖ **أهداف المخطط الوطني للتنمية الفلاحية :**

[1] **عبد الرزاق بوعزيز** ، محاولة تقييم أثر الإصلاحات الفلاحية الجديدة على القطاع الفلاحي الجزائري ، مذكرة ماجستير ، كلية العلوم الاقتصادية و علوم التسيير ، جامعة الجزائر ، 2004-2005 ، ص 48

لقد تضمن المخطط الوطني للتنمية الفلاحية مجموعة من التوجهات الأساسية ، حيث استهدف تحسين الأمن الغذائي بغية تمكين السكان من اقتناء المواد الغذائية حسب المعايير المتفق عليها دوليا و كذا تحسين مستوى تغطية الاستهلاك بانتاج الوطني و تنمية قدرات إنتاج المدخلات الزراعية من بذور و شتائل و الاستعمال العقلاني للموارد الطبيعية بهدف انجاز تنمية مستدامة و ترقية المنتجات ذات المزايا النسبية المؤكدة . كما تتلخص معايير تنفيذ المخطط في ثلاثة مستويات : الجدوى الاقتصادية ، الاستدامة الايكولوجية و القبول الاجتماعي و في هذا الإطار يتمحور المخطط الوطني للتنمية الفلاحية (PNDA) حول تحفيز وتدعيم المستثمرين الفلاحين من أجل :

- تنمية المنتجات الملائمة للمناطق الطبيعية بهدف تكثيف و إدماج الصناعات الغذائية حسب الفروع (الحبوب ، الحليب ، البطاطا ، الأشجار المثمرة ، اللحوم الحمراء والبيضاء) .
- تكييف أنظمة استغلال الأراضي في المناطق الجافة و شبه الجافة وتلك المهددة بالجفاف (المخصصة حاليا للحبوب ، أو متروكة بورا و هي مهددة بالتدهور) بتحويلها لصالح زراعة الأشجار المثمرة و زراعة الكروم وتربية المواشي و أنشطة أخرى ملائمة مع التركيز على إنتاج الحبوب في المناطق المعروفة بقدراتها العالية [1].
- تطوير الإنتاج الزراعي و الحيواني كافة وكذلك المنتوجات ذات الاستهلاك الواسع و المنتجات ذات المزايا النسبية و الموجهة للتصدير .
- الحفاظ على العمالة الزراعية و زيادة طاقة الإنتاج الفلاحي بزيادة حجم العمالة مع تشجيع الاستثمار الفلاحي .
- تحسين الأمن الغذائي للعائلات الريفية مع إعطاء الأولوية للعائلات القاطنة في المناطق المعزولة ؛
- تعزيز تصدير المنتجات الزراعية ذات الامتيازات التفضيلية الحقيقية لاسيما المنتجات الزراعية البيولوجية ؛
- العمل على زيادة مساحة الأراضي الفلاحية بواسطة استصلاحها عن طريق الامتياز ، هذه الطريقة تسمح بالمحافظة على الموارد الطبيعية و تثمينها ؛

[1] **فوزية غربي** ، مرجع سبق ذكره ، ص 142

- مكافحة التصحر و إزالة الغابات ؛
- رفع مستوى الإنتاجية باستعمال كل الإمكانيات الوطنية و هذه الزيادة يجب أن تكون ضمن إطار التنمية المستدامة و ذلك بالالتزام بالقيود الطبيعية و المحافظة على البيئة من أجل الأجيال القادمة [1].

و تجدر الإشارة إلى أن تنفيذ المشاريع المبرمجة و المتمثلة في تكثيف و تحويل الأنظمة الزراعية و استصلاح الأراضي عن طريق الامتياز يتم بواسطة الدعم المالي لصناديق خاصة و تتمثل في : الصندوق الوطني للضبط و التنمية الفلاحية FNRDA، و صندوق استصلاح الأراضي عن طريق الامتياز FMVC

❖ **السياسات الفلاحية المتضمنة في PNDA**

جاءت مختلف السياسات الفلاحية المتضمنة في المخطط الوطني للتنمية الفلاحية في شكل جملة من البرامج ، تشكل وحدات متكاملة و مترابطة فيما بينها و كان أهمها متمثل في :

1- برنامج استصلاح الأراضي عن طريق الامتياز [2] :

يهدف هذا البرنامج إلى زيادة المساحة الفلاحية الصالحة عن طريق منح حق الامتياز للفلاحين لاستغلال الأراضي المتواجدة على مستوى المناطق الجبلية ، السهبية و الصحراوية و تسيير و استغلال الموارد الطبيعية بهدف تغيير الوسط الطبيعي و اجتناب الآثار السلبية للتغيرات الطبيعية و المناخية (انجراف التربة ، التصحر، الجفاف ...) التي تهدد القطاع الفلاحي و تنعكس سلبا على مردودية الأرض الفلاحية و على التوازن البيئي العام .

فالمنهجية الجديدة هذه تضمنت منح حق الامتياز لسكان الأرياف ، خاصة الشباب المؤهلين و ذوي الخبرات و خريجي المعاهد الفلاحية لإشراكهم في عملية التنمية المحلية و الحفاظ على الموارد الطبيعية إضافة إلى تحسين مستوياتهم المعيشية و مكافحة النزوح الريفي .

---

[1] **أحمد مداني ، عبد القادر مطاي** ، دور المخطط الوطني للتنمية الفلاحية في دعم التنمية المحلية ، ملتقى وطني حول التنمية المحلية في الجزائر واقع و آفاق ، المركز الجامعي برج بوعريريج ، 14-2008/4/15

[2] **عبد الرزاق بوعزيز** ، مرجع سبق ذكره ، ص 53

كما يهدف هذا البرنامج و على مدى 3 سنوات إمكانية استصلاح 6000000هكتار عبر 50000 امتياز و خلق 500000منصب شغل [1] ،

2- البرنامج الوطني للتشجير [2] :

إن هدف هذا البرنامج قد تم إعادة توجيهه بإعطاء الأولوية للتشجير المفيد و الاقتصادي عبر أصناف الأشجار المثمرة الملائمة لكل منطقة (الزيتون، التين، الكرز ...) من أجل حماية متجانسة للتربة و ضمان مداخيل دائمة للفلاحين من خلال استغلال المناطق الغابية ، وكذا توفير مناصب شغل . و قد بلغت المساحات التي تم غرسها سنة 2001 ، 81000 هكتار [3] .

3- برنامج تكييف أنظمة الإنتاج :

يهدف هذا البرنامج إلى تكييف الأنظمة الإنتاجية القائمة و توجيهها بما يحقق الاستغلال الأمثل للإمكانيات المتاحة و الظروف المناخية الملائمة للإنتاج ، حيث يعمل هذا البرنامج على توجيه الزراعات حسب المناطق جافة و شبه جافة و حسب المناخ الملائم لكل محصول و على هذا الأساس يشجع و يدعم المستثمرات الفلاحية ، و يعتمد هذا البرنامج في تنفيذه على نظام دعم خاص و ملائم و على مشاركة الفلاحين باعتبارهم المتعاملين الاقتصاديين الأساسيين حيث يستمد هذا الدعم ميزاته في كونه يقدم دعما مباشرا لأنشطة تسمح بتأمين مداخيل للفلاحين (المساعدة في إيجاد نشاطات ذات مداخيل آنية أو على المدى المتوسط من أجل تغطية الخسائر الناجمة الظرفية و المتتالية لإنجاز برنامج إعادة تحويل الأنظمة الزراعية) ، يأخذ بعين الاعتبار المستثمرة الفلاحية في مجملها ووحدتها خلافا لبرامج تطوير الفروع التي تهدف المنتوج نفسه [4].

4- برنامج تطوير الإنتاج الوطني و الإنتاجية في مختلف الفروع :

---

[1] الجمهورية الجزائرية الديمقراطية الشعبية ، وزارة الفلاحة ، المخطط الوطني للتنمية الفلاحية ، الجهاز المؤطر لبرنامج استصلاح الأراضي عن طريق حق الامتياز ، ص8

[2] **أعمر سعيد شعبان** ، مرجع سبق ذكره ، ص 53

[3] **عبد الرزاق بوعزيز** ، مرجع سبق ذكره ، ص 59

[4] نفس المرجع ، ص 61

يهدف هذا البرنامج إلى تدعيم الإنتاج الفلاحي الوطني و تحسين الإنتاجية للمساهمة في تقليص الفاتورة الغذائية و ستوظف المزارع النموذجية كوحدات لتكثيف المدخلات الفلاحية (بذور ، شتلات و الأمهات والفحول الحيوانية) والمحافظة على الموارد الوراثية، كما أنها ستصبح وحدات للتجارب ونشر التقنيات . و سوف تولى عناية خاصة للمنتجات ذات المزايا التفاضلية التي يمكن أن تكون محل تصدير[1] .

و لهذا فإن التغيرات التي أدخلت مؤخرا على نظام الدعم المقدم من طرف الصندوق الوطني للضبط والتنمية الفلاحية ، تهدف إلى تبسيط الإجراءات و إضفاء أكثر شفافية ومرونة وسرعة في تقديم المساعدات الممنوحة للمستفيدين في إطار المخططات التوجيهية للولايات وحسب المناطق المتجانسة من جهة ، والى بلوغ الأهداف المرجوة حسب الفروع .

5- **برنامج استصلاح الأراضي في الجنوب :**

يهدف هذا البرنامج إلى وضع السياسات الكفيلة بتحقيق الاستغلال الاقتصادي للمناطق الصحراوية و ادخالها ضمن محاور التنمية الاقتصادية عن طريق دعم تفعيل المنتجات المتلائمة مع المناخ كما تم إعادة توجيه هذا البرنامج من حيث الأهداف و من حيث الشروط و طرق تنفيذه . حيث أصبح إصلاح الأراضي حول الواحات يتم في إطار برنامج الامتيازات الفلاحية [2] أما الإصلاحات الكبرى أو الفلاحة المؤسساتية التي تتم بوسائل مادية و تقنيات كبرى ، ستخصص مستقبلا للاستثمارات الوطنية و الأجنبية [3].

❖ **نتائج المخطط الوطني للتنمية الفلاحية :**

إن المخطط الوطني للتنمية الفلاحية و الريفية من خلال برامجه و السياسات المتضمنة فيه ترك أثار واضحة على الجهاز الإنتاجي بصفة خاصة و على القطاع الفلاحي بصفة عامة ، حيث بلغت مساحة الأراضي الفلاحية المستصلحة 2.752.000 هكتار خلال فترة (2006-2000)، في حين بلغت عملية التشجير في المناطق الرعوية ما يقارب مساحة 193.500 هكتار مابين سنتي

[1] http://www.minagri-algeria.org/Strategiepnda.htm
[2] http://www.minagri-algeria.org/Strategiepnda.htm
[3] www.filaha44.fr.fm, Plan national de développement agricole 2001 .

2000 و2006. كما شملت أنظمة السقي بالتقطير في بداية تطبيقها مساحة قدرت ب 177.300 هكتار، أما تطور المساحة المسقية بالتقطير فكانت في نهاية سنة 2006 حوالي 186.100 هكتار، ضف الى دلك فقد بلغ حجم الدعم من أجل الاستثمار على مستوى المستثمرات الفلاحية على امتداد الست سنوات الأخيرة وهذا لكل مستثمرة حسب الالتزام المبرم في ال" PNDAR" قيمة : 1.017.000 دج.

كما عمل المخطط الوطني للتنمية الفلاحية على توفير عدد كبير من الإنتاج الحيواني أو النباتي حيث تشير الإحصائيات أنه قد زادت الأهمية النسبية لتغطية الحاجات المحلية من السلع الزراعية و الغذائية لتنتقل من 32 % خلال الفترة 1996-2000 ، لتصل إلى 40 % للفترة الممتدة من 2000 إلى 2003 . وقد مكّن المخطط من رفع نسبة التشغيل في القطاع الفلاحي إذ حقق حوالي 747 ألف منصب شغل منها 336 ألف بصفة دائمة [1] . كما انه في سنة2001 حقق معدل النمو حوالي 16% . { انظر الملحق رقم 3 }

إضافة إلى هذه النتائج فان المخطط الوطني للتنمية الفلاحية يوفر آفاق واعدة بالنسبة للفلاحة و تربية المواشي , عن طريق التنشيط الفعلي للاستثمارات وكذلك بالنسبة للصناعات الغذائية التي يمكنها الاستفادة من المنتوجات للتحويل بالكمية الكافية .

المبحث الثاني : تشخيص واقع الإنتاج الزراعي في الجزائر

يعتبر القطاع الزراعي في الجزائر أحد أهم قطاعات الاقتصاد من حيث أهميته في الناتج الإجمالي و استيعابه لقوة العمل و أهميته في الميزان التجاري و دوره الكبير في تأمين الغذاء للسكان ، و فيما يلي امكانيات ومؤشرات أداء القطاع الزراعي في الجزائر .

1- الإمكانيات و المؤشرات الزراعية في الجزائر:

[1] عزالدين بن تركي ، مرجع سبق ذكره ، ص 257

تملك الجزائر من الموارد الزراعية ما يؤهلها لأن تنهض بالقطاع الزراعي و تنميته تنمية مستدامة و بالتالي تحقيق الاكتفاء الغذائي ، حيث يمكن الحكم على أداء القطاع الفلاحي بالاعتماد على جملة من المؤشرات التي تعكس وضعية القطاع و مدى مساهمته في رفع معدل النمو الاقتصادي .

أولا : الموارد الأرضية

إذا كانت الموارد المائية تعتبر المحدد الأول للتنمية الزراعية، فإن الموارد الأرضية تليها في الأهمية كمحدد للإنتاج الزراعي ولا شك أن ممكنات التوسع في الموارد الأرضية الزراعية تتوقف بالدرجة الأولى على مدى توافر المياه. ونظرا لوقوع الأراضي الجزائرية على الحزام العالمي للأراضي الجافة وشبه الجافة التي تتوقف فيها المساحة المزروعة على الظروف البيئية ومدة توافر المياه اللازمة للزراعة، فإن معظم الأراضي الزراعية تسود فيها الزراعة المطرية وتختلف نسبة المساحة المزروعة إلى المساحة الكلية من عام لآخر اعتمادا على معدلات الأمطار وتقلباتها السنوية.

- **الأراضي الزراعية** : تبلغ مساحة الجزائر الإجمالية 238 مليون هكتار تنقسم إلى[1] :

***الأراضي الزراعية الكلية** : بلغت مساحتها سنة 2008-2009 حوالي 42466920 هكتار تمثل 17 % من المساحة الكلية و تتضمن :

-المساحة الزراعية الصالحة : تقدر مساحتها 8423340 هكتار و تمثل 19 % من المساحة الفلاحية الكلية و تتوزع كالتالي :

- مزروعات عشبية : 4069380 هكتار
- أراضي مستريحة : 3423502 هكتار
- مروج طبيعية : 24550 هكتار
- الكروم : 82743 هكتار
- أشجار الفاكهة : 823165 هكتار

-أراضي رعوية و مروج : و هي مساحات لم يمارس عليها أي نشاط فلاحي و تشكل مراعي للحيوانات ، مساحتها 32 مليون هكتار .

[1] Ons . l'algerie en quelque chiffres N ° 40. édition 2010. page 30

-أراضي غير منتجة تابعة للمزارع : تشمل المزارع الفلاحية و العمارات و المنحدرات و تمثل 1087700 هكتار .

أراضي أخرى : تتمثل في

-أراضي حلفائية : تشغل مساحة 2504990 هكتار

-أراضي غابية : و تشغل مساحة 4227700 أي تمثل نحو 1,8% من مجموع المساحة الكلية للبلاد و نحو 11% في المنطقة الشمالية أي ان النسبة لا تحقق التوازن البيولوجي و البيئي المقدر عالمي 25% .

-أراضي غير منتجة : و هي أراضي غير موجهة للفلاحة و تبلغ مساحة 188974490 هكتار و تمثل 80 % من المساحة الإجمالية للبلاد .

من خلال تتبع تطور المساحات الزراعية الصالحة ، يتضح الانعكاس الايجابي للمخططات التنمية في إطار توسيع و حماية الأراضي الزراعية ، إلاّ ان هدا التوسع يسير بوتيرة بطيئة جدا مقارنة بالنمو الديمغرافي و ما يترتب عن هدا الأخير من زيادة في الطلب على حساب نقص العرض للغداء . بحيث نجدها تتزايد بنسب ضئيلة من سنة لأخرى ففي سنة 2005 قدرت بنسبة 3.52% من المساحة الكلية ، ثم في سنة 2006 بنسبة 3.53% ، ثم في سنة 2008-2009 بنسبة 3.54% [1]، علما أن النسبة العالمية لتزايد المساحات الزراعية تقر ب 11.9 % حسب الفاو . { انظر الملحق رقم 4}

ثانيا : الموارد المائية

تعاني الجزائر من ندرة الموارد المائية، نظرا كما ذكر سابقا وقوع أغلب أراضيها في المناطق الشبه الجافة والجافة ما يعني سيادة المناخ الشبه الصحراوي والصحراوي الذي من سماته الأساسية الجفاف ، وهذا أدى بدوره إلى تدني نصيب الفرد من المياه، كما تتسم بسوء توزيعها جغرافيا وصعوبة استغلال المتاح منها في الكثير من المناطق وذلك لعدة أسباب منها على سبيل المثال لا الحصر: قلة السدود وإن وجدت تعاني من مشاكل عدة على رأسها التوحل...الخ، مما يضعف طاقتها على التخزين هذا ما ينتج عنه هدر لكميات معتبرة من مياه الأمطار. والموارد المائية في الجزائر مقسمة إلى

[1]ONS ,Quelques statistiques et indicateurs économiques

موردين : موارد تقليدية (الأمطار،المياه الجوفية والمياه السطحية) أما الموارد غير التقليدية فتتمثل في (تحلية مياه البحر ومعالجة المياه المستعملة).

أ- الموارد التقليدية

1- المياه الجوفية :

تقدر جملة المياه الجوفية الممكن استغلالها في الجزائر ب7 مليار متر مكعب في السنة ،2 مليار متر مكعب في السنة متواجدة في شمال البلاد وتستغل بنسبة تفوق 90% و5 مليار متر مكعب في السنة موجودة في الجنوب والتي لا تستغل منها سوى 1.7 مليار متر مكعب في السنة ، وعوما تشير التقديرات العلمية إلى وجود 147 طبقة مائية و23000 بئر عميق و9000 ينبوع بالإضافة إلى 60000 بئر صغير، تجلب كلها من المياه الجوفية المتجمعة في الطبقات[1].

وعلى عكس المياه الجوفية الموجودة في الجنوب -والتي تعد مياه غير متجددة- فإن الاحتياطات الموجودة في الشمال قابلة للتجدد.

2- المياه السطحية :

تشمل المجاري المائية المتجمعة في شكل أنهار وأودية يزداد منسوبها نتيجة تساقط الأمطار والثلوج والتي تغذيها ينابيع متجددة، وتقدر الموارد المائية السطحية ب 12.7 مليار متر مكعب في السنة موزعة جغرافيا على الشمال ب11.9 مليار متر مكعب ، وفي الجنوب 0.8 مليار متر مكعب. وتضم المياه السطحية في الجزائر 17حوضا مائيا تقع ضمن ثلاث مجموعات:الأولى هي الأحواض التابعة للبحر الأبيض المتوسط وتتسع لنحو 10.92 مليار متر مكعب والثانية أحواض الهضاب العليا وتتسع لنحو 997 مليون متر مكعب والثالثة الأحواض الصحراوية وتتسع لنحو 800 مليون متر مكعب.

ولقد بلغ المعدل الحقيقي لاستغلال المياه السطحية المعبأة بواسطة 57 سد مستغل تبلغ طاقتها التخزينية الإجمالية 5.70 مليار متر مكعب (حوالي 2.360 مليار متر مكعب في أواخر سنة 2006).

[1] **محمد بلغالي** ، مداخلة بعنوان "سياسة إدارة الموارد المائية في الجزائر : تشخيص الواقع وآفاق التطوير"،الندوة الدولية الرابعة حول:الموارد المائية في حوض البحر الأبيض المتوسط، مخبر علوم المياه المدرسة الوطنية المتعددة التقنيات، الجزائر،22-24 مارس 2008، ص75.

وبذلك نلاحظ أن نسبة تعبئة وحشد المياه السطحية مقارنة بالمتاح منها أي 12.7 مليار متر مكعب بقيت ضعيفة جدا لاسيما في الجهات الوسطى والشرقية للبلاد[1].

ب- الموارد المائية غير التقليدية :

أمام الطلب المتزايد على هذا المورد الاستراتيجي بسبب النمو السكاني السريع والتطور الصناعي وقلة تساقط الأمطار نتيجة الجفاف، إلى جانب الصعوبات الطبيعية والعوائق الاقتصادية في استثمار واستغلال المياه الطبيعية من أمطار أو مياه سطحية أو جوفية بات من الضروري البحث عن البدائل لتنويع مصادر التزود من المياه وخاصة بتحلية مياه البحر ومعالجة المياه المستعملة.

1- تحلية مياه البحر:

يقصد بتقنية تحلية مياه البحر على أنها إزالة نسبة الأملاح الموجودة في مياه البحر والمحيطات وتحويلها إما إلى مياه صالحة للشرب وإما للإقلال والتخفيض من نسبة الملوحة الزائدة واستخدامها لسقي أو ري بعض المحاصيل والمساحات الزراعية أو في مياه العمليات الزراعية المختلفة.

إن التجربة الجزائرية في هذا المجال كانت في ثلاث مناطق صناعية وهي: آرزيو، سكيكدة وعنابة وتعود إلى بداية الستينات، إلا أن محطات التحلية هذه لا تسمح في الحالة القصوى إلا بتجديد 18 مليون متر مكعب في السنة.

وعموما فإن تحلية مياه البحر تشكل حلا بديلا وهاما للموارد المائية الطبيعية، لكن يبقى استعمال هذه التقنية محدودا ومقصورا على حالات خاصة متميزة جدا وإن ما يحد من استخدام هذه التقنية هو كلفتها المالية والتقنية الباهظة والمرتفعة ، إذ أظهرت مختلف الدراسات المنجزة أن تكلفة المتر المكعب الواحد من المياه المحلاة تتراوح مابين 0.76 إلى 0.8 دولار أمريكي أي ما يعادل 65.40 إلى 69.00 دج ، هذا مقارنة بالتكلفة القاعدية لتعبئة الموارد المائية الطبيعية التي تتراوح مابين 3.60 إلى 4.50 دج للمتر مكعب[2].

2- معالجة المياه المستعملة:

[1] المرجع نفسه، ص75.

[2] محمد بلغالي،مرجع سبق ذكره ، ص76.

إن الأهداف المرجوة من عملية معالجة وتصفية المياه المستعملة تتركز حول الحفاظ على البيئة وحماية المياه الجوفية والسطحية من التلوث، بالإضافة إلى توفير مصادر مياه جديدة غير تقليدية تستخدم في مجالات مختلفة وخاصة في مجال الزراعة.

إن إمكانيات الجزائر في هذا المورد تبقى ضعيفة جدا، حيث يتم صرف المياه إلى البحر بالنسبة للتجمعات السكانية الساحلية وفي الأودية ، ولقد بلغ الحجم الإجمالي للمياه المستعملة والمصروفة في الوسط الطبيعي بحوالي 700 مليون متر مكعب سنويا ، 75 مليون متر مكعب منها فقط يتم تصفيتها ومعالجتها سنويا (أي ما يعادل 10% تقريبا في السنة) وهي نسبة شبه منعدمة.

كما تبلغ قدرات التصفية بالنسبة للمحطات قيد الاستغلال تقريبا 160 مليون متر مكعب في السنة، لكن هذه المحطات لا تعمل سوى بنصف طاقتها (أي تقريبا 75 مليون متر مكعب) [1].

إن الإمكانيات المائية القابلة للتعبئة والحشد والاستغلال في الجزائر بما فيها المياه المستعملة المصفاة تصل إلى حوالي 20 مليار متر مكعب سنويا، ومصدر المياه الرئيسي هو مياه الأمطار ثم تأتي المياه الجوفية في المركز الثاني. و الجدول الموالي يوضح نصيب الفرد من المياه :

جدول (3-1) :

نصيب الفرد من المياه في الجزائر

	نصيب الفرد في السنة (متر مكعب)					
	1962	**1990**	**2000**	**2008**	**2025**	**2050**
الجزائر	1500	720	676	600	397	220

المصدر : محمد بالغالي ، مرجع سبق ذكره ، ص73

الملاحظ هو التدني المستمر لنصيب الفرد السنوي من المياه في الجزائر باعتباره المؤشر الذي تقاس عليه ندرة المياه حسب البنك العالمي والمقدرة بـ 1000متر مكعب للفرد في السنة كحد أدنى.

[1] المرجع نفسه، ص76.

فبعدما كان نصيب الفرد1500 متر مكعب سنة1962 ليصبح سنة 1990 لا يزيد عن 720 متر مكعب، ليصل إلى 676 متر مكعب سنة 2000 وتقدر سنة 2008 بنسبة 600 متر مكعب ويتوقع أن تبلغ الكمية في 2025 حوالي 397 متر مكعب ونحو 220 متر مكعب في سنة 2050. أما الجدول أدناه يوضح نصيب المتر المكعب المائي من الناتج الزراعي عام 2006

جدول (3-2) :

نصيب المتر المكعب من المياه من الناتج الزراعي في الجزائر عام 2006

	كمية المياه (متر مكعب)	الناتج الزراعي (مليون دولار)	نصيب المتر المكعب المائي من الناتج الزراعي الإجمالي (دولار)
الجزائر	**4988.7**	**8812**	**1.766**

المصدر: صندوق النقد العربي، التقرير الاقتصادي العربي الموحد ، 2007

يتبين من الجدول أن نصيب المتر المكعب المائي من الناتج الزراعي الإجمالي جد ضئيلة ومنخفضة بحيث لا تزيد عن 1.766 دولار فقط للمتر مكعب عام 2006 . في حين بلغت حصة المياه المخصصة لعملية الري للهكتار الواحد من الأراضي الفلاحية 2261 متر مكعب في عام 2005.

ثالثا : الموارد البشرية العاملة في الزراعة

تعتبر اليد العاملة الفلاحية من أهم عوامل الرأسمال الإنتاجي التي تعتمد عليه العملية الإنتاجية الفلاحية في الجزائر حيث بلغت القوة العاملة في الزراعة حوالي 25.4% سنة 1995 وقد تناقصت هذه النسبة إلى 21.8 % [1] سنة 2008 ، وهذا الانخفاض يمكن إرجاعه لعدة أسباب نذكر منها هجرة العمالة الزراعية إلى خارج القطاع الزراعي والهجرة من الأرياف خاصة خلال التسعينات بسبب الوضع الأمني . و الجدول أدناه يوضح مكانة اليد العاملة في القطاع الزراعي خلال الفترة 2000, 2008

[1] التقرير الاقتصادي العربي الموحد،2010، ص314.

جدول (3-3):

مكانة اليد العاملة في القطاع الزراعي

	2000	2005	2006	2007	2008
السكان الريفيين (بالآلف نسمة)	12.960	13.159	13.321	13.684	13.843
السكان الزراعيين (بالآلف نسمة)	7.262	7.448	7.486	7.525	7.780
نصيب العامل الزراعي من القيمة المضافة في القطاع الزراعي (بالدولار)	1.822	5.741	5.484	4.573	4.989
الكفاءة الاقتصادية الزراعية (%)	0.34	0.53	0.45	0.34	0.30

المصدر: إعداد الباحثة اعتمادا على إحصائيات المنظمة العربية للتنمية الزراعية و التقرير الاقتصادي العربي الموحد

خلال الفترة الممتدة من 2000 إلى 2008 يلاحظ تزايد السكان الريفيين بالرغم من أن هذه الزيادة تسيير بوتيرة بطيئة فبعدما كانت 12،960 ألف نسمة سنة 2000 ارتفعت إلى 13،843 ألف نسمة في عام 2008 أي زيادة بنسبة 0.8% (2000-2008) وبنسبة 1.2% خلال (2007-2008)، كما عرفت القوى العاملة الزراعية ارتفاعا بنسبة 0.9% خلال الفترة 2000-2008 ، و هذا يعد مؤشرا تنمويا ايجابيا ينطوي على دلالات هامة تعكس كفاءة العاملين في الزراعة و تطوير الأساليب و التقنيات الإنتاجية الحديثة في الزراعة. كما يعكس بوادر عودة السكان للنشاط الفلاحي و إلى أراضيهم التي ابتعدوا عنها بسبب الفقر و انعدام الأمن ، بالإضافة إلى السياسة المتبعة والمشجعة والمدعمة للزراعة خاصة في الأرياف مثل:المخطط الوطني للتنمية الفلاحية والريفية، الدعم الفلاحي وسياسة التجديد الريفي و الفلاحي سنة 2008....الخ. أما فيما يخص نصيب العامل الزراعي من القيمة المضافة المتحققة من القطاع الزراعي فقد بلغ 822. 1 دولار سنة 2000 لترتفع إلى 4.989دولار،أي تضاعف بحوالي أربع أضعاف سنة2008 .مع أن أعلى نسبة تحققت سنة 2005 حيث بلغ نصيب العامل الزراعي 741،5 دولار.

بالنسبة للكفاءة الاقتصادية الزراعية تحسب كما يلي: نسبة الناتج الزراعي من الناتج المحلي الإجمالي/نسبة القوى العاملة بالزراعة إلى العمالة الكلية. حيث استقرت الكفاءة الاقتصادية الزراعية في حدود 0.30% سنة 2008 مقارنة مع سنة 2007 حيث بلغت 0.34%.

أما بالنسبة للناتج الزراعي فهو يعتبر مؤشرا هاما و ذو دلالة كبيرة عن صحة القطاع الزراعي ، إذ كل دولة تسعى إلى نمو ناتجها الزراعي و الجزائر بلد زراعي من الدرجة الأولى يملك مقومات زراعية هامة و قامت ببذل جهود عبر مختلف سياسات الإصلاح . كما يعبّر هذا المؤشر عن نسبة المساهمة الحقيقية للقطاع الزراعي في تكوين الناتج الداخلي الخام .

جدول (3-4) :

مساهمة الناتج الزراعي في الناتج الداخلي الخام (بالأسعار الجارية)

الوحدة : مليون دولار

السنة	قيمة الناتج الداخلي الإجمالي	قيمة الناتج الزراعي الإجمالي	النسبة من إجمالي الناتج المحلي (%)
2003	68007.00	6589.00	9.69
2004	85007.00	8032.00	9.45
2005	102500.00	7866.00	7.67
2006	117288.00	8812.00	7.51
2007	134143.00	10105.00	7.53
2008	170300.00	11197.00	6.57

المصدر : من إعداد الباحثة اعتمادا على إحصائيات المنظمة العربية للتنمية الزراعية

يتضح من الجدول أعلاه تراجع نسبة مساهمة الناتج الزراعي في تكوين الناتج الداخلي الخام حيث لم تتجاوز نسبته 10% في أحسن المواسم الزراعية ، و يرجع ذلك إلى ضعف المساحة المزروعة و تراجعها من سنة لأخرى كذلك تذبذب الإنتاج الزراعي و تراجع مرد ودية القطاع

الزراعي . كما يمكن الإشارة إلى مساهمة القيمة المضافة الزراعية في PIB لسنة 2008 من خـــلال الشكل الموالي :

شكل (3- 1) :

مساهمة القيمة المضافة الزراعية في PIB لسنة 2008

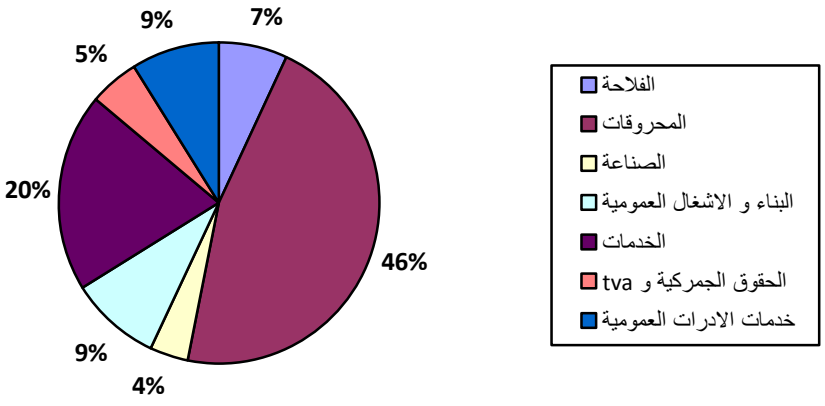

المصدر: من إعداد الباحثة اعتمادا على إحصائيات مجلة Céréaliculture ، 2009

من خلال الشكل أعلاه فإن القيمة المضافة الفلاحية تمثل 7 % من الناتج الداخلي الخام فهـــي تحتل المرتبة الرابعة بعد المحروقات و الخدمات و خدمات الإدارات العمومية و البنـــاء و الأشـــغال العمومية . إلاّ أنها عرفت نمو اقتصادي قدر ب 2.6% مقارنة بسنة 2007 .

رابعا: مستلزمات الإنتاج الزراعي

يتطلب الإنتاج الزراعي من الإمكانيات والمستلزمات الكثير للنهـــوض بهـــذا القطاع،وتتمثـــل المستلزمات في الآلات الزراعية،الأسمدة والتي تتمثل كما يلي:

1- الآلات الزراعية [1]:

- عدد الجرارات الزراعية: بلغ متوسط عدد الجرارات الزراعية في الجزائر خلال الفترة الممتدة ما بين 2001-2005حوالي 79291 جرار، لترتفع عام 2006 إلى 102363جرار وفي عام 2007 وصلت إلى 103558جرار، والملاحظ هو الارتفاع في عدد الجرارات من عام لآخر حيث وصل عددها عام 2008 نحو 104529جرار.
- عدد الحاصدات الزراعية:عددها هو الآخر في تزايد وارتفاع حيث وصل عددها عام 2008 إلى نحو 12650 حاصدة مقارنة ب12554 عام 2007وب12418 حاصدة عام 2006، ففي الفترة الممتدة من 2001 إلى 2005 يمكن ملاحظة أن عددها كان منخفض 9421 حاصدة فقط .

2- الأسمدة [2]:

- إنتاج الأسمدة الآزوتية:انخفض إنتاج الأسمدة الآزوتية بعدما كان إنتاجها (متوسط الإنتاج)خلال الفترة 2001- 2005 نحو 1903.24 ألف طن آزوت صافي إلى 900.00 ألف طن آزوت صافي في عام 2008، بالإضافة إلى ثبات الإنتاج خلال الأعوام 2006 و2007 و2008 حيث استقر الإنتاج خلال هذه السنوات في 900.00 ألف طن .
- إنتاج الأسمدة الفوسفاتية:على العكس من الأسمدة الآزوتية فإن إنتاج الأسمدة الفوسفاتية زاد وحقق بذلك ارتفاعا وصل إلى 800.00 ألف طن فسفور صافي عام 2008، مقارنة بمتوسط إنتاج الأعوام 2001-2005 التي وصلت إلى 324.08 ألف طن فسفور صافي،والملاحظ كذلك هو ثبات واستقرار مستوى الإنتاج خلال السنوات 2006 و2007 و2008 في 800.00 ألف طن فسفور صافي .

2- تطور الإنتاج النباتي :

[1] المنظمة العربية للتنمية الزراعة،الكتاب السنوي للإحصاءات الزراعية العربية،المجلد 29،الخرطوم،2009،ص119.

[2] المرجع نفسه، ص121.

يحتل الإنتاج النباتي مكانة مهمة في الزراعة الجزائرية ، لأنه الركيزة الأساسية في توفير الغذاء و يتحقق الأمن الغذائي بدرجة كبيرة إذا كان الإنتاج النباتي وفيرًا و العكس صحيح ، و يأتي إنتاج الحبوب بمختلف أصنافه في المرتبة الأولى ضمن الإنتاج النباتي حيث ما يميز الوجبة الغذائية للمستهلك الجزائري أنها ذات اصل نباتي بنسبة كبيرة و تقل فيها نسبة الإنتاج الحيواني .

و الملاحظ في الجزائر أن البيئة التي نشأ فيها الفرد و ثقافته الاستهلاكية في طلب متزايد للإنتاج النباتي غير أن ما يميز هذا الإنتاج التذبذب و التباين في كميات الإنتاج و مستويات الإنتاجية من موسم لآخر ، و لعل أهم الأسباب التي جعلته على هذا الحال تتمثل في :

-ارتباط الزراعة الجزائرية بكمية الأمطار المتساقطة فمعظم هذه الزراعة هي مطرية و نسبة قليلة منها تخضع لعملية الري الذي نجده في اغلبه يعتمد على أساليب تقليدية ؛

-تقلص المساحة الصالحة للزراعة خاصة منها الأراضي الخصبة بفعل عوامل طبيعية و أخرى بشرية تتمثل في الانجراف و التصحر ...؛

-هجرة الفلاحين و تخليهم عن خدمة الأرض و الاتجاه إلى قطاع الصناعة و التجارة ، لان الأجور في القطاع الزراعي متدنية مما أدى إلى إهمال مساحات زراعية .

كل هذه العوامل و غيرها كان لها اثر كبير في تحديد مستويات الإنتاج من سنة لأخرى الشيء الذي انعكس في مظاهر عجز غذائي ، إذ لم يتمكن القطاع الزراعي و بالأخص الإنتاج النباتي من مواكبة النمو المتزايد في الطلب على المنتجات الزراعية و استدعى الأمر الاتجاه نحو الخارج لاسترداد ما عجز عن توفير الإنتاج المحلي و بذلك ازداد حجم التبعية الغذائية و ارتفعت فاتورة الغذاء .

أ- تطور إنتاج الحبوب :

تعد الحبوب من المنتجات الأساسية التي تكون الوجبة الغذائية للفرد الجزائري إذ تعتبر مصدرا أساسيا للسعرات الحرارية و البروتينات كما أنها تتصدر قائمة المنتجات النباتية و تمثل منتجات إستراتيجية على المستوى الوطني . و تضم مجموعة الحبوب كل من القمح الصلب ، القمح اللين ، الشعير ، الخرطال ، و الذرة بأنواعها .و نظرا إلى الأهمية الكبيرة التي يحتلها منتوج الحبوب في الجزائر ، عملت الدولة على وضع إستراتيجية زراعية هدفها الأساسي رفع إنتاج و إنتاجية الهكتار

الواحد من هذا المنتوج ، خاصة و أن هذه المادة تكلف الدولة سنويا مبالغ ضخمة بالعملة الصعبة ، و الجدول التالي يوضح توزيع المساحة المحصودة حسب نوع الحبوب خلال الفترة 2002-2010

جدول (3-5) :

توزيع المساحة حسب نوع الحبوب (2002-2010)

الوحدة : هكتار

	2002	2003	2004	2005	2006	2007	2008	2009	2010
قمح صلب	813890	1265370	1307590	1042894	1162880	1187620	726105	1262842	1181774
قمح لين	584570	782200	703010	560850	620945	632257	280466	585733	573954
شعير	401400	782380	915440	684648	812280	971246	435963	1250762	1018792
خرطال	44600	70870	73960	61227	75035	82096	42309	76582	81670
المجموع	**1844460**	**2900820**	**3000000**	**2349619**	**2671140**	**2873219**	**1484843**	**3175919**	**2856190**

Source: ministère de l'agriculture et du développement rural. Rapport sur la situation du secteur agricole 2006 .p 22

: ministère de l'agriculture et du développement rural.direction des statistiques agricole (2007-2010)

يظهر من خلال الجدول(3-5) أن المساحة عرفت تذبذب خلال السنوات 2002-2010 كما أنها تتغير من عام لآخر و ذلك لأسباب عديدة منها التغيرات المناخية و المساحة المتروكة بورا ، حيث ارتفعت من 1844460 هكتار في سنة 2002 إلى 3000000هكتار في 2004 و هذا راجع إلى نتائج تطبيق البرنامج الوطني للتنمية الفلاحية PNDA ، ثم انخفضت المساحة في 2005 لترتفع في 2006 بنسبة 13.68 % و ذلك نتيجة للدعم الذي قدمته الدولة إلى منتجي الحبوب .ثم انخفضت المساحة المخصصة للحبوب في السنوات 2005-2008 ، بعدها سجلت ارتفاع ملحوظ في سنة 2009 بمعدل زيادة قدر ب 114% بين السنتين 2009/2008 و يرجع ذلك إلى بداية تطبيق برنامج التجديد الفلاحي و الريفي. و الجدول الموالي يوضح كمية إنتاج الحبوب:

جدول (3-6):

توزيع الإنتاج حسب نوع الحبوب للفترة 2002-2009

الوحدة : الف قنطار

السنة / النوع	03/2002	04/2003	05/2004	06/2005	07/2006	08/2007	09/2008
القمح الصلب	18023	20117	15687	17728	15920	8138	20010

القمح اللين	11626	7290	8460	9151	7900	2972	9521
الشعير	12220	12116	10328	12359	11867	3959	22034
الخرطال	775	890	775	890	922	267	957

المصدر : بالنسبة إلى السنوات 2002-2005 ، ONS , Annuaire statistique de l'algerie n°25, p 218

بالنسبة إلى السنوات 2006-2009 ، الديوان الوطني للاحصائيات ، الجزائر بالارقام ، نتائج 2007-2009 ، رقم 40 ، ص 31

يتضح من الجدول أن إنتاج الحبوب بشتى أنواعها قد عرف تذبذبا كبيرا بين الزيادة و النقصان أدت جملة من العوامل في تحديد معدلات تطورها ، فإنتاج القمح بنوعيه الصلب و اللين قد تميز بالتذبذب بالرغم من انه يعتبر المحصول الرئيسي سواء من حيث المساحة أو من حيث الإنتاج ففي الموسم 2003-2004 تم إنتاج كمية معتبرة من القمح قدرت ب 20117 ألف قنطار ثم انخفض خلال 2004-2005 إلى 15697 ألف قنطار أي بنسبة 22.02 %،غير انه حدث انخفاض معتبر يقارب نصف الإنتاج في سنة 2007 إذ بلغت نسبة الانخفاض 48.88 % مقارنة بسنة 2006 و ذلك بسبب عوامل مناخية تتمثل في الفيضانات و انجراف التربة و رياح رملية أدت إلى إتلاف كميات معتبرة من محاصيل زراعية خاصة الحبوب ، إضافة إلى الأزمة الغذائية العالمية الحادة التي أثرت كذلك على الإنتاج ، من خلال كميات الإنتاج هذه و نسب التغير المتباينة جدا و التي تتراوح بين الارتفاع و الانخفاض ، نجد الجزائر تفتقد لسياسة زراعية محكمة في مجال الحبوب ، إذ لا يمكن لوتيرة الإنتاج هذه ضمان استقرار ووفرة دائمة و مستقرة لمادة الحبوب الشيء الذي ينعكس على الميزان التجاري الغذائي . أما في سنة 2010 فقد عرف الجزائر إنتاج مكثف بدليل تحسن مستوى إنتاج الحبوب إلى حدود ما بين 50 و 60 مليون قنطار، و الأكثر من ذلك تحقيق اكتفاء ذاتي في الشعير و ذلك بسبب تدابير الإصلاح الزراعي و المتمثلة في سياسة التجديد الريفي . و الشكل التالي يوضح تذبذب إنتاج الحبوب خلال الفترة 2002-2009

الشكل(3-2) :

تطور إنتاج الحبوب خلال الفترة 2002-2009

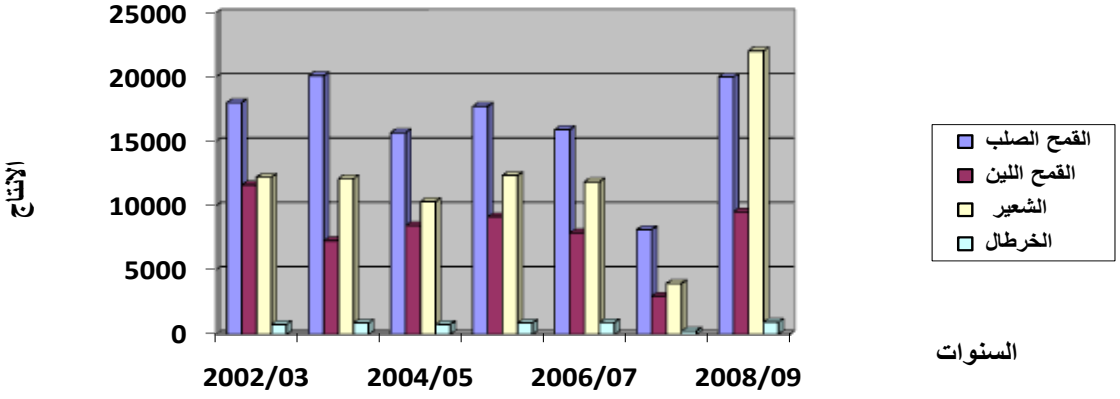

المصدر : من إعداد الباحثة اعتمادا على بيانات الجدول (3-6)

يضاف إلى العوامل السابقة عامل آخر و المتمثل في المساحة الزراعية المخصصة للحبوب التي نجدها مساحة ضئيلة و تمتاز بالتذبذب من موسم لآخر كما يوضحه الشكل الموالي :

الشكل(3-3) :

توزيع معدل المساحات للحبوب حسب النوع ما بين 2008-2009

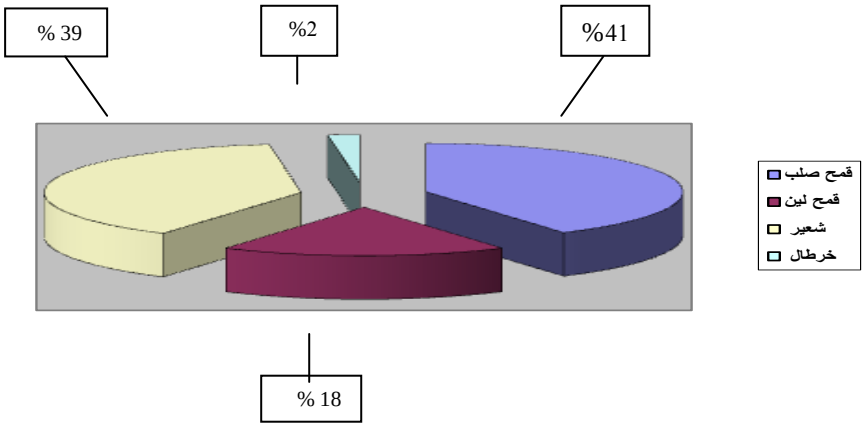

Source : revue : céréaliculture n°52 – vol 1 .spécial PREAR . juin 2009

***تطور الإنتاجية :** يمكن لمس تطور الإنتاجية (المردودية) الحبوب من بيانات الجدول التالي:

جدول (3-7):

توزيع الإنتاجية حسب نوع الحبوب للفترة 2001-2010

الوحدة: قنطار/الهكتار

	2001	2002	2003	2004	2005	2006	2007	2008	2009	2010
قمح صلب	11.1	11.7	14.2	15.3	15	15.2	12.9	11.2	15.8	15.3
قمح لين	11.1	9.4	14.9	10.4	15.1	14.7	12.5	10.6	16.3	13.9
شعير	11.1	10.4	15.6	13.2	15.1	15.2	12.2	9.1	17.6	12.8
خرطال	8.8	7.5	10.9	12	12.7	11.9	11.2	6.3	12.5	10.8

المصدر : من إعداد الباحثة اعتمادا على إحصائيات وزارة الفلاحة ، مديرية الإحصائيات الفلاحية و الأنظمة المعلوماتية ، 2010

من الجدول أعلاه فإن هناك اختلالات و تذبذبات كبيرة من عام لآخر، إذ بلغت الإنتاجية للقمح الصلب و اللين أعلى مستوى لها سنة 2009 ببلوغها 15.8 قنطار في الهكتار و16.3 قنطار/ الهكتار، كذلك حقق الشعير مرد ودية عالية قدرت ب 17.6 قنطار/هكتار في نفس السنة ، كما أن إنتاجية القمح في الجزائر تعتبر من بين المعدلات الضعيفة في المنطقة العربية تحديدا و نجد أن هناك مستثمرات تسجل مرد ودية ضعيفة جدا و لعل السبب في ذلك هو نوعية العمليات الزراعية و طرق استخدام الأسمدة الكيميائية ، و انخفاض كميات الأمطار و الجفاف و على هذا يجب على الدولة أن تولي المزيد من الاهتمام لزيادة الإنتاجية الزراعية لأنها هي المفتاح الرئيسي لزيادة الإنتاج و من ثم تحقيق الاكتفاء الذاتي . و بصفة عامة فان مرد ودية مجموعة الحبوب تبقى دون المستويات المطلوبة لأنها ترتبط بكميات الأسمدة المستعملة و جودتها و كيفية استعمالها وفق المعايير العلمية و التوقيت المناسب من جهة و نوعية البذور المختارة من جهة أخرى ، و الملاحظ بالنسبة إلى هذه الأخيرة وجود نقص في الكميات المستعملة بسبب أسعارها و ندرتها في الأسواق العالمية .

ب- تطور إنتاج البقول الجافة

تحتل البقول الجافة المرتبة الثانية من حيث الأهمية في قائمة الإنتاج النباتي و هي مكون أساسي من مكونات الوجبة الغذائية للفرد الجزائري لكونها تشكل المصدر الرئيسي للبروتين الذي يحتاج إليه الإنسان في تغذيته اليومية ، كما أنها تشكل عبئا ثقيلا على الميزان التجاري الزراعي حيث تمثل نسبة كبيرة من الواردات الزراعية و رغم أهميتها إلا أن إنتاجها يتميز بالضعف و التذبذب من سنة لأخرى

و تضم البقوليات كل من الفول الجاف ، الحمص ، العدس ، الفاصوليا ، البازلاء الجافة ، حيث يوضح الجدول الموالي تطور المساحة ، الإنتاج ، الإنتاجية لمجموعة البقول الجافة خلال 2000-2009

جدول (3-8):

تطور المساحة ، الإنتاج ، الإنتاجية لمجموعة البقول الجافة خلال الفترة 2000-2009

المساحة: بالهكتار الإنتاج : بالقنطار الإنتاجية (المردودية) : قنطار/هكتار

	2000	2001	2002	2003	2004	2005	2006	2007	2008	2009
المساحة	63140	59470	62160	68010	72063	69240	66866	63510	61211	67448
الإنتاج	218640	384360	435340	577480	580000	471060	440690	500830	401725	642890
الإنتاجية	3.5	6.5	7.0	8.5	8.0	6.8	6.6	7.9	6.6	9.5

Source : Ministère de l'agriculture et du développement rurale , Direction des statistiques agricoles et des systèmes d'information

من خلال الجدول يتضح أنه بالنسبة للمساحة المخصصة البقوليات عرفت تذبذبا إذ سجلت المساحة عام 2001 حوالي 59470 هكتار و هي أدنى مستوى لها ، ثم ارتفعت خلال 2003-2004 اما خلال الفترة 2005-2008 فقد انخفضت المساحة و هذا الانخفاض المسجل نتيجة الانخفاض الكمي و النوعي للبذور و ارتفاع الأسعار ثم ارتفعت في سنة 2009 إذ بلغت 67448 هكتار اي بنسبة 2 % من إجمالي المساحة المخصصة للزراعة و هي نسبة ضئيلة و بذلك نجد أن هذه المساحة لا تمكن من تغطية الطلب على هذا المنتوج الواسع الاستهلاك .

أما من ناحية الإنتاج فقد عرف تذبذبا حيث سجل الإنتاج ادنى مستوى له عام 2000 إذ بلغ 218640 قنطار غير انه منذ عام 2001 بدا الإنتاج يميل نحو الارتفاع حيث بلغ حينئذ 384 360 قنطار أي بمعدل نمو 75,8 % مقارنة بالعام 2000، كما واصل الإنتاج اتجاهه التصاعدي بعد ذلك إلى غاية 2004 ، و يعود ذلك إلى الاهتمام الذي اولته السياسات الزراعية كالمخطط الوطني للتنمية الفلاحية ، اما بالنسبة إلى عام 2005 فقد عرف الإنتاج تراجعا محسوسا بتسجيله ما يعادل 471060 قنطار و ذلك بمعدل نمو قدر ب -18.8 % مقارنة بعام 2004 غير أن القيمة الحقيقية لهذه المجموعة السلعية الغذائية المهمة تبقى في حاجة إلى مزيد من الفعالية .

ومن جهة أخرى فقد عرفت الإنتاجية تذبذبات حيث سجلت عام 2000 حوالي 3.5 ق/هـ بينما في عام 2009 بلغت 9.5 ق/هـ ، مع العلم أن إنتاجية البقول الجافة في الجزائر تعتبر من بين اضعف المستويات مقارنة ببعض البلدان العربية ، إذ بلغت الإنتاجية في عام 2008 في الاردن معدل 11.69 ق/هـ ، و في لبنان 12.77 ق/هـ ، و في مصر 32.12 ق/هـ ، و في تونس 9.47 ق/هـ ، بينما لم تسجل في الجزائر سوى 6.6 ق/هـ [1] ، أما فيما يخص إنتاج الخضر فقد عرف تطورا ملحوظا لما له من أهمية على مستوى الاقتصاد الوطني حسب النمط الغذائي للمجتمع الجزائري . بينما نجد إنتاج الحمضيات و التمور و الفواكه الأخرى نلاحظ ارتفاعا في الإنتاج حيث تعتبر ذات أهمية كبيرة و تشكل إحدى المنتوجات الرئيسية في قائمة الصادرات الزراعية و التي تقلل من العجز في الميزان المدفوعات و توفر للاقتصاد الوطني العملة الصعبة ، و الجدول التالي يوضح ذلك :

جدول(3-9):

تطور إنتاج بقية المزروعات و الأشجار المثمرة

الوحدة : ألف قنطار

	مزروعات باقولية	زراعات صناعية	حمضيات	زراعة الأشجار	زراعة الكروم
2003	49089	4440	5599	12938	2779
2004	54800	5982	6091	15954	2839
2005	59266	5246	6274	16759	3340
2006	59291	2628	6803	18298	3981
2007	55243	2689	6895	14905	2450
2008	60681	5288	6974	18082	4020
2009	72913	4000	8445	21752	4925

Source : ONS : l'Algérie en quelque chiffres N° 39, édition 2009, p 32
ONS : l'Algérie en quelque chiffres N° 40, édition 2010, p31
Ministère de l'agriculture , statistique agricole , superficies et productions

يبين الجدول تطور إنتاج المزروعات الباقولية (بطاطا ، طماطم ، بصل ، جزر، بطيخ) قد عرف تطورا محسوسا مما أدى إلى تحسن مردودها و ازداد الإنتاج ما بين 2003-2009 بنسبة

[1] المنظمة العربية للتنمية الزراعية ، الكتاب السنوي للاحصاءات الزراعية العربية – المجلد رقم 29 ، 2009 ، ص 49 انظر الموقع www , aoad, org

48.53 % ، كما عرفت الزراعات الصناعية (الطماطم الصناعية ، التبغ) بدورها تطورا ملحوظا و ازديادا في إنتاجها خلال الفترة 2003-2005 أما في سنة 2006 و 2007 عرف انخفاض الحمضيات(برتقال بأنواعه) كذلك عرف إنتاجها زيادات مستمرة أيضا بالنسبة إلى زراعة الأشجار (التمور ، التين ، الزيتون) و زراعة الكروم (عنب مجفف ، عنب المائدة ، عنب للتخمير) وذلك بسبب تشجيع غرس الأشجار المثمرة و تقديم الدعم من الدولة .

من خلال ما تقدم فإن الإنتاج النباتي لم يعرف نموا بوتيرة مستقرة و إنما عرف تذبذبات ، وكذلك بالنسبة للتركيب المحصولي اتضح أن مجموعات المحاصيل أو بعض المحاصيل منها خاصة الحبوب عرفت تقلبات متفاوتة و بينت المعطيات عدم كفاية الكميات المنتجة مما شكل مشكلة اقتصادية كبيرة تتعلق باستيراد كميات كبيرة لسد العجز في الفجوة الغذائية من الحبوب خاصة القمح ، أما البقوليات فإنها على درجة كبيرة من الأهمية حيث أن زيادة إنتاجها يحقق مزيدا من الأمن الغذائي و نقص إنتاج اي منها يمثل دون شك حالة حرجة لأن الجزائر في حاجة ماسة إليه . و تعود أسباب هذه التذبذبات إلى عدة أسباب منها التقصير و اللامبالاة من طرف القائمين على القطاع سواء المباشرين للعملية الإنتاجية أو المسيرين و المخططين ، و الظروف المناخية غير الملائمة .

كل هذه العوامل و غيرها و أمام هذه الوضعية المتردية فان ترقية الإنتاج النباتي أصبح ضرورة ملحة و ذلك باتخاذ إجراءات و تدابير سواء في ما يتعلق بالمساحة أو نوعية البذور أو فيما يتعلق بتشجيع المزارعين من خلال وضع سياسة زراعية تنموية بعيدة الأفق في مجال الزراعات النباتية و في مقدمتها الزراعات الإستراتيجية .

3- تطور الإنتاج الحيواني :

يشكل الإنتاج الحيواني جزءا مهما من الإنتاج الزراعي سواء من حيث مساهمته في الناتج المحلي الزراعي أو من حيث مساهمته في تغطية الاحتياجات الاستهلاكية للسكان و كذا لما يوفره للصناعات التحويلية من مواد أولية خامة (كالجلود ، الصوف ، الحليب و مشتقاته...) ، و تتكون الثروة الحيوانية في الجزائر من : الأبقار ، الأغنام ، الماعز ، الخيول ، و الإبل إضافة إلى الدواجن و الأسماك .

و بالرغم من تكثيف الجهود و تشجيع تربية الماشية بصفة عامة إلا أن الجزائر تبقى من بين الدول التي تعاني نقصا في عدد المواشي و خاصة منها الأبقار و ذلك نتيجة لأسباب عديدة أهمها يتمثل في طبيعة المناخ الصعبة من أمطار غزيرة و رياح رملية عاصفة تؤدي سنويا إلى هلاك عدد كبير من الحيوانات ، كذلك عدم تأهيل المراعي ، يضاف إلى ذلك تخلي بعض الفلاحين عن تربية المواشي خاصة الأبقار و الأغنام بسبب ارتفاع أسعار الأعلاف و نقصها إلى جانب تفشي بعض الأوبئة من حين إلى آخر ، كما يعتبر نظام الرعي المتنقل البدوي و شبه البدوي الأكثر انتشارا في معظم البلدان العربية حيث يصعب من خلاله حصر و تقييم إنتاج الثروة الحيوانية و توفير الرعاية الصحية اللازمة لها مما يعرضها إلى الكثير من الأمراض، هذه الوضعية انعكست سلبا على كمية إنتاج اللحوم و استهلاكها من طرف الفرد الجزائري و الجدول التالي يوضح تطور الثروة الحيوانية في الجزائر :

جدول (3-10):

تطور الثروة الحيوانية خلال الفترة 2000-2006

الوحدة: رأس

	2000	2001	2002	2003	2004	2005	2006
الأبقار	1595380	1613040	1551570	1560545	1613700	1586070	1607890
الأغنام	17615930	17298790	17587740	17502790	18293300	18909110	19615730
الماعز	3026730	3129400	3280540	3324740	3450580	3598880	3754590
الخيل	264200	267450	261720	262720	245780	243972	238870
الإبل	234220	245490	249690	253050	273140	268560	286670

Source : ministère de l'agriculture et du développement rural,
Rapport sur la situation du secteur agricole 2006 .p 30

يشير الجدول رقم (3-10) إلى تطور تعداد الثروة الحيوانية بين الفترة 2000-2006 حيث عرف عدد الأبقار تذبذبا و هذا من خلال زيادة ضئيلة من 2000 الى2001 بـــ 17660 رأس ثم انخفض في 2002-2003 كما سجل ارتفاعا في سنة 2006 بنسبة 1.11 % مقارنة لسنة 2005 ،

أما الأغنام فقد سجلت زيادة كبيرة ابتداءا من سنة 2004 إذ بلغت 1829300 رأسا في نفس السنة وواصلت الارتفاع إلى غاية 2006 بنسبة 4.20 بالنسبة إلى 2005 كما تحتل الأغنام المرتبة الأولى من الثروة الحيوانية في الجزائر ، و فيما يخص الماعز قد عرفت زيادة مستمرة و ذلك بمتوسط بلغ 3037028 راس من 2000الى 2006 و يحتل الماعز المرتبة الثانية بعد الاغنام ، و بالنسبة إلى الابل فقد شهد ارتفاعا قدره 18110 راس في سنة 2006 مقارنة بسنة 2005 ، بينما عرفت الخيول اتجاها متناقصا مستمرا خلال الفترة 2004-2006 إذ سجل في عام 2003 ما يعادل 262720 راس ليصل في عام 2006 إلى حوالي 238870 رأسا اي بمعدل نمو سالب يقدر بـ - 9.078 % .

اذن فإن الثروة الحيوانية لم تعرف وتيرة منسجمة نحو الزيادة تنحفض تارة و ترتفع تارة أخرى لكن على العموم فان عدد الحيوانات عرفت تحسنا في السنوات الأخيرة و ذلك بسبب الدعم الذي قدمته الدولة لفائدة المربين للاستثمار في هذا المجال من خلال المخطط الوطني للتنمية الفلاحية .

أ- **إنتاج اللحوم و الحليب و العسل :** انظر الملحق رقم تطور الإنتاج الحيواني في الجزائر

نلاحظ من خلال الجدول أن إنتاج اللحوم الحمراء عرف ارتفاعا ملحوظا خلال السنوات 2001 إلى غاية 2004 و ذلك بسب سياسات الدعم لكن انخفض من 301568 طن إلى 298554 طن في 2006 اي بمعدل نمو سالب قدره 1 % في سنة 2006 مقارنة بسنة 2005 ، أما اللحوم البيضاء قد عرف تذبذبا من فترة لأخرى إذ سجل انخفاضا في الإنتاج عام 2002 مقارنة بالعام الذي سبقه و ذلك بسبب رفع الدعم عن تربية الدواجن مما أدى إلى ارتفاع أسعار مستلزمات الإنتاج ، و تأثير الظروف المناخية التي تؤدي إلى إتلاف عدد هائل من الطيور كما ارتفع في 2006 بنسبة مقدرة ب 67.97 % مقارنة بسنة 2005 ، كما شهد إنتاج الحليب ارتفاعا نسبته 7.27 % في سنة 2006 مقارنة بسنة 2005 إذ انتقل من 2 مليار لتر في 2005 إلى 2.2 مليار لتر في 2006 و ترجع تلك الزيادة إلى ارتفاع معدلات الدخول الفردية و الزيادة السكانية مما ترتب عليه تغيير في الأنماط الاستهلاكية الغذائية فقد زاد الطلب على الحليب و مشتقاته ، و رغم الجهود المبذولة في هذا المجال تبقى الجزائر رهينة السوق العالمية حيث تستورد حوالي مليار لتر من حاجاتها مقابل إنتاج محلي يقدر ب 2 مليار

لتر و ذلك على أساس أن حاجيات السوق الجزائرية تقدر بحوالي 3 مليار لتر من الحليب تبعا لتقديرات عام 2006 .

أما إنتاج العسل فقد عرف ارتفاعا خلال السنوات 2000-2004 ثم انخفض في 2006 بنسبة 4.61 % مقارنة ب 2005 ، بينما إنتاج البيض عرف ارتفاعا مستمرا خلال الفترة 2000-2006 و ذلك بمعدل نمو قدره 1.19 % .

و على العموم وحسب إحصائيات الجداول السابقة فان وتيرة الإنتاج الحيواني تتأرجح بين الارتفاع و الانخفاض ، إذ تبقى الجزائر في مجال الإنتاج الحيواني غير قادرة على تحقيق الاكتفاء الذاتي و يجب على الدولة وضع سياسة واضحة المعالم و محددة الأهداف تضمن تنمية و تطوير الإنتاج من خلال إعادة تأهيل تربية الأبقار و التركيز على زيادة إنتاجيتها عن طريق توفير الأغذية الصحية اللازمة ، التحسين في مستوى أداء الأغنام عن طريق التحسين الوراثي و تحسين التغذية ، زيادة إنتاج الأعلاف و تنظيم المراعي الطبيعية عن طريق خطط عملية مدروسة ، تحسين مستوى إنتاج و إنتاجية الدواجن و خاصة أن الدجاج له وظيفتين أساسيتين هما إنتاج اللحوم من جهة و البيض من جهة أخرى . انظر الملحق رقم 5

ب- تطور إنتاج الصيد البحري :

يعتبر القطاع الصيدي في الجزائر من القطاعات المهمة نظرا لعدة اعتبارات منها : الواجهة البحرية التي تفوق 1200 كلم على امتداد الساحل ، مساحة بحرية تقدر ب 9.5 مليون هكتار لممارسة الصيد البحري ، مساحة لمخططات مائية طبيعية و اصطناعية مخصصة لتربية الأسماك تقدر ب 100000 هكتار ، رصيد مهم من الأنواع السمكية ذات القيمة التجارية العالمية (كالسمك الابيض ، و سمك القرش ، و غيرها) [1] .

إذ تعد الثروة السمكية مصدرا هاما للحصول على البروتينات التي يحتاج اليها الإنسان في غذائه اليومي ، كما أنها تساهم في دعم الأمن الغذائي بالجزائر من خلال تامين احتياجات البلاد من مادة غذائية مهمة ، و الجدول الموالي يبين تطور إنتاج الصيد البحري حسب النوع خلال الفترة 2002-2007

جدول (3-11):

[1] فوزية غربي ، مرجع سبق ذكره ، ص 205

تطور إنتاج الصيد البحري حسب النوع خلال الفترة 2000-2009

الوحدة : طن

	سمك ابيض	سمك ازرق	قشريات	كلب البحر	رخويات	أخرى	المجموع
2000	10885	96337	4822	–	1113	–	113157
2001	11572	117588	3313	–	1150	–	133623
2002	11366	117823	3988	–	1143	–	134320
2003	13005	122748	2767	–	1512	1496	141528
2004	10676	106780	2775	–	1419	15458	137108
2005	13564	118891	2778	–	1770	2455	139458
2006	12737	139484	2439	–	1413	948	157021
2007	11001	129745	1907	–	1546	4643	148843
2008	11709	113103	2695	–	1183	13345	142035
2009	8197	105642	2716	–	1306	12260	130120

المصدر:- بالنسبة إلى السنوات 2000-2005 - Annuaire statistique de l'Algérie n° 25 .p 227

و بالنسبة إلى السنوات 2006-2009 ONS : l'Algérie en quelque chiffres N° 40, édition 2010, p32

من خلال بيانات الجدول يمكن القول أن الصيد البحري قد سجل تذبذبا في الإنتاج حيث يمثل السمك الأزرق أهم الأنواع و الذي يمثل الأسماك السطحية الصغيرة أهمها السردين و السوريل و الانشوفة إذ عرف إنتاج السمك الأزرق تطورا معتبرا بين 2000 و 2003 حيث ازداد بمعدل نمو قدره 20% في 2001 مقارنة ب 2000 ، لكنه لم يحافظ على هذه الزيادة فقد تراجع في سنة 2004 ب 15968 طن ثم يعاود الزيادة في 2005-2006 لكنه انخفض وواصل انخفاضه خلال السنوات 2007-2009 بمعدل سلبي قدر ب -6.6 % . أما الأسماك البيضاء ذات القيمة الغذائية الراقية فلا تمثل إلا نسبة ضعيفة من اجمالي الأسماك و أهمها الاملان (rouget) و الغبر (merlan) و البجبل (pageot) . أما إنتاج القشريات هو الآخر غير منتظم فهو يزداد تارة و ينخفض تارة أخرى ففي عام 2006 كان انتاجه 12737 طن ثم انخفض حتى وصل إلى 8197 طن سنة 2009 .

إذا فإن التذبذب الذي يشهده إنتاج الصيد البحري يعود إلى عدة أسباب اهمها : اختلاف الاساليب المستعملة في عمليات الصيد ، ضعف الامكانيات الصيدية ، قلة الاستثمارات في هذا المجال إضافة إلى نقص الخبرات الفنية التي تؤثر على مردودية القطاع .

حيث تبنت الحكومة سياسات تنموية للرفع من اداء هذا القطاع الحيوي و هذه السياسات تسعى إلى تحقيق أهداف منها [1]: المساهمة الناجعة في تحقيق الأمن الغذائي ، رفع نسبة و نوعية الكمية المستهلكة للفرد الجزائري من الأسماك و التي لا تزيد عن 5.25 كغ/ساكن/سنة و هو معدل منخفض مقارنة بالاستهلاك العالمي 15.7 كغ/ساكن/سنة حسب تقديرا المنظمة العالمية للصحة ، ترقية المنتوج المحلي و تشجيع الصادرات خارج المحروقات بتطوير تجارة المنتوجات البحرية و تربية الاحياء المائية ... ، و من اجل تجسيد هذه الإستراتيجية وضعت الوزارة الوصية مخططات طموحة تمثلت في البرنامج الوطني لتنمية الصيد البحري و تربية المائيات ، المخطط الخماسي للصيد البحري في المحيطات ، المخطط الخماسي لدعم الصيد الحرفي ، كل هذه المخططات ترجع للأهمية المولاة لقضية الأمن الغذائي الوطني و استغلالا للإمكانات الصيدية الكبيرة و غير المستغلة في هذا القطاع . إن تنمية هذا القطاع تتطلب إستراتيجية شاملة و مناخ ملائم محفز للاستثمار و ضمان تحقيق صيد مستديم و ايكولوجي عن طريق رد الاعتبار للإدارة و تنظيم المهنة و الاستغلال العقلاني لكل الموارد المائية .

4- التجارة الخارجية للمنتجات الزراعية و الغذائية

التجارة الخارجية هي عملية التبادل التجاري في السلع والخدمات وغيرها من عناصر الإنتاج المختلفة بين عدة دول بهدف تحقيق منافع متبادلة لأطراف التبادل "[2]. كما يقصد بها اختصارا تلك " العملية من التبادل التجاري الذي يتم بين الدولة والعالم الخارجي"[3].

إذ تمثل التجارة الخارجية أحد القطاعات الهامة في الاقتصاد الوطني لأي دولة ، و تعتبر الموازين التجارية من أهم مؤشرات القوة أو الضعف لكفاءة الأداء الاقتصادي العام . و تختص الموازين التجارية للسلع الغذائية بقدر أكبر من الأهمية لارتباطها بالقضية الحيوية للأمن الغذائي

[1] بوعزيز عبد الرزاق ، مرجع سبق ذكره ، ص82

[2] **حمدي عبد العظيم**، اقتصاديات التجارة الدولية، دار النهضة العربية، 2000، ص 13.

[3] **صلاح الدين نامق**، التجارة الدولية، الطبعة الثانية، دار المعارف، مصر، 1967، ص10-12.

و مدى قدرتها على الاعتماد على الذات في إنتاج الغذاء و تحقيق انجازات تصديـــرية في بعض السلع و المنتجات .

4-1- تطور الواردات الزراعية و الغذائية

إن حجم الواردات الزراعية و الغذائية يأخذ اتجاه متزايد من سنة لأخرى و ذلك نتيجـــة زيـــادة الطلب على الغذاء بمعدل أكبر من معدل نمو الإنتاج لان حجم الإنتاج الزراعي يكون منخفضا مقارنة بحجم الطلب الكلي على السلع الغذائية و الجدول الموالي يوضح ذلك :

جدول(3-12) :

تطور الواردات الكلية و الزراعية و الغذائية

الوحدة : مليون دولار

	متوسط الفترة 2001-2005	2007	2008
الواردات الكلية	14647.54	27445.90	39093.35
الواردات الزراعية	3866.11	6077.20	9242.16
الواردات الغذائية	2798.09	4467.63	7191.50

المصدر: المنظمة العربية للتنمية الزراعية ، الكتاب السنوي للإحصائيات الزراعية العربية ، المجلد 29 ، 2009 ، ص 129،131

من خلال الجدول أعلاه يتبين أن هناك ارتفاع تدريجي لقيمة الواردات الزراعية حيث قدرت ب 9242.16 مليون دولار عام 2008 ، بينما سجلت في 2007 حـــوالي 6077.20 مليـــون دولار ، و تعود الزيادة الكبيرة في قيمة الواردات إلى ارتفاع أسعار السلع الغذائية بشكل غير مسبوق في الأسواق العالمية و ازدياد الطلب على السلع الغذائية و كذلك إلى قلة الإنتاج الوطني و عجز القطاع الزراعـــي على سد احتياجات السوق المحلي ، كما ارتفعت قيمة الواردات الغذائية من 4467.63 مليون دولار عام 2007 إلى 7191.50 مليون دولار عام 2008 اي بمعدل نمو بلغ نسبة 60 % و يدل هذا على أنه يوجد عجز في الإنتاج الزراعي المحلي عن مواكبة الطلب المتزايد على المنتوجات الغذائية خاصة في ظل تذبذب مستويات الإنتاج و استمرار ارتفاع معدل النمو السكاني حيث اعتمدت الجزائر علـــى السوق الخارجية لتوفير احتياجات السوق الوطنية من المنتوجات الغذائية . كما يعود الوزن الأكبر في الواردات الغذائية إلى مجموعة الحبوب بمختلف أصنافها المتمثلة في القمح بنوعيه و الذرة و الأرز و

الشعير حيث بلغ متوسط إنتاج الفترة 2001-2005 كمية تقدر ب 3287.66 الف طن ، في حين قدرت قيمة الواردات خلال نفس الفترة ب 1258.05 مليون دولار ، أما في عام 2008 فقدرت بحوالي 3936.43 مليون دولار و ذلك راجع إلى انخفاض إنتاج الحبوب [1].

إذا يمكن القول أن الكثير من السلع الغذائية الأساسية أو ذات الاستهلاك الواسع ما تزال تستورد بكميات كبيرة و تبقى وتيرتها دون تغيير ايجابي يذكر على مدى عقود كثيرة مضت، و هذا خصوصا فأن مثل هذه المواد لا يمكن الاستغناء عنها لتأمين حياة عامة الناس زد على ذلك أن أسعارها في ارتفاع دائم و تتحكم فيها تقلبات السوق العالمي و هذا يشكل عبئا إضافيا على ميزانية الدولة .

كما ساهمت التدابير المتخذة من قبل الوزارة المتمثلة في برنامج التجديد الفلاحي في تسجيل انخفاض في واردات المواد الغذائية و الفلاحية و تراجع فاتورة الواردات الغذائية للجزائر اذ بلغت قيمة الواردات الغذائية سنة 2009 حوالي 5.512 مليار دولار أما في سنة 1010 سجلت 5.220 مليار دولار ، و يعود هذا التراجع إلى انخفاض واردات الحبوب منذ سنة 2009 .

و سيمثل الرهان القادم بالنسبة للجزائر في تطوير صادرات المواد الفلاحية و الغذائية التي تظل متواضعة خاصة إذا ما قورنت بالواردات و منحصرة في عدد المواد على رأسها التمور و بعض الفواكه و الخضر الموسمية .

4-2- تطور صادرات المواد الزراعية الغذائية :

إن تطور الصادرات الزراعية و الغذائية لن يكون بمستوى تطور الواردات الزراعية لان نسبة الصادرات الكلية ضئيلة جدا ، إذ تعود النسبة الأكبر إلى قطاع المحروقات [2]، كما أن الجزائر تعد مستوردا هاما في مجال السلع الغذائية الأوربية في حين أن صادراتها الزراعية لا تتعدى بعض المنتجات ، و الجدول التالي يوضح تطور الصادرات الفلاحية

جدول(3-13) :

تطور الصادرات الكلية و الزراعية و الغذائية

الوحدة : مليون دولار

[1] انظر الملحق رقم 6

[2] أنظر الملحق رقم 7

	متوسط الفترة 2001-2005	2007	2008
الصادرات الكلية	16389.58	56844.86	76825.75
الصادرات الزراعية	3293.10	180.85	302.54
الصادرات الغذائية	2365.26	91.64	124.85
نسبة الصادرات الغذائية من الصادرات الكلية	14.43	0.16	0.16

المصدر: المنظمة العربية للتنمية الزراعية ، الكتاب السنوي للإحصائيات الزراعية العربية ، المجلد 29 ، 2009، ص 210-212

تعكس نسبة الصادرات الغذائية إلى إجمالي الصادرات عجز الاقتصاد الوطني عن توليد فائض في السلع الغذائية، كما أن السلع الغذائية المصدرة هي في الغالب سلع أولية منخفضة التكلفة في السوق العالمية و ذات قيمة مضافة ضعيفة . و من خلال الشكل البياني يمكن توضيح تطور الصادرات :

الشكل (3-4):

تطور الصادرات الغذائية في الفترة (2000-2006)

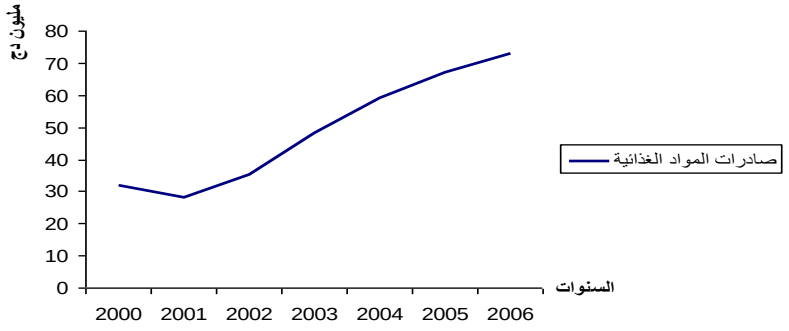

المصدر:

من إعداد الباحثة اعتمادا على إحصائيات الديوان الوطني للإعلام الآلي وإحصائيات الجمارك. 2006

إن مساهمة الصادرات الزراعية ضمن إجمالي الصادرات الجزائرية تبقى ضعيفة جدا بحيث لم تتجاوز 1% ، و هذه النسبة دليل على تواصل انخفاض الصادرات الغذائية ، و يرجع ذلك إلى عدم تحقيق فعالية على مستوى إعادة هيكلة الصادرات الجزائرية و تنويعها ، و في هذا الصدد يمكن القول أن الثورة النفطية التي تسخر بها الجزائر كانت إلى حد ما عائقا أمام تنمية و تطوير الصادرات غير النفطية و أولها الصادرات الزراعية خاصة و أن الجزائر بلد زراعي ، كما أنها تمتاز بالتذبذب الشديد من سنة لأخرى لارتباطها بالعوامل التي تؤثر سلبا على الإنتاج الزراعي بشكل عام خاصة في الآونة الأخيرة أين شهد تراجعا في مستويات الإنتاج و الإنتاجية التي تصبح قادرة على مواجهة المنافسة بسبب فتح السوق الجزائرية أمام السوق الأوربية.

على العموم لقد تمت عدة تجارب تعزيزية في قطاع الزراعة منذ الاستقلال حتى اليوم، لكن هذه التجارب والسياسات المتتالية لم تعالج المشاكل الأساسية كالمشكل العقاري واستنزاف المساحات الخضراء، وسوء استعمال الموارد المائية وهو ما يبقي قطاع الزراعة في الجزائر بحاجة إلى عصرنة في التقنيات والى مبادرات استثمارية جادة وذلك للرفع من تنافسية القطاع ضمن متطلبات الاندماج في الاقتصاد العالمي.

4-3- الميزان التجاري الفلاحي و الفجوة الغذائية :

أ- الميزان التجاري الفلاحي :

تعاني الجزائر من انكشاف غذائي خطير،إذ تعتمد أساسا على الاستيراد في تلبية حاجاتها الغذائية ولاسيما السلع الغذائية الرئيسية ، حيث ارتفع عجز ميزان التجاري الزراعي من 2.33 % في عام 2000 إلى 5.75 % في عام 2009. كما أضحت الواردات الزراعية تشكل نحو 10.5% من قيمة الواردات الإجمالية ،بينما لا تتعدى الصادرات الزراعية 0.07 % من قيمة الصادرات الكلية في سنة 2005 مما يعني أن مساهمة القطاع الزراعي في الإيرادات العامة ضعيف ، هذا يعني أن الميزان التجاري يميل إلى العجز في سياقه العام والجدير بالذكر،أن هيكل الواردات من السلع الغذائية الرئيسية مختلف عن هيكل الصادرات من تلك السلع ، و الجدول أدناه يوضح وضعية الميزان التجاري الغذائي بالجزائر خلال الفترة 2000-2009

جدول (3-14) :

وضعية الميزان التجاري خلال الفترة 2000-2009

	2000	2001	2002	2003	2004	2005	2006	2007	2008	2009
نسبة الصادرات الغذائية	0.13	0.15	0.18	0.19	0.2	0.14	0.13	0.15	0.15	0.25
نسبة الواردات الغذائية	25.2	24.7	21.4	19.96	19.74	17.62	17.71	17.93	16.43	14.92
الميزان التجاري الغذائي	2.33-	2.32-	2.54-	2.47-	2.32-	3.52-	3.73-	4.86-	7.67-	5.75-

المصدر: تقارير بنك الجزائر

إن الميزان التجاري يعبر على وضع صعب للأمن الغذائي في الجزائر ، فالبيانات الواردة في الجدول تبرز تناقضا في الوضعية الغذائية ، فمن جهة تعتبر الجزائر بلد ذو مساحة شاسعة و موارد زراعية ضخمة و من جهة أخرى هناك عجز غذائي ضخم ، مما يطرح التساؤل حول الإستراتيجية المناسبة للخروج من هذا الوضع خاصة مع توفر الموارد المالية و التي يعتبر الاستثمار الفلاحي أحد المنافذ لاستغلالها.

بالرجوع إلى البيانات المتعلقة بصادرات المحروقات و رصيد الميزان التجاري الغذائي للجزائر يلاحظ أنه مع التزايد المتواصل لإيرادات المحروقات هناك زيادة مرافقة للعجز الغذائي، أي أن العقلية الاستهلاكية مترسخة في الاقتصاد الجزائري، فبدل تحويل جزء من الموارد المالية للاستثمار الفلاحي من أجل زيادة و تنويع الإنتاج و زيادة التوظيف يتم صرف هذه الإيرادات على سلع أجنبية.

ب- الفجوة الغذائية :

تعد الجزائر من بين الدول العربية التي تعاني من مشكلة الفجوة الغذائية التي نشأت نتيجة نمو الإنتاج الغذائي بنسبة تفوق 1.5 % سنويا، في حين ينمو الاستهلاك الغذائي بمعدل يفوق 4 % سنويا، وانعكس ارتفاع الطلب على المواد الغذائية والزراعية على قيمة الواردات من هذه المواد التي بلغت 5 مليار دولار خلال سنة 2008. ويعّد ضعف الآلة الإنتاجية وعدم وصوله إلى مواكبة الاستهلاك في مجال الغذاء السبب الرئيسي للفجوة التي تنشا نتيجة للطلب المتزايد والناشئ جراء الزيادة السكانية التي يشهدها الوطن وهو الأمر الذي يؤدي إلى صرف مبالغ هائلة في استيراد المواد الغذائية وخلق تبعية خارجية تهدد الأمن الغذائي الداخلي، فالوضع الحالي لهذا الأخير سيئ، حيث تزيد الفجوة الغذائية إلى أكثر من 70 % في الحبوب وغبرة الحليب، فضلا عن العجز المسجل في إنتاج اللحوم والألبان، ما يحوّل الجزائر إلى قوة شرائية هائلة تستنزف مواردها المالية تظهر نتائجها في عجز ميزانها التجاري. ومن بين أسباب ظهور هذه الفجوة هي ارتفاع معدلات النمو السكاني، وانخفاض متوسط دخل الفرد وتباين توزيعه، بالإضافة إلى سيادة النمط الاستهلاكي الذي يرتكز فيه الغذاء على المادة الاستهلاكية الرئيسة، وهو الأمر الذي يؤدي إلى توجيه أي زيادة في الدخل إلى الطلب على الغذاء أكثر من أي سلعة أخرى، فضلا إلى عوامل أخرى تتمثل في سوء استغلال الموارد الزراعية المتاحة، وضعف

الاستثمار في مجال البحوث الزراعية وعدم استقرار السياسات الزراعية، وهو الأمر الذي يؤدي إلى ضعف الاستثمارات الموجهة للقطاع. و يمكن توضيح تطور العجز الغذائي من خلال الجدول الموالي:

جدول (3-15) :

تطور العجز الغذائي في الجزائر خلال الفترة 1980-2008

الوحدة : 1000 $

السنة	العجز الغذائي	معدل نمو الفجوة	السنة	العجز الغذائي	معدل نمو الفجوة
1980	1771701	-----	**1995**	2124867	1.0192
1981	1815435	1.0247	**1996**	2184079	1.0279
1982	1804984	0.9942	**1997**	3015172	1.3805
1983	1914780	1.0608	**1998**	2663948	0.8835
1984	1800254	0.9402	**1999**	2282057	0.8566
1985	1809295	1.0050	**2000**	2465852	1.0805
1986	1654974	0.9147	**2001**	2414750	0.9793
1987	1992245	1.2038	**2002**	2250088	0.9318
1988	1671647	0.8391	**2003**	2296492	1.0206
1989	1761111	1.0535	**2004**	2346317	1.0217
1990	1778062	1.0096	**2005**	2665671	1.1361
1991	2948297	1.6582	**2006**	3501862	1.3137
1992	2118544	0.7186	**2007**	4393563	1.2547
1993	1943149	0.9172	**2008**	455412	-----
1994	2084867	1.0729			

المصدر : د. عامر عامر أحمد ، محاولة نمذجة و تقدير الفجوة الغذائية في الجزائر ، جامعة مستغانم ، مجلة الباحث ، 2010 ، ص 34

كما تعود أسباب تفاقم العجز الغذائي إلى ضعف اداء القطاع الزراعي بسبب عدم معالجة المشكلات المزمنة في بنية هذا القطاع المتمثلة في تخلف البحوث الزراعية و محدودية استخدام التقنية الحديثة و ضعف الإنتاجية الزراعية مقارنة بمثيلاتها في العالم و تدني كفاءة استغلال الموارد المائية لدرجة باتت تنذر بأخطار فادحة على مستقبل الأمن الغذائي و التنمية الزراعية و الريفية بمجملها و تشمل هذه الأسباب كذلك ضعف الاستثمارات الموجهة للزراعة و ضعف مشاركة القطاع الخاص بشكل فعال في التنمية الزراعية و عدم فعالية برامج التنمية في الريف و عدم التكامل بين الموارد البشرية و المالية و الطبيعية و ضعف البنى الأساسية ، و الفجوة الواسعة في الخدمات الزراعية المساندة بشكل لا يمكن إقامة تنمية زراعية فعلية . و يضاف إلى ذلك تعاقب فترات الجفاف و نقص

الأمطار مع الاستمرار في هدر الموارد المائية و قلة الموارد المالية المخصصة للتنمية الزراعية و عدم قدرة السياسات و الإجراءات المتخذة على معالجة تبعيتها و سيؤدي استمرار هذه الأوضاع إلى ضغوط كبيرة على ميزانية الدولة و تحويل القسم الأكبر من الموارد لتامين الغذاء و تجمل الشريحة الأوسع من السكان أعباء كبيرة جراء الارتفاع المستمر في أسعار الأغذية مما يزيد من حدة الفقر و تدني الأوضاع الصحية و يترك آثارا سلبية بالغة على مجمل الأوضاع الاقتصادية و الاجتماعية .

ج- معدل الاكتفاء الذاتي لأهم المنتجات الغذائية:

من خلال البيانات الرقمية السابقة و المتعلقة بالميزان التجاري الزراعي ، تتجلى حقائق حول نسب الاكتفاء الذاتي لبعض المجموعات السلعية الغذائية ذات الاستهلاك الواسع و التي يمكن من خلالها التعرف على مستويات الاكتفاء لعدد من السلع الغذائية في الجزائر من خلال الجدول ادناه :

جدول (3-16):

نسبة الاكتفاء الذاتي لأهم المنتجات الغذائية

الوحدة :%

	متوسط 2001-2005	2007	2008
القمح	30.49	33.39	16.78
الشعير	78.03	95.43	57.03
البطاطس	93.74	88.22	96.93
جملة البقوليات	23.17	20.79	17.69
جملة الخضر	99.60	99.77	99.72
جملة الفواكه	91.34	88.96	90.70
جملة الزيوت و الشحوم	8.05	5.10	6.21
لحوم حمراء	84.02	77.95	80.28
لحوم بيضاء	99.20	99.99	99.99
الأسماك	88.99	90.38	90.40
البيض	98.51	99.95	99.91
الألبان و منتجاتها	43.87	32.66	32.87

المصدر: المنظمة العربية للتنمية الزراعية ، الكتاب السنوي للإحصائيات الزراعية العربية ، المجلد 29 ، ص 292-294

يبين الجدول أن الجزائر لم تصل إلى الاكتفاء الذاتي إلاّ في مادة البيض و اللحوم البيضاء و جملة الخضر و البطاطس أما بالنسبة إلى الأسماك و اللحوم الحمراء و جملة الفواكه تعتبر نسبة الاكتفاء الذاتي متوسطة ، و قد كان للتحسن الملحوظ في إنتاج البطاطاس (من 88.22% الى96.93%) و ما تحقق من زيادة في نسبة الاكتفاء الذاتي . و في المقابل شهدت بعض السلع و المجموعات السلعية الغذائية قدرا أو آخر من التراجع في معدلات الاكتفاء الذاتي منها و تعتبر مجموعة الزيوت و الشحوم هي الأكثر أهمية في هذه الفئة نظرا لارتفاع قيمة الأعباء الاستيرادية لها و الانخفاض المزمن في معدلات الاكتفاء منها و خلال عام 2008 تراجع معدل الاكتفاء الذاتي لهذه المجموعة من حوالي 8.05 %إلى حوالي 6.21 % .

5-سياسة التجديد الزراعي و الريفي كآلية لتحقيق التنمية الريفية المستدامة:

شرعت الجزائر في تجسيد سياسة التجديد الريفي بهدف ترقية التنمية الاقتصادية للبلاد ضمن إستراتيجية تشاركية تجمع كل العالم الريفي، وتستند هذه السياسة على إشكالية الحكم المحلي والتنمية المستديمة والإنصاف في الاستفادة من الخدمات القاعدية اللامركزية وتقوية الروابط الاجتماعية.

إن سياسة التجديد الريفي قد تم تبنيها في ندوة الحكومة والولاة المُنعقدة في شهر ديسمبر من سنة 2006، وهذا بعد فترة طويلة من التشخيص والتقييم، وتعاون عليها كل من المعنيين والخبراء الوطنيين والأجانب، والسلطات المحلية والوطنية، و شرع في تنفيذ هذه السياسة من قبل وزارة الفلاحة و التنمية الريفية في عام 2008 ، حيث تسمح هذه السياسة بفتح آفاق جديدة في عالم الريف، في إطار مواكبة العولمة وعن طريق تثمين أمثل للموارد المحلية، ضمن آفاق دعم شروط المنافسة والترغيب في الأقاليم الريفية ، إذ ترتكز سياسة التجديد الزراعي و الريفي على قانون الزراعة التوجيهي بهدف تمكين الزراعة الوطنية من المساهمة في تحسين الأمن الغذائي للبلاد و تحقيق التنمية المستدامة .

و كان أساس هذه السياسة يقوم على تحقيق توافق وطني حول مسألة الأمن الغذائي لضمان السياسة الوطنية و التماسك الاجتماعي. كما تستند إلى تحرير المبادرات و الطاقات و عصرنة جهاز

الإنتاج و ترجمة القدرات الكبيرة التي يحتوي عليها الاقتصاد الوطني، و تتجسد هذه السياسة من خلال أربعة مواضيع جامعة وهي[1] :

1- تحسين ظروف معيشة سكان الأرياف (تطوير القرى والمداشر والمشاتي والقصور).

2- تنويع النشاطات الاقتصادية في الوسط الريفي لضمان تحسين المداخيل.

3- الحفاظ على الموارد الطبيعية وتثمينها.

4- حماية وتثمين التراث الريفي المادي وغير المادي.

5-1-محاور سياسة التجديد الزراعي و الريفي :

تتشكل هذه السياسة الجديدة من محورين ، المحور الزراعي و المحور الريفي

أ- المحور الزراعي : يهدف إلى تعزيز قدرات الإنتاج، زيادة إنتاج المحاصيل والمنتجات الإستراتيجية، تعزيز و توسيع نطاق الجهاز التنظيمي الجديد للمنتجات ذات الاستهلاك الواسع ، ويعتمد في ذلك على ثلاثة برامج رئيسية تنفذ عن طريق الأدوات التالية : وحدات الاستبيان الحقلية؛ مراكز الامتياز المتكاملة ؛ المهارات و البنيات التحتية ؛ التكوين . و الجدول أدناه يوضح برنامج التجديد الفلاحي .

جدول(3-17) :

برنامج التجديد الفلاحي

البرنامج	البرامج الفرعية	مستويات تجزئة البرامج
تعزيز إنتاجية رأس المال	البذور، الشتلات، الآبار	البلدية
	اقتصاد وحجز المياه	المستثمرة
	المكننة الفلاحية	المزرعة النموذجية

[1] الجمهورية الجزائرية الديمقراطية الشعبية ، الوزير المنتدب المكلف بالتنمية الريفية ، اداة بيداغوجية PPDRI ، ديسمبر 2007 ، ص8

	التسميد	التعاونية
	البيوت البلاستيكية	
	التحويل و التثمين	
البنية التحتية الفلاحية و الريفية	البنية التحتية الفلاحية	البلدية
		المحيط
		المستثمرة
	البنية التحتية للري	المزرعة النموذجية
		التعاونية
برامج التنظيم	تنظيم المنتجات الزراعية	البلدية
	إعادة التأهيل	المستثمرة
	إنشاء البنية التحتية	الوحدة

المصدر: وزارة الفلاحة و التنمية الريفية، الاستثمارات و الشراكة في الميدان الفلاحي بالجزائر: التجديد الفلاحي و الريفي. متوفر على الموقع: http://www.aoad.org/algeria-Inv.pdf.

ب- المحور الريفي : و الذي يهدف إلى حماية و صون و تعزيز الموارد الطبيعية الرعوية، الموارد النباتية و المائية عن طريق أربع برامج تستند على الأدوات التالية:

- نظام المعلومات لبرنامج دعم التجديد الريفي، من أجل تجميع المعلومات المنتجة في إطار عملية التشخيص ؛
- النظام الوطني لدعم اتخاذ القرارات من أجل التنمية المستدامة لأغراض التشخيص و البرمجة لتنمية مختلف المناطق ؛
- المشاريع الجوارية للتنمية الريفية المدمجة PPDRI و المشاريع الجوارية لمكافحة التصحر، من اجل الحماية و الحفاظ على الموارد الطبيعية و استغلال و تثمين المعرفة و الأنشطة المحلية المولدة للثروة ؛
- عقد كفاءة للتنمية الزراعية، و الغرض منه تحديد أهداف الإنتاج سنويا استنادا في ذلك على تاريخ التنمية الزراعية و خصوصيات و قدرات كل ولاية.

شكل(3-5):

برامـــــج التجديـــــد الريفـــــي

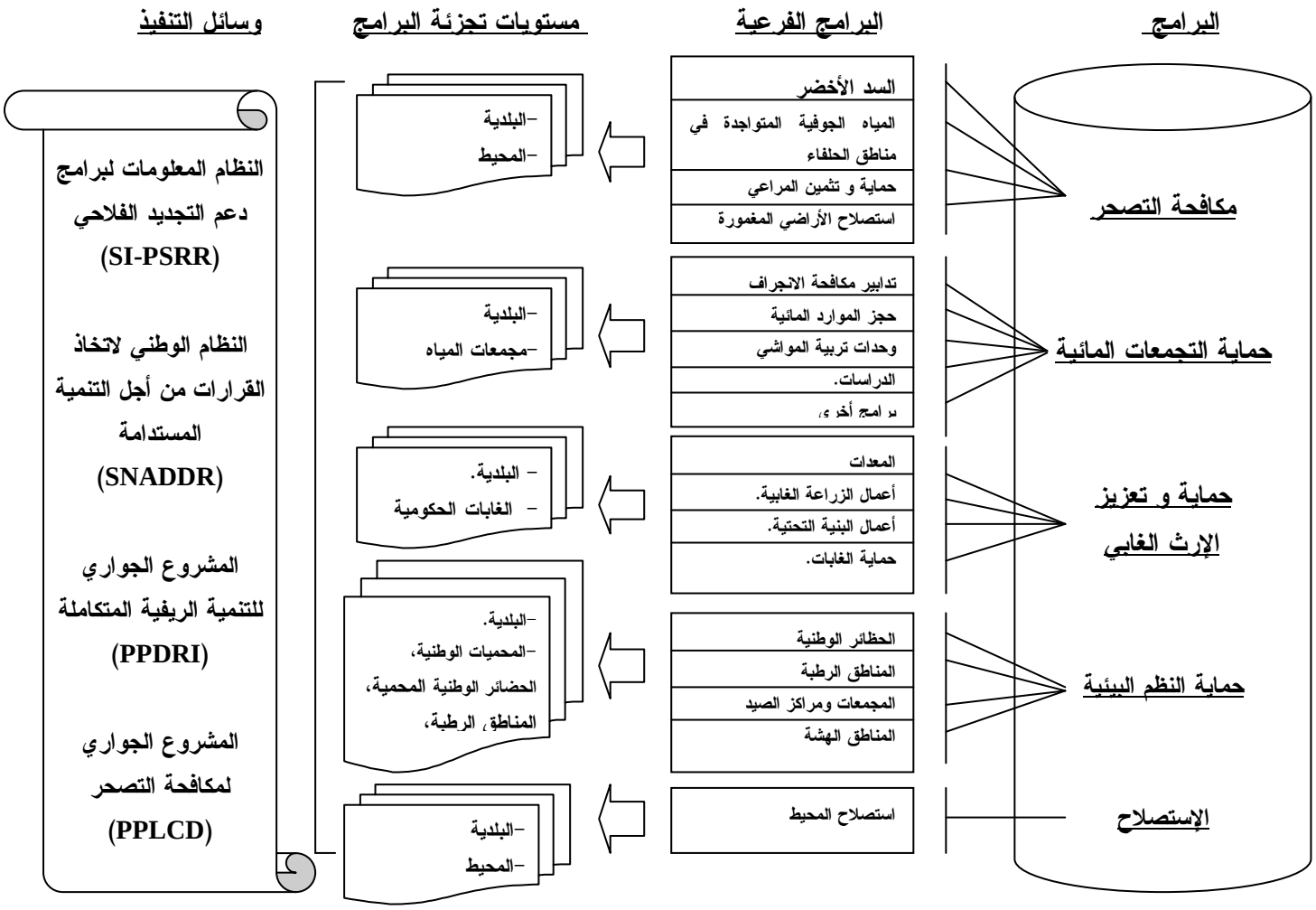

Source : revue : céréaliculture n°52 – vol 1 .spécial PREAR . juin 2009, P 56

تهدف أيضا إجراءات التنمية من خلال هذه السياسة إلى تعزيز القـدرة الإداريـة للإطـارات المسؤولة عن تطبيق و تنفيذ مختلف البرامج، و لهذا الغرض تم تفصيل برنامج تعزيز القدرات البشرية و الدعم التقني (PRCHAT) ، كما هو مبين في الجدول (3-17)

جدول(3-18) :

برنامج تعزيز القدرات البشرية و الدعم التقني (PRCHAT)

البرامج	البرامج الفرعية	مستويات تجزئة البرامج
تعزيز الخدمات الزراعية	- تعزيز الخدمات البيطرية. - تعزيز خدمات وقاية النباتات و التقنيات الفلاحية	- البلدية. - المحيط.
تعزيز القدرات البشرية	- تعزيز الخدمات الإحصائية و النظم المعلوماتية. - تعزيز خدمات الاتصالات و الإرشاد الزراعي. - تعزيز البحث الفلاحي و ألغابي. - تعزيز نظام التدريب.	- البلدية. - مجمعات المياه.
تعزيز التمويل الريفي	- إنشاء الاتحادات الائتمانية الريفية .	- البلدية. - المناطق المحمية، الحدائق الوطنية، المناطق الرطبة، المحميات و مراكز الصيد، الواحات، القصور.

المرجع نفسه

و ترتكز هذه السياسة أيضا على جهاز تنظيمي للمنتجات الزراعية ذات الاستهلاك الواسع **SYRPLAC** بهدف حماية مداخيل الفلاحين و تنظيم انشطتهم و كذا استقرار السوق مع المحافظة على القدرة الشرائية للمستهلك .

5-2-الإستراتيجية الوطنية للتنمية الريفية المستدامةSNDRD

ترتكز سياسة التجديد الريفي على إستراتيجية عملية ألا وهي الإستراتيجية الوطنية للتنمية الريفية المستدامة SNDRD التي تستند على:

- ✓ تنفيذ لا مركزي للبرامج حسب الأهداف، والذي يستدعي تقوية القدرات والاندماج وعقلنة التدخلات والاستثمارات والدعم الحكومي.
- ✓ النظام الوطني للمساعدة على اتخاذ القرار من اجل التنمية المستديمة (الريفية والمحلية) SNADDR الذي يرتكز على تصنيف الأقاليم المنجز بواسطة المؤشر المركب المسمى بمؤشر التنمية المستدامة IDD الذي يسمح بمعرفة الوضعيات التنموية ومختلف الاحتياجات

والأولويات وكذا معرفة اتجاهات مستويات التنمية للبلديات، وتقوم هذه الأداة المشتركة بوظيفة متابعة الميزانيات وتقييم الأثر.

- ✓ مقاربة منهجية تهدف إلى جمع الفاعلين والمعارف والتمويلات داخل الإقليم.

5-3- المشروع الجواري للتنمية الريفية المندمجة :PPDRI

يُعرف المشروع الجواري للتنمية الريفية المندمجة بأنه مشروع يشمل إجراءات مرافقة المواطنين والمنشآت في الوسط الريفي التي تعمل على:

- تحسين ظروف ونوعية معيشة السكان وذلك بإعادة الاعتبار للقرى والقصور وترقية المنشآت والمرافق الاجتماعية والاقتصادية والثقافية.
- زيادة وتنويع مداخيل السكان من خلال ترقية المؤسسات الحرفية والصغيرة والمتوسطة والمنتجة للمنفعة والخدمات.
- الحث على الاستغلال العقلاني وتثمين أفضل للموارد الطبيعية والتراثية.

يتم تنفيذ المشروع الجواري من خلال ثلاثة مراحل أساسية:

- **إعداد المشروع:** البداية، التحضير، الصياغة، التأكيد، المصادقة والموافقة.
- **تنفيذ المشروع:** تسخير الموارد المالية، إنجاز الأشغال والاختتام.
- **المتابعة والمراقبة والتقييم:** تسيير المشروع والتعرف على الآثار والمراقبة والتقييم.

كما وتتحدد سياسة التجديد الريفي بناءً على عدة اعتبارات منها [1]:

- **باعتبارها سياسة إقليمية:**

والتي ترمي إلى ضمان شروط القابلية للحياة الاجتماعية والاقتصادية للمناطق الريفية، وإلى تقليص التفاوت بين المناطق المحرومة أو التي بها عوائق طبيعية أو غيرها، لقد أدت الحيوية الجغرافية التي عرفها العالم الريفي في العقود الخيرة إلى تركز السكان في بعض المناطق الأقطاب

[1] أ. **مراد علة ، احمد ضيف** ، التنمية الزراعية و الريفية المستدامة في الجزائر ، الملتقى الوطني الأول حول " اقتصاديات التمور في الجزائر الواقع، الفرص والتحديات" ، معهد العلوم الاقتصادية والتجارية وعلوم التسيير المركز الجامعي بالوادي ، 2011 ، ص 17

الحضرية من جهة، ومن جهة أخرى إلى تهميش الفضاءات الريفية، وإذا كان سكان الريف في تناقص (كنسبة من مجموع سكان البلاد)، فإنهم ما زالوا يمثلون عدداً معتبراً، ونجد هذه التوجهات نفسها في بلدان المنطقة، وإذا كانت هذه التوجهات تمس كل جهات الوطن فإنها لا تمس المناطق الريفية نفسها مع تطورات متميزة مثلا على مستوى تجمع سكاني في مقر مركز المنطقة الريفية أو غيرها من الأنحاء الريفية فالاختلافات الديمغرافية والاقتصادية وغيرها، تؤدي إلى ركود بعض الأقاليم مع وجود وضعيات هشة وتهميش اجتماعي.

غير أن هناك استثمارات اجتماعية ضخمة ثم ضخها و لكنها موزعة بتفاوت على التراب الوطني، فتنوع الفضاءات الريفية بأنماط تعميرها المختلفة وأنواع مناخها وتضاريسها، وتنوعها البيئي، يشكل ثراء من جهة نظر التراب الطبيعي (الموارد الطبيعية، الحيوية والنباتية والمناظر الطبيعية)، والثقافي (المعارف العادات والتقاليد والتنظيم اجتماعي والموسيقي والحرف) والتراث المشيد (القصور والآثار والهندسة المعمارية المحلية،..) والتي لم يتم أخذها في الحسبان بشكل كاف أو بشكل سليم.

- **باعتبارها سياسة اقتصادية واجتماعية:**

هذه السياسة تأخذ في الحسبان الأهداف الاقتصادية والاجتماعية من حيث التشغيل والدخل وتثبيت السكان, وتراعي الخطوط التوجيهية للمخطط الوطني للتهيئة الأقاليم 2025 تشمل السياسة الفلاحية التي تقوم على أساس اقتصادي يتمثل في المستثمرات الفلاحية، ومؤسسات الصناعات الغذائية، ولأن سياسة التجديد الريفي أوسع في أهدافها وأبعد من حيث مداها، فإنها تستهدف الأسر الريفية التي تعيش وتعمل في الوسط الريفي مع اهتمام خاص لتلك الأسر التي تعيش في المناطق الريفية فإن سياسة التجديد الريفي توسع مجال تطبيقها إلى قطاعات أخرى، وتستدعي مشاركة العديد من الفاعلين المحلين (الجماعات المحلية، الجمعيات والتنظيمات المهنية، المستثمرون الفلاحون، المؤسسات غير الفلاحية، الحرفيون، المصالح، الإدارات، مؤسسات التكوين،..).

- **باعتبارها تدمج مختلف التطورات التي عرفها قطاع الفلاحة والوسط الريفي:**

تعمل سياسة التجديد الريفي على رسم حدود تنمية ريفية مندمجة، متوازنة ومستدامة لمختلف الأقاليم الريفية (الإقليم الريفية الراكدة، الأقاليم الريفية العميقة، الأقاليم الفلاحية ذات القدرات التنافسية والأقاليم الفلاحية المحاذية للفضاءات الحضرية). و بتحديد الشروط التي ينبغي توفيرها من أجل:

- ✓ ترقية فلاحة قائمة على مؤسسة مسؤولة بيئيا، وناجحة اقتصاديا، قائمة على المستثمرات الفلاحية ذات قابلية اقتصادية (حوالي 400000 مستثمرة تتوفر على أكثر من مساحة 5 هكتارات من بين المليون مستثمرة فلاحية الموجودة في البلاد). وعلى ضرورة اعتماد مقاربة شُعب الإنتاج من ناحية.
- ✓ تنمية ريفية مندمجة بتنظيم تضافر الجهود الاقتصادية والاجتماعية والبيئية على مستوى مختلف الأقاليم من اجل تحفيز التشغيل بتنويع الأنشطة الاقتصادية، وترقية تكافؤ الفرص، ومكافحة الهشاشة والتهميش والإقصاء والمساهمة بفاعلية في سياسات تهيئة الأقاليم وتقلص التفاوت و الاختلالات من جهة أخرى.

- **باعتبارها تساير السياسات الزراعية والريفية على المستوى العالمي:**

تتجه كل البلدان بدرجات متفاوتة إلى الأعراف بالريف سواء بسبب أهمية عدد سكانه أو بسبب المساهمة الاقتصادية للنشاط في المناطق الريفية، أو بسبب الأهمية الاقتصادية والاجتماعية والبيئية للأقاليم ومؤهلاتها، وقد تسارع هذا التوجه منذ سنة 1994 التي تم فيها توقيع الاتفاقيات المسمات (اتفاقيات مراكش)، والتي فيها تسجل المنتجات الفلاحة ضمن المواد السلعية وأخضعت لقواعد المنظمة العالمية للتجارة.

5-4-نتائج سياسة التجديد الفلاحي و الريفي [1]

سجلت نتائج الإصلاح الزراعي في الجزائر على مدار عقد كامل تحقيق الاكتفاء الذاتي من القمح الصلب والشعير ومخزون يكفي لضمان 6 أشهر من تزويد السوق المحلية بالكميات التي تحتاجها معدلات الاستهلاك القصوى، إضافة إلى النهوض بالفروع الإستراتيجية الأخرى وبلوغ متوسط نمو سنوي قدره 8 بالمائة في القطاع.

وكان من تطبيقات الحكومة ، إبرام عقود النجاعة لتجديد الاقتصاد الفلاحي والريفي (2009 – 2014) والتي كان الهدف منها بلوغ متوسط نمو سنوي قدره 8 بالمائة في القطاع بعد أن كانت في السنوات الماضية تقارب 6 بالمائة، وأدت سياسة التجديد الريفي الى خلق 12 ألف مشروع جواري في إطار التنمية الريفية المندمجة، سمحت بخلق 1 مليون منصب شغل بين قار وغير دائم ويستفيد من

[1] www , djazairess .com

إنتاجها 7 ملايين نسمة. وبعد سنة من تطبيق عقود النجاعة هاته، جاءت النتائج مشجعة بالفروع الإستراتيجية، حيث:

- سجل فرع الحبوب رقما قياسيا من خلال إنتاج 1,6 ملايين طن (5,61 مليون قنطار)، وفاق عبر 46 ولاية النتائج المحدد في عقود النجاعة (5,29 مليون قنطار) ومردودية متوسطة (3,25 قنطار في الهكتار الواحد)،
- وسجل فرع الحليب 5,2 مليار لتر
- كما تحققت نتائج ايجابية لاسيما بالنسبة للبطاطس التي تجاوز انتاجها 36 مليون قنطار في حين أن الفرع راهن على 40 مليون قنطار قبل آفاق 2014
- و سجل إنتاج الطماطم الصناعية بعد فترة ركود انتعاشا في سنة 2010 بتحقيق مرد ودية بلغت 6.6 مليون قنطار مقابل 3.8 مليون قنطار في سنة 2009
- كذلك سمح الدعم المالي و التشجيع التقني لمنتجي التمور بإعطاء دفع للانتاج في سنة 2010 حيث من المفروض أن يصل إلى 7.1 مليون قنطار في اطار الحملة 2010-2011 مقابل 6.5 مليون قنطار تم جنيها خلال الموسم الماضي في حين أن مرد ودية كل نخلة على حدى قد ارتفعت بأكثر من 10% مقارنة بحملة 2008-2009
- 1330مشروع جواري للتنمية الريفية المدمجة أطلقت في 1481 بلدة في إطار التنمية المستدامة والمتوازنة للأقاليم وتحسين ظروف معيشة السكان.
- ساهم في بعث الصناعة الميكانيكية من خلال إنتاج الحاصدات والدارسات و الجرارات والصناعة الكيماوية لإنتاج الأسمدة قصد مواجهة تزايد الطلب على المخصبات وكذا استحداث أكثر من 240000 معادل مناصب شغل دائمة خلال سنة 2009.
- ومن أجل تنظيم فروع النشاط ومراعاة الخصائص الزراعية عمدت السلطات العمومية إلى إنشاء مؤسسات تسيير نشاطات فرع اللحوم الحمراء، والهندسة الريفية وشركة التبريد ووضع مجمعات مكلفة بإنتاج البذور والشتلات وترقية المنتوجات الوطنية (التمور، الزيتون، والكروم).

وفي إطار تشجيع النشاط الفلاحي، انتهجت السلطات العمومية سياسة القرض الرفيق حيث وزع 5263 قرضا، بقيمة 2,8 مليار دج مع بداية عام 2009 وهي الفترة التي بلغ فيها عدد المزارع الخاصة 600 ألف مزرعة من إجمالي 1,1 مليون مزرعة على المستوى الوطني.

وانعكست هذه الإجراءات والتدابير ايجابيا على سياسة الغذاء حيث صارت الجزائر تمتلك فائض سنتين من الشعير دون احتساب حملة (2009 – 2010)، وحققت اكتفاء ذاتيا من القمح الصلب والشعير منذ سنة 2009 بتقليص وارداتها من القمح الصلب بـ80 بالمائة مقارنة بفترة التسعينات التي كانت تستورد خلالها بوتيرة مليوني طن مقابل 400 ألف طن فقط سنة 2009 واستطاعت أن تصدر القمح بعد 43 سنة من الاستيراد.

وبإقرار بنك الفلاحة والتنمية الريفية، آليات مهمة لضمان شراء المحاصيل من الفلاحين بدفع مستحقاتهم في ظرف لا يتعدى 72 ساعة، دخل الفلاحون في ديناميكية التجديد الفلاحي والريفي وحققت المحاصيل الزراعية من خضر وفواكه وإنتاج الدواجن وتربية المواشي نتائج لم تتحقق منذ سنوات عدة مما أدى إلى ضرورة تخصيص زهاء 450 مليون دولار لبناء فضاءات تخزين جديدة.

إلى جانب ذلك، خصصت الدولة لتفعيل ديناميكية النشاط الفلاحي ببلادنا خلال المخطط الخماسي (2014/2010)، 1000 مليار دج، وأكدت على أن الهدف الاستراتيجي الذي تصبو إليه سياسة التجديد الريفي خلال الخماسية الجديدة هو إعادة توزيع مكونات الحصة الغذائية للفرد الجزائري البالغة حاليا 3600 حريرة في اليوم، مقارنة بالكمية الضرورية للإنسان التي تتراوح بين 2200 و2500 حريرة يوميا، وإعادة توجيهها نحو موارد زراعية منتجة محليا.

خلاصة الفصل :

عرف القطاع الفلاحي الجزائري عدة تغيرات هدفها إدخال التوازن على هيكل الصادرات و التخلص من التبعية للخارج في ميدان استيراد المنتجات الاستهلاكية و تحقيق الأمن الغذائي ، و نظرا للدور الهام الذي يلعبه هذا القطاع سواء من حيث توفيره لحاجيات السكان المتزايدة من المواد الاستهلاكية أو من حيث مساهمته في تحقيق التنمية الاقتصادية تتضاعف الجهود لتوفير كل ما تحتاجه التنمية الفلاحية من موارد مالية و مادية و بشرية للوصول إلى الأهداف المرجوة ، لكن

المشاكل التي يعاني منها هذا القطاع من سوء استغلال الطاقات الإنتاجية و غياب التـــأطير الفنـــي و الإرشاد و ضعف التسيير و التنظيم و كذا التقلبات المناخية جعلت أداء هذا القطاع ضعيفا إضافة إلى بقاء مشكل التبعية للخارج في ميدان استيراد المواد الغذائية ، دون نسيان العجز المزمن الذي يعـــاني منه الميزان التجاري للمنتجات الفلاحية نتيجة عدم القدرة على رفـــع الصـــادرات ، و بـــالرغم مـــن المجهودات التي بذلتها الدولة و الرامية الى تفعيل دور القطاع الفلاحي في الاقتصاد الوطني من خلال اعتماد سياسات وبرامج الحكومة في آفاق 2014 و الخاصة بالتجديد الزراعي و الريفـــي، الصـــحة النباتية ودعم مدخلات الإنتاج من البذور والأسمدة ومشروع إعادة تنظيم الملكية الفلاحية، بالإضـــافة إلى حجم الاستثمار الفلاحي الذي قارب 5 ملايير دولار ، إلا أن التحدي الكبير مهم يتمثل في الرفـــع من إنتاجية الهكتـــار الواحد من المنتـــوج الزراعي الذي له صلة كبيرة بمفهـــوم " الأمـــن الغـــذائي" وتحقيق هدف الاكتفاء الذاتي المبني على الإنتاج الوطني وليس على المعروض من الغذاء في الســـوق الوطنية.